جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

كلية الدراسات العليا
برنامج الماجستير- الدراسات الدولية

الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية

The Palestinian Movement of Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) as a Method of Nonviolent Resistance compared with South Africa's Boycott Movement

إعداد

نجاح عبد الباري حسن مسلم

إشراف

د. روجر هيكوك

2015

الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية

The Palestinian Movement of Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) as a Method of Nonviolent Resistance compared with South Africa's Boycott Movement

نجاح عبد الباري مسلم

لجنة النقاش

د .روجر هيكوك (مشرفا) د.غسان الخطيب د. أحمد حمد

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية،
من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية

The Palestinian Movement of Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) as a Method of Nonviolent Resistance compared with South Africa's Boycott Movement

نجاح عبد الباري مسلم

لجنة النقاش

د .روجر هيكوك (مشرفا) .....

د.غسان الخطيب .....

د. أحمد حمد .....

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية،
من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

تاريخ المناقشة:

2 شباط/ فبراير 2015

الإهداء

إلى أمي، الحنونة والحكيمة. أمي تلك الكلمة التي لم أفهم معناها إلا بعد أن أصبحت أما.

إلى أبي، الذي لم يتوقف في يوم من الأيام عن تشجيعي لطلب العلم والمعرفة.

ولا أنسى إخواني أحبتي وأختي ريم، التي لم تبخل علي بيوم بحبها وحنانها، ودعمها لي في دراستي.

إلى زوجي فؤاد، الزوج والحبيب والصديق، الذي يشاطرني الحياة وهمومها ليريني الجميل فيها.

وأخيرا إلى إبني باسل، بدأت دراسة الماجستير وهو ينمو بداخلي، وها أنا أنهي المشوار وهو ينظر بعيني قائلا "بحبك ماما كتير... شطورة إنت"

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور روجر هيكوك، على متابعته لي طيلة فترة إعدادي لهذه الرسالة، فقد قدم لي الإرشادات اللازمة لإتمام هذه الرسالة على أفضل وجه.

وأقدم الشكر والامتنان لأعضاء لجنة النقاش، د.غسان الخطيب ود.أحمد عزم، على التفهم والتعاون، وعلى ما أبدوه من ملاحظات وتوجيهات.

ولا أنسى أن أشكر كذلك د.حسن عبد الله، وهند عواد، وسوزان موريسون، وناظم آدم لما وفروه لي من معلومات ومصادر ساعدتني في إعداد هذه الدراسة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص	**ذ**
المقدمة	س
دراسات سابقة	1
الإشكالية	5
الفرضية	6
المنهجية	6
مصطلحات الدراسة	7
الخلاصة	25
1. المقاطعة في جنوب إفريقيا	27
1-1. حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا	27
1-2. نظام الفصل العنصري وبروز وخفوت دور المؤتمر الوطني الإفريقي في مقاومته	29
1-3. دور المقاطعة كإحدى أدوات المقاومة اللاعنفية في جنوب إفريقيا	33
1-4. الأهمية الدولية للمقاطعة في جنوب إفريقيا،	48

وموقف القيادة السياسية من المقاطعة كأداة للمقاومة اللاعنفية	
2. تطور المقاطعة الفلسطينية وأهمية حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها(BDS) كأداة للمقاومة اللاعنفية	55
2-1. حراك المقاطعة الفلسطينية تاريخيا	55
2-1-1. ثورة فلسطين الكبرى 1936-1939	60
2-1-2. الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987	70
2-1-3. الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000	76
2-2. الحركة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS)	83
2 3. المقاطعة العربية لإسرائيل وعلاقتها بحملة BDS	86
3. أوجه الشبه والاختلاف بين حركة المقاطعة الفلسطينية وبين الجنوب إفريقية – دروس وعبر	93

3-1. أسس المقاطعة 93

3-2. أساليب المقاطعة 100

3-3. دور حركة التضامن الدولي في دعم المقاطعة 113

الخاتمة والاستنتاجات 116

قائمة المراجع 122

الملاحق 139

ملخص

مع تدوال وسائل الإعلام والاتصال، على اختلافها، أخبار الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS، التي تتخذ من تجربة جنوب إفريقيا منارة لها، توجبت الضرورة فهم سياق الأسباب التاريخية المحلية والدولية لظهور المقاطعة وتناميها كأداة للمقاومة، ومعرفة ما أحدثه الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي والتحرك الشعبي في مسيرة النضال الوطني من تأثير على مدى التجاوب الدولي والعربي مع حركة BDS وما تدعو إليه بالمقارنة مع ما مرت به حركة مناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

وعليه تتميز هذه الدراسة بطريقة عرضها لأسباب بروز المقاطعة من جديد كأداة للمقاومة اللاعنفية على شكل حركة BDS من خلال فهم آلية وأثر المقاطعة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية في ثورة فلسطين الكبرى 1936 وما قبلها وبالانتفاضتين الأولى عام 1987 والثانية عام 2000. كما تمتاز بمقارنتها بتجربة جنوب إفريقيا التي من خلالها يمكن فهم خصوصية حركة BDS وكيف يمكن أن تحقق الأخيرة ما أنجزته أداة المقاطعة في جنوب إفريقيا.

فأفضت هذه الدراسة إلى أن توحيد الصفوف الفلسطينية سواء الشعبية أو الرسمية تلعب دورا حاسما بمقدرتها على حشد المجتمع الدولي، وإذا ما تم تحقيق ذلك قد تسهم في حينه الجهود المحلية والعربية والدولية مجتمعة في إضعاف قبضة الاحتلال الإسرائيلي. وخير دليل هو تجربة جنوب إفريقيا.

ر

Abstract

The ever−broader circulation of information and activities regarding the Palestinian movement for boycott, divestment and sanctions (BDS), through such media as *BDS News*, which has emphasized its connection to the South African experience, has made it vitally important to understand the local and international context in which the boycott emerged and developed as a tool of resistance. At the same time, one needs to relate this popular and civic struggle to more official elements in the national struggle, and to identify the extent to which the BDS movement has evoked responses at the Arab and international levels, again setting this analysis in against the background of the South African anti−apartheid movement.

The present thesis thus describes the emergence, then reemergence of boycott as a nonviolent instrument of resistance in the form of BDS, set against the background of the history of boycotts in Palestine going back to the 1936 revolution and before, and moving forward to events of the first and second intifadas (1987 and 2000). In the process the comparison with South Africa will always be made, so as to understand what in the Palestinian experience is

universal and what is unique, and also to speculate as to the potential of the BDS movement to contribute to the struggle.

Conclusions arising from the analysis indicate that the unification of Palestinian efforts at the popular and official levels is a necessary condition for mobilizing the international community in support. If this difficult condition is achieved, there is some prospect for weakening the hold of the Israeli occupation, as illustrated, once again, by the South African experience.

المقدمة:

المقاطعة أداة قد يستغلها القوي لإحكام قبضته على مقدرات الغير، أو قد تُوظف ضده من الطرف أو الأطراف المقابلة له. وكمثال على مقاطعة الأغلبية المسيطرة للأقلية المستضعفة هو مقاطعة الهندوكية من الهندوس في الهند للطبقة البائسة أو "المنبوذة" كما أسمتها، للمحافظة على سلامة عرقها. ومثال آخر لهذا الشكل من المقاطعة، إغلاق النازيين الألمان الأبواب أمام الأعمال والمنتجات التجارية التي يملكها اليهود في ألمانيا مطلع عام 1933 للتخلص ممن اعتبرتهم "تحت البشر" وليسوا من العرق الآري الذي يفوق في جودته الأعراق الأوروبية الخليطة مثل الغجر والبولنديين والأفريقيين. وتلجأ الدول أو المنظمات الدولية للمقاطعة لمعاقبة بلدٍ تنتهك سياستُه القانون الدولي، مثل حظر اللجنة الأولمبية الدولية جنوب أفريقيا من المشاركة في الألعاب في طوكيو 1964 بسبب نظامها الفصل العنصري، واستمر المنع حتى عام 1992، كما قاطعت هولندا، وإسبانيا، والسويد الألعاب الأولومبية في العام 1956 احتجاجا على الغزو السوفيتي للمجر.[1]

والشكل الذي تسعى الدراسة لرصده هو مقاطعة المضطَهد للمضطِهد ودعوة العالم لمقاطعته، وعليه ستركز هذه الأطروحة على الحركة الفلسطينة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) على إسرائيل، كأداة للمقاومة اللاعنفية في ضوء التجربة الجنوب إفريقية، وعلى قدرة حركة المقاطعة (BDS) على المساهة في إضعاف قبضة الاحتلال كما في مثال النموذج الجنوب إفريقي، حيثُ عزلت "دولة البيض" في جنوب إفريقيا وُفرض عليها عقوبات تجارية. مع الإشارة إلى استمرار التردد الدولي في الحالة الفلسطينية الاسرائيلية، مما يحد من قدرة الحركة الفلسطينية على كسب تعاطف المجتمع الدولي ودفعه إلى مقاطعة إسرائيل، فلا زال هناك علاقات تاريخية وسياسية خاصة بين اسرائيل والدول الغربية، ويوجد تحالف معلن

[1] "Olympic Games Boycotts and Political Events," *Topend Sports*, http://www.topendsports.com/events/summer/boycotts.htm.

وخاص بين الولايات المتحدة واسرائيل، يتضمن ضمن امور أخرى سعي واشنطن للحد من عزلة اسرائيل عالمياً، ويمنع محاسبتها.

على صعيد التحركات الشعبية المحلية في فلسطين، خرج نداء المجتمع المدني عن 171 منظمة فلسطينية غير حكومية، بعد مرور عام على إصدار محكمة العدل الدولية في 9 تموز/ يوليو 2004 للفتوى التي تؤكد أن الجدار الإسرائيلي مخالف للقانون الدولي، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستعماره لكل الأراضي العربية فضلا عن تفكيك الجدار العازل، والاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الأساسية للفلسطينيين المواطنين العرب في إسرائيل بالمساواة الكاملة، وقيام إسرائيل باحترام وحماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.[2]

نداء المقاطعة:[3]

انطلاقاً من انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي، وعلى ضوء تجاهل إسرائيل منذ عام 1948 لمئات من قرارات الأمم المتحدة التي أدانت سياساتها الاستعمارية والعنصرية، واعتبرتها غير قانونية، ونادت بحلول فعالة ومناسبة، وبما أن كل أشكال الوساطة الدولية وصنع السلام لم تتمكن لغاية الآن من إقناع أو إجبار إسرائيل على الإذعان للقانون الإنساني واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وإنهاء احتلالها واضطهادها للشعب الفلسطيني، وعلى ضوء حقيقة أن أصحاب الضمير في المجتمع الدولي قد تحملوا تاريخياً المسؤولية الأخلاقية في مناهضة الظلم، كما حدث في النضال من أجل إلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بأشكال متعددة من المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، واستلهاماً من نضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهايد، وبروح التضامن العالمي والانسجام الأخلاقي والتزاماً بمحاربة الظلم والاضطهاد، نناشد، نحن ممثلو المجتمع المدني

[2] "Palestinian Civil Society Call for BDS," *BDS*, (July 9, 2005), http://www.bdsmovement.net/call#Arabic.

[3] المرجع السابق.

الفلسطيني، منظمات المجتمع المدني في العالم وكل أصحاب الضمائر الحية بفرض مقاطعة واسعة لإسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها، في خطوات مشابهة لتلك المطبقة ضد جنوب أفريقيا خلال حقبة الأبارتهايد. كما ندعوكم لممارسة الضغوط على حكوماتكم من أجل فرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل. ونتوجه إلى أصحاب الضمائر في المجتمع الإسرائيلي لدعم هذا النداء من أجل تحقيق العدالة والسلام الحقيقي.

وفي جنوب إفريقيا، منذ الستينيات، تصاعدت وتيرة الاعتراضات الدولية على نظام الأبارتهايد بالتزامن مع المعارضة الداخلية السلمية، مارست خلالها "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الجنوب إفريقية" التي تأسست في 1960 ضغوطًا هائلةً على نظام الأبارتهايد وعجَّلت في انهياره سنة 1994. ولكن الأبارتهايد لم يندحر في جنوب إفريقيا بفضل هذه التدابير وحدها، فقد كان التضامن الدولي والعزلة المفروضة دوليًا أحد الأركان الرئيسية الأربعة التي قام عليها الكفاح المناهض للأبارتهايد وهو الحوار والنضال السري والمسلح.

نص ميثاق الحرية في جنوب أفريقيا، كيب تاون، 26 حزيران/يونيو عام 1955:

نحن، شعب جنوب أفريقيا، نعلن لبلادنا وللعالم أجمع ليعلموا أن جنوب افريقيا هي وطن كل من يعيش فيها سواء كان أسود أو أبيض وإن كل الاعراق يجب ان يكون لها الحقوق نفسها. ولا يمكن لأي حكومة تبرير إدعاءها لإحكتار السلطة ما لم يكن ذلك قائما على إرادة كل الناس؛ قد تم سلب شعبنا من حقوقهم الطبيعية في الحرية والأرض والسلام من خلال شكل من أشكال الحكومة يقوم على الظلم وعدم المساواة؛ سوف لن تكون بلادنا مزدهرة أو حتى حرة حتى يعيش كل أفراد شعبنا في إخاء، ويتمتعون بالمساواة في الحقوق والفرص؛ فقط الدولة الديمقراطية، القائمة على أساس إرادة الشعب كافة، هي التي يمكنها تأمين كل حقوق مواطنيها الطبيعية بدون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو المعتقد؛ وبالتالي، نحن، شعب جنوب افريقيا كله من السود والبيض معا متساوون، مواطنون وإخوة، نتبني ميثاق الحرية هذا؛ ونتعهد بأنفسنا أن نسعى معا، دون تغييب لأي إرادة وشجاعة، حتى تتحقق التغييرات الديمقراطية التي حددت هنا.

ارتكز نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا على التفرقة العرقية بين "السود" و"البيض" منذ انتصار الحزب القومي في انتخابات عام 1948؛ الذي يمثل المستعمرين من أصول هولندية في تلك الدولة، حتى عام 1990 عقبه انتخابات ديموقراطية عام 1994. سعى هذا النظام بأكمله للهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوروبية. فبموجب قوانين الأبارتهايد، حوصر الشعب الافريقي الأصلي في بقع متقطعة غير متصلة والتي شكلت أقل من 13% من أرض جنوب أفريقيا التاريخية، سميت ب "البانتوستان"، وتم اعتقال آلاف الأفارقة بحجة عدم حيازتهم لدفاتر الهوية؛ وهي بمثابة تصريح الدخول أو الخروج من مكان معين، وقتل أكثر من 500 وأصيب ما يزيد عن 1000 متظاهر فيما عرف بانتفاضة ومجزرة سويتو.[4]

والمقاطعة قد تكون رياضية، اقتصادية، سياسية أو غير ذلك، وعليه تتحدث هذه الدراسة عن المقاطعة بصيغة الجمع وليس المفرد. كما أن بروز أي نوع منها مرتبط بمتغيرات عدة، منها المحلي والإقليمي والدولي. ولهذا ستبدأ الدراسة بالكشف عن المراحل التاريخية المختلفة التي جعلت من المقاطعة أداة دفاعية بيد المضطهَدين حينا، وقمعية لهم حينا آخر، حسب ظروف كل مرحلة في جنوب إفريقيا، منتهية بتبيان خصوصية المقاطعة فلسطينيا، ودورها كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع المقاطعة في جنوب أفريقيا.

ووفقا لما سبق سيتم تناول دور المقاطعة بشكل جلي، فلسطينيا ما بعد عام 2004 أي ما بعد إطلاق نداء المجتمع المدني الفلسطيني للمقاطعة، وإفريقيا سيتم تناول آواخر القرن الماضي. مع العلم أن

---

[4] حازم جمجوم، "من جنوب أفريقيا الى إسرائيل: القديم والجديد في نظم الأبارتهايد"، جريدة *حق العودة*، ع. 29-30، (كانون الأول/ ديسمبر 2008)، http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/144-article06.

الباحثة لن تكتفي بهدة المقيدات الزمنية وإنما ستتعداها لما تقتضيه الضرورة للعودة إلى أصول المقاطعة ونشأتها وتطورها.

وفي تقسيم الدراسة، سيتم بداية تناول جملة من المفاهيم والمبادئ التي ستتناولها الدراسة وتحاول تكييفها مع معالم المقاطعة لإسرائيل، ومقاطعة الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، فستعُرّف المقاطعة، بالإضافة لمصطلح نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد). كذلك سيعرض المنظور التاريخي للمقاطعة، لملاحظة تطور دلالاتها، وسيتم الوقوف عند المنظور المفاهيمي للمقاطعة كأحد أدوات المقاومة اللاعنفية لما لمنهجيتها واستراتيجيتها من تداخل مع الأخيرة.

وسيليه الفصل الأول بعنوان "المقاطعة في جنوب إفريقيا"، لاستعراض وتحليل موجة تصعيد المقاومة المدنية وحملات التحدي الذي تبناها المؤتمر الوطني الإفريقي، من خلال تقسيم موضعي. وعليه سيستعرض هذا الفصل بروز وخفوت دور المؤتمر الوطني الإفريقي من بعد تأسيسه عام 1912، في مناهضة نظام الأبارتهايد الإفريقي، والأهمية الدولية التي حازت عليها المقاطعة من أجل ممارسة ضغط دولي على نظام الفصل العنصري، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات.

وعنوان الفصل الثاني هو "تطور المقاطعة الفلسطينية وأهمية حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها(BDS) كأداة للمقاومة اللاعنفية،" وسيتم فيه دراسة تراكم التجربة التاريخية لاستخدام الحركة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة كأداة للمقاومة اللاعنفية، من خلال تقسيم زمني للمحطات المفصلية في تاريخ المقاومة الفلسطينية، كثورة فلسطين الكبرى عام 1936 وما قبلها، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، والثانية عام 2000، للوقوف عند التناقض بين ما كان النشطاء يطالبون به خلال الثورة والانتفاضتين من وقف فوري للهجرة اليهودية وإنهاء الاحتلال، وإقامة حكومة فلسطينية دون أية

تنازلات إقليمية وبين ما باتت تدعو له السلطة الفلسطينية من "حل الدولتين"، وللتعرف على ما يميز حملة BDS، وعلى مقدار الدعم العربي والأجنبي الذي تحظى به، وذلك في ضوء تجربة جنوب إفريقيا.

أما الفصل الأخير، فسيعرض أوجه الشبه والاختلاف بين النموذجين الفلسطيني والجنوب إفريقي، للتعرف على خصوصية الحركة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS) بالمقارنة مع جنوب إفريقيا وكيف يمكن أن تحقق حركة BDS ما حققته المقاومة اللاعنفية وتحديدا المقاطعة في جنوب إفريقيا. وكمؤشرات للقياس، سيتم تناول أسس المقاطعة وأساليبها ودور حركة التضامن الدولي في دعم المقاطعة في كلا النموذجين.

دراسات سابقة

على الرغم من متابعة وسائل الإعلام والاتصال على اختلافها أخبار حركة BDS، إلا أنه لم يتم تناولها في سياق فهم الأسباب التاريخية المحلية والدولية لظهور المقاطعة من جديد كأداة للمقاومة، ولم يتم التطرق لما أحدثه الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي في مسيرة النضال الوطني من تأثير على مدى التجاوب الدولي والعربي مع حركة BDS وما تدعو إليه.

دراسة باللغة الإنجليزية لكل من جايمس كاسون وجنيفر ديفيس وغال هوفي بعنوان "الانفصال الإقتصادي وجنوب أفريقيا: فعالية وجدوى تنفيذ العقوبات وسحب الاستثمارات منها" Economic Disengagement and South Africa: The Effectiveness and Feasibility of Implementing Sanctions and Divestment" من إصدارات المركز القانوني بجامعة جورجتاون المؤتمر الوطني الأفريقي (عام 1983)، توصلت إلى أن الدعوة إلى فرض العقوبات الاقتصادية وسحب الاستثمارات من جنوب إفريقيا، جاءت كرد على ما أسموه بفشل الاحتجاج اللاعنفي والمقاومة السلبية لإنهاء الفصل العنصري على مر العقود، وأن وقف تدفق النفط، وأجهزة الكمبيوتر، ورأس المال، والتكنولوجيا، والأسلحة من الخارج، تعد بالنسبة للقادة السود الطريقة الأكثر فاعلية والأقدر على إحداث تغيير جوهري. موضحين بأن الانفصال الإقتصادي سوف يضعف النظام الاقتصادي في جنوب أفريقيا الذي تدعمه الأداة التنفيذية للفصل العنصري وعليه سيضعف سطوة الأقلية المسيطرة على القوة السياسية.

الدراسة في قسمها الأول تصف نظام الفصل العنصري ومدى تشعب الشركات الأمريكية فيه اقتصاديا، وفي القسم الثاني تتناول الهدف من استراتيجية الانفصال الإقتصادي.

وعليه لم تتحدث هذه الدراسة عن الأثر السلبي للدعم الخارجي من الدول ككل لنظام الفصل العنصري على حركة النضال الداخلية، بل اقتصرت على تناول العلاقة التعاونية التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بجنوب إفريقيا، لما يوفره نظام الأبارتهايد من أيدي عاملة رخيصة، مختزلة بذلك بند سحب الاستثمارات، بوقف الولايات المتحدة الأمريكية فقط دون غيرها، دعمها الاقتصادي لجنوب إفريقيا، وعليه تجاهلت هذه الدراسة الأطماع الأجنبية الأخرى في جنوب إفريقيا التي دفعت نحو ترسيخ نظام الفصل العنصري.

ومع ذلك، يساعد هذا الإصدار على معرفة بعض مركبات المقاطعة في الحملة الإفريقية ومساهمة المؤثرات الداخلية والخارجية في إنهاء الفصل العنصري. وعليه يمكن طرح السؤال التالي في هذه الرسالة: ما هو دور المقاطعة كعامل من عوامل مقاومة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؟

وكتاب بعنوان "مقاومة الاحتلال والفصل العنصري في فلسطين وجنوب افريقيا" من تأليف ميسون العطاونة الوحيدي، بإصدار عن الاتحاد العام للكتاب والادباء الفلسطينيين (2014)، يتناول الكتاب بفصوله الثلاث كيف نجحت الشعوب المضطهدة بالتخلص من الاحتلال والفصل العنصري، والمواصفات الشخصية لزعمائهم وما تركوا من أثر في حياتهم. وعليه تناول الكتاب حياة كل من "المهاتما غاندي" خلال قيادته لنضال الجالية الهندية في جنوب إفريقيا (1894– 1914)، مع التركيز على العصيان المدني ضد قوانين التمييز العنصري، بالإضافة لمسيرة الزعيم "نلسون مانديلا" باعتباره أحد القادة البارزين في حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي" ومن ثم رئيسه. وتطرق بفصل ثالث لموضوع المقاومة الشعبية الفلسطينية.

وخلصت الوحيدي بعد المقارنة بين تجربة مقاومة الاحتلال باختلاف أشكالها في فلسطين وفي جنوب إفريقيا إلى نتيجة مفادها ضرورة المقارنة بين المقاومة الشعبية الشاملة والكفاح المسلح، من حيث

الموقع الجغرافي، والتوزيع السكاني، والتوقيت، مع ضرورة تقييم التجربة الفلسطينية واستخلاص العبر منها، مع أخذ العبر من تجارب الشعوب الأخرى. مؤكدة على ضرورة مواصلة النضال على المستوى الدولي لمقاطعة إسرائيل دبلوماسيا واقتصاديا وأكاديميا وثقافيا وتربويا ورياضيا، بالإضافة إلى فرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها.

تنبع أهميه هذا الكتاب من كونه، يتناول مسيرة "المؤتمر الوطني الإفريقي" وحملة التحدي لنظام الفصل العنصري، وميثاق الحرية وتداخل أشكال النضال في جنوب إفريقيا، كالعصيان المدني الشعبي والكفاح المسلح، تمهيدا للمحادثات بين "المؤتمر الوطني الإفريقي" وبين الحكومة. وفي النموذج الفلسطيني، احتواء الكتاب على عوامل الفشل والنجاح في ثورة عام 1936، والانتفاضة الأولى عام 1987، ما يساعد الباحثة في معرفة العوامل الداخلية التي دفعت نحو بروز المقاطعة من جديد كأحد أدوات المقاومة اللاعنفية، في ضوء التجربة الإفريقية.

وكتاب باللغة الانجليزية، بعنوان "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات– النضال العالمي من أجل حقوق الفلسطينيين" لأحد مؤسسي BDS عمر البرغوثي، وهو كتاب صادر عن كتب هايماركت (Haymarket Books) للعام 2011، يتناول أسباب، ودوافع، ومبررات الحملة، كما يحوي على مجمل التحليلات والمقارنات الداعمة لإستراتيجية هذه الحملة والحملات الدولية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أنه لا يتعمق بالجذور التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية وبدايات المقاومة اللاعنفية ككل والمقاطعة بشكل خاص، لاستنتاج دوافع وأسباب بروز حركة BDS، وإنما استخلصها من ما تمارسه إسرائيل كقوة احتلالية تتنكر لحقوق الإنسان، وعليه ظهرت الحركة وفقا للكاتب كردة فعل طبيعية من شدة الاضطهاد، وهو

ما جعل من الكتاب أشبه بتعريف مفصل للحركة وانجازاتها بعيدا عن أسلوب التحليل واستنباط العبر من المسيرة الطويلة للنضال الفلسطيني، ومن التجربة الجنوب إفريقية.

كما خلص الكاتب عمر البرغوثي إلى نتيجة مفادها، هي حيازة حملة المقاطعة الفلسطينية لمكونات النجاح في إنهاء الاحتلال، والاستيطان ونظام الفصل العنصري. مرتكزا بذلك على عدة نقاط منها، استناد الحملة على المقاربة الحقوقية وحملها لرسالة أخلاقية تدعو للحرية والمساواة وحقوق الإنسان العالمية ومبادئ غير عنصرية، وامتثالها للقانون الدولي، ما يعطي الدول مبررا لدعمها والتضامن مع القضية الفلسطينية. وبرأيه إن اتباع حركة BDS المسلك السلمي من المقاومة، يمكّن أصحاب الضمائر المساهمة فيها.

هذا الكتاب مهم لهذه الأطروحة، لأنه يفتح الآفاق أمام الإجابة على عدة أسئلة: كيف ترد الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS كأداة مقاومة لا عنفية شعبية على ممارسات إسرائيل؟ ومدى قدرتها على ترجمة الأهداف التي تنادي بها على أرض الواقع، سواء فلسطينيا أو عربيا أو دوليا؟

وهناك دراسة أخرى حول حملة المقاطعة الفلسطينية (BDS)، وهي رسالة ماجستير باللغة الانجليزية للباحث Jonas Xavier Caballero بعنوان "تصنيف الفصل العنصري، إعادة تخيل المقاومة: المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات والحركة الوطنية الفلسطينية"؛(De-Shelving Apartheid, Re-Imagining Resistance: Boycott, Divestment, Sanctions and the Palestinian National Movement)، (2011) لجامعة كامبريدج. خلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن حركة BDS دخلت المشهد السياسي عام 2005 في ظل غياب استراتيجية تحرر وطني. موضحا أن حركة BDS قد

أنعشت الحركة الوطنية الفلسطينية، من خلال الارتكاز على المبادئ التي توحد الفلسطينيين في مجتمعاتهم، سواء كانوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو في أراضي 48، أو في الشتات.

ويرى الباحث أن اللامركزية وعدم وجود قائد للحركة سيف ذو حدين، فهو عنصر جذب للفلسطينيين من جهة ومن جهة أخرى، يحرم الحركة من أن تصبح استراتيجية تحرير كاملة.

يبني الباحث تحليلاته من خلال دراسة أوجه التشابه والفروق بين BDS وأشكال مسبقة من المقاومة الفلسطينية الممارسة في ثورة فلسطين الكبرى والانتفاضة الأولى والثانية. وبناء على مقابلات مع 36 من الناشطين في الحركة.

هذه الدراسة قيمة لموضوع الرسالة كونها تفتح المجال للسؤال التالي: ما هي العبر المستخلصة من ثورة فلسطين الكبرى والانتفاضة الأولى والثانية، كأشكال مسبقة من المقاطعة الفلسطينية، وكيف يمكن توظيفها في خدمة أهداف حركة BDS؟

الإشكالية:

من المجدي تقييم الدور الذي تلعبه الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) دوليا كأداة للمقاومة اللاعنفية، خاصة مع تطلع النشطاء الدوليين الداعين لمقاطعة إسرائيل لصياغة مواقفهم بناءً على مبادئ فلسطينية واضحة حول المقاطعة، لرصد أثر الحركة على إسرائيل، في دراسة مقارنة مع جنوب افريقيا.

ارتباطا بإشكالية البحث، حاولت الدراسة الإجابة على عدة أسئلة رئيسية، وهي: ما هو التأثير الذي أحدثته المقاومة اللاعنفية عموما والمقاطعة بقيادة المؤتمر الوطني الإفريقي في بنية نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؟ وكيف حصلت على تلك المكاسب؟ وكيف استفادت منها في خدمة مطالبها؟ وما هو الدور الذي تلعبه الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS كأداة مقاومة لا عنفية شعبية؟ ومدى تأثرها بالفكر السياسي الفلسطيني الرسمي، وكيف بالمقابل ينعكس ذلك على قدرة حركة BDS في التأثير على البيئة الدولية؟ وما هي أوجه الشبه والاختلاف بين النموذجين الفلسطيني والجنوب إفريقي؟ وكيف يمكن أن تحقق حركة BDS ما حققته المقاومة اللاعنفية وتحديدا المقاطعة في جنوب إفريقيا؟

الفرضية:

تفترض الأطروحة أن فرص الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) في إزالة ظروف الاضطهاد تتأثر بمدى توفر المشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي ودعم السلطة الفلسطينية لخطاب حركة المقاطعة، إسوة بالنموذج الجنوب إفريقي الذي خرجت فيه الدعوة للمقاطعة عن مجموعة دولٍ إفريقية في عام 1961 وتبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1962.

المنهجية:

لهدف هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج المقارن للإحاطة بخصوصية BDS في ضوء حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا. وكمؤشرات للقياس سيتم تناول أسس المقاطعة، وأساليبها، ودور حركة التضامن الدولي في

دعمها، للوقوف عند أوجه الشبه والاختلاف بين النموذجين، وعليه استنتاج دور المقاطعة كإحدى أدوات المقاومة اللاعنفية.

وتكمن أهمية اتخاذ جنوب إفريقيا نموذجا للمقارنة لتقارب بدايات المقاطعة في شكلها مع فلسطين. ففي جنوب إفريقيا بدأت كإضرابات قادتها الحركة النقابية للعمال التجاريين والصناعيين احتجاجا على إجراءات اغتصاب الأراضي وانخفاض الأجور وزيادة الضرائب، وفلسطينيا برزت في الإضراب العام لستة أشهر خلال ثورة فلسطين الكبرى، وفق ما سيتم تبيانه في الفصل الأول والثاني من هذه الدراسة.

كما سيتم الاعتماد على الكتابات والآراء والدراسات المعدّة بخصوص المقاطعة ومتابعة نشاطاتها، وسيتم الاستعانة بمقابلات مع مؤسسي حملة المقاطعة في فلسطين وفي جنوب إفريقيا، عند الضرورة لتوضيح نقاط معينة.

مصطلحات الدراسة:

لأي بحث لا بد من تحديد مفاهيمه الأساسية وعليه سيتم تعريف مفهومي (المقاطعة) و(المقاومة اللاعنفية) ومن ثم ايجاد إطار يجمع بينهما.

أ. المقاطعة كأحد أشكال المقاومة اللاعنفية:

1- المنظور اللغوي والتاريخي:

المقاطعة "لفظ مفاعلة بين اثنين أو أكثر، من المصدر قَطَعَ، والقَطْعُ: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً. قطعه يقطعه قطعا وقطيعة وقطوعا. والقَطْعُ: مصدر قطعت الحبل قطعا فانقطع."[5] "قَطع– (قَطعًا) الشيء: جزّ، وأبانه وفصله ومنعه– (قاطعه مقاطعة) ترك زيارته أو مكاتبته."[6] وارتبطت كلمة المقاطعة بالمعاملة في المعجم الوسيط؛ "الامتناع عن معاملة الآخرين اقتصادياً أو اجتماعياً وفق نظام جماعي مرسوم."[7] وعليه كلمة "قطع" في اللغة العربية تتضمن معاني الشدة والمعاقبة بالفعل لا القول.

أما باللغة الانجليزية المقاطعة عبّرت عن الاتفاق على عدم شراء من، بيع، أو التعامل مع (شخص أو أمة أو غيرها) ومنع الآخرين من القيام بذلك لغرض الإكراه والعقاب، وكذلك في معجم أوكسفورد لدارسي اللغة الإنجليزية ارتبطت المقاطعة بعدم الموافقة على شراء غرض معين من شركة أو المشاركة في حدث.[8] لذا يشار أيضا باللغة الانجليزية للمقاطعة بفعل الممانعة وإظهار رفض التعامل.

المصطلح بحد ذاته لم يتم تداوله قبل عام 1880، وكلمة المقاطعة تعود إلى الكابتن تشارلز جيم بويكوت (Boycott) 1823–1897، وكيل الأراضي الانجليزي في ايرلندا الذي قاطعه المستأجرون والجيران لرفضه تخفيض الإيجارات،[9] وعليه دخلت كلمة المقاطعة في اللغة الإنجليزية خلال "حرب الأرض– "Land War" التي قررت فيها رابطة الأرض الايرلندية اتخاذ من المقاطعة أداة بديلة للعنف لإبداء الرفض

---

[5] أبو الفضل المصري، *لسان العرب*، (بيروت: دار صادر، دون سنة نشر)، ج. 8، 276.
[6] فؤاد البستاني، *منجد الطلاب*، ط.38 (بيروت: دار المشرق، دون سنة نشر)، 601.
[7] *المعجم الوسيط*، ط.2 (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1973)، 746.
[8] Oxford University Press, *Oxford WordPower Dictionary: For Arabic-Speaking Learners of English* (Oxford University Press: USA, 2005), 82 .
[9] E.L. Thorndike and Clarence L.Barnhart, *Advanced Dictionary* (Illinois: Scott Foresman and Company, 1979), 122.

على سياسات الكابتن تشارلز جيم بويكوت تجاههم. وعليه ارتبط أسلوب المقاطعة الذي يحمل اسمه بالنضال من أجل العدالة والحرية الاقتصادية.[10]

على مستوى الاصطلاح، استخدمت صحيفة تايمز اللندنية كلمة المقاطعة لأول مرة في 20 تشرين ثاني/نوفمبر عام 1880 للدلالة على العزلة المنظمة.[11] ومن حيث الممارسة، تنامت حركة المقاطعة العمالية بعد حرب الأرض في ايرلندا آواخر القرن التاسع عشر ضد الطغيان والظلم.[12] ووفقا لاحصائيات "State Bureau of Labor" في تقريرها السنوي الثالث لسنة 1885 تبين أنه منذ عام 1880– منذ تبني الرابطة الإيرلندية المقاطعة كسلاح– تم تسجيل 237 حادثة مقاطعة لصحف ومصانع ألبسة وسجاد وقبعات، وشملت أيضا مخابز، ومطابع وسكك حديد وغيرها الكثير. أي سجلت زيادة بشكل مضطرد، لترتفع من 165 حادثة في نيويورك للعام 1886، إلى 242 في العام الذي تلاه في ذات الولاية،[13] وفُسرت في حينه شهرة أداة المقاطعة بالقول إن: "الإضراب هو تفاوض. والمقاطعة هي فعل."[14]

وعليه فإن استخدام عبارة "المقاطعة كسلاح" عدلّت من صور المقاطعة العمالية لدى الصحافة والقضاء، من كونها سبب للمشاكل تهدف إلى اسقاط الرأسمالية إلى أداة مقاومة تسعى لانصاف العمال في أماكن عملهم.[15]

---

[10] Gary Minda, *Boycott in America: How Imagination and Ideology Shape the Legal Mind* (Southern Illinois: Board of Trustees, Southern Illinois University,1999), 28.

[11] "Boycott," *New world encyclopedia*, http://www.newworldencyclopedia.org/entry/boycott.

[12] Minda, *Boycott in America*, 17.

[13] Michael A. Gordon, "The labor boycott in New York City, 1880–1886 ," *Labor History* ,Volume 16, Issue 2 (1975): 184.

[14] المرجع السابق.

[15] Minda, *Boycott in America*, 50.

إذا المقاطعة انطلقت من مبادىء تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم والإضطهاد، حيث كانت البدايات مع العمال والطبقة الكادحة الرافضة لظلم أربابها. ويصف رينوفان المقاطعة بأنها كانت سلاح الضعفاء العاجزين عن مقابلة الأفعال التي يشكون منها بمقاومة مباشرة، فحاولوا إصابة خصمهم في مصالحه المادية.[16]

2- المعنى الاصطلاحي:

ما تبحثه هذه الأطروحة هو المقاطعة كأحد أدوات المقاومة اللاعنفية لما لمنهجيتها واستراتيجيتها من تداخل مع الأخيرة. إن المبدأ الأساسي لاستراتيجية العمل اللاعنفي هو مبدأ اللاتعاون وهو مرادف المقاطعة إصطلاحا كما تم توضيحه سابقا، واللاعنف يُعرّف بأنه سياسة عدم تعاون الشعب مع المستعمر دون اللجوء بأي حال من الأحول إلى العنف،[17] وهي سياسة الزعيم الهندي المهاتما غاندي. وعرّفت الموسوعة السياسية مبدأ اللاعنف بأنه سلوك سياسي لا يمكن فصله عن القدرة الداخلية والروحية على التحكم بالذات وعن المعرفة الصارمة والعميقة للنفس.[18] أو ينظر على انه استراتيجيه تهدف إلى تحقيق التغير في المجتمع دون اللجوء إلى العنف، ووسيلة من وسائل العمل السياسي والاجتماعي يحاول أن يجعل قوة الضعيف وملجأه الأخير مرتكزاً على إثارة الضمير والأخلاق لدى الخصم، أو على الأقل لدى الجمهور الذي يحيط به.[19] أما تعريف اللاعنف عند جان ماري مولر المفكر الفرنسي، فهو ضرب من ضروب الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يجعل الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه.[20] ويهدف العمل اللاعنفي (المقاومة الشعبية) إلى ممارسة

---

[16] بيير رينوفان، *مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية* (بيروت: مكتبة الفكر الجامعي، 1967)، 144.
[17] احمد سويلم العمري، *معجم العلوم السياسية الميسرة*، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985)، 142.
[18] عبد الوهاب الكيالي، *الموسوعة السياسية*، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987)، 285.
[19] حيدر البصري، "اللاعنف مدخل المفاهيم والرؤى،" *مجلة النبأ*، عدد 54 (2001): 83.
[20] جان ماري مولر، *استراتيجية العمل اللاعنفي*، ط.1 (بيروت: حركة حقوق الناس، 1999)، 39.

الضغط الأخلاقي على الخصم، من خلال فضح ظلمه علانية، وإعطائه بعدا دراميتكيا.[21] ولكن الضغط الأخلاقي يكون غير مجد، إذا كان الخصم واثقا من أن الحق إلى جانبه، ومن أنه مرتاح الضمير تماما، عندها يدافع عن نفسه بذات الطريقة التي يهاجم بها، مواجها الحجج التي تساق ضده بحجج تظهره محقا.[22] وعليه يمكن إجمال التعريفات السابقة بالقول أنه انتفاض واعٍ على الواقع بالطرق السلمية.

وما يلي أبرز خصائص المقاومة اللاعنفية:

1. عدم التعاون مع الخصم:

ووفقا لمؤلفي كتاب "أسلحة حرب اللاعنف،" من وسائل المقاومة اللاعنفية، هي التحكم في مصادر القوة ومنع التعاون مع الأنظمة الظالمة لإضعاف ركائزها، بشكل يقلل من فاعلية تصديها للشعب اللامتعاون بهيئاته ومؤسساته وأفراده، وعليه تنكسر إرادة الحاكم.[23]

2. قلب معادلة البقاء للأقوى:

قد تشكل المقاطعة سلاحا ناعما بعيدا عن التدخلات العسكرية، بخلقها حالة اجتماعية سياسية تمنع الأفراد والجماعات والمؤسسات والشركات الربحية من المشاركة في ممارسات شتى تساهم، أو تصب، في صيانة النظام الاستعماري وأحيانا في تقوية بنيته الاقتصادية والعسكرية.[24] والعمل اللاعنفي برأي غيني شارب يميل إلى قلب العنف على صاحبه، وإضعاف سلطة الخصم ومواقفه، وفي الوقت نفسه تعزيز قوة مجموعة اللاعنف.[25]

---

[21] المرجع السابق، 55.
[22] المرجع السابق.
[23] أحمد عبدالحكيم، وهشام مرسي، ووائل عادل، *أسلحة حرب اللاعنف*، ط.2، 49.
[24] اسماعيل ناشف، "إحكام المقاطعة بأحكام المقاومة،" *جدل- الصادرة عن مركز مدى الكرمل للأبحاث*، عدد 11 (أيلول/ سبتمبر 2011): 1.
[25] Gene Sharp, *the Methods of nonviolent action* (Boston: Porter Sargent Publishers, 1998), 112-113.

3. التحرر من الخوف ومد الذات بالقوة:

بناء القدرة والقوة برأي كل من أحمد عبد الحكيم، وهشام مرسي، ووائل عادل، هو أحد أهم أهداف حملات اللاعنف، وزيادة قوة حركة المقاومة يعتمد على بناء قدرة المجتمع على الفعل عبر استخدام النشاط كوسيلة للاحتكاك بالجماهير وإدارة حوار معها لإقناعها بضرورة المشاركة في الصراع لبناء المجتمع المستقبلي القوي، وأول درجات هذا البناء هو تحرير العقل من عقدة الخوف والعنف.[26]

> وخطاب الأنشطة يخاطب المشاعر أيضاً، لذلك يجب أن يتشبع بالأمل والإيجابية، فمن العبث أن تخاطب جمهورا تريد إشراكه في معركة التحرير – متهما إياه بالسلبية واليأس، ثم تشتكي بعد ذلك أنه لا يستجيب لندائها، فقد كرست هذه الصورة لديه فقعد عن الفعل، إن أنشطة حرب اللاعنف تبيع الناس الأمل وتكسوهم ثياب الاعتزاز بالنفس.[27]

ومن الأمثلة على أهمية الإيمان برسالة وقوة الأساليب اللاعنفية، مقاومة النرويج للاحتلال النازي في الفترة من عام 1940 وحتى عام 1945 بلجوئه إلى الكفاح اللاعنيف، كإضراب الرياضيين وتوقفهم عن اللعب، بالإضافة لإضراب المدارس ورفض الهيئات التعليمية التعاون مع المحتل معلنة رفض الانضمام للحزب النازي على الرغم من اعتقال الآلاف من المعلمين.[28]

وهذا بدوره يوضح دور الحملات التوعوية بمدى خطورة الخصم، وبالمقابل الخيارات وما يجب فعله لإضعاف قوته، وهي عادة ما تترافق مع حملات المقاطعة، لتوضيح مقاطعة ماذا وكيف والهدف من هذه الخطوة. وعليه تسعى الأنشطة بالدرجة الأولى إلى إقناع العقل عملياً أن ثمة وسائل حضارية فعالة

---

[26] عبدالحكيم، وعادل، ومرسي، *أسلحة حرب*، ط.1، 52.

[27] المرجع السابق، ط.2، 57.

[28] Jasper Goldberg, "Norwegian teachers prevent Nazi takeover of education, 1942," *Globale Nonviolent Action Database*, (11 Nov. 2009), http://nvdatabase.swarthmore.edu/content/norwegian-teachers-prevent-nazi-takeover-education-1942.

استخدمت تاريخياً للتغلب على الديكتاتوريات، وأن هناك خيارا ثالثا غير الاستسلام أو اللجوء إلى العنف، فإما الخنوع والخوف من وعيد الخصم وعنفه أو مجابهته وبناء مستقبل مغاير.[29]

وعليه تأتي أهمية اتخاذ الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات من تجربة المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري نموذجا لمد المجتمع بالقوة والأمل. فقد لعبت الاحتجاجات اللاعنيفة والمقاومة الجماهيرية دورا مهماً في تقويض سياسات التمييز العنصري والهيمنة الأوروبية في جنوب أفريقيا خاصة في الفترة ما بين عامي 1950–1990.

4. كسر الخطوط الحمراء بالمقاطعة:

إن أهم ما يميز المقاومة اللاعنفية ارتكازها على العصيان، والمقاطعة، ونتائجها مرتبطة بمدى القدرة على استثمار أسلحتها ونشاطاتها في إدارة الحوار مع الجمهور والخصم والمجتمع الدولي.[30]

ففي أمريكا مثلا بدأت مقاومة السود لسياسة التفرقة العنصرية بعد الحرب الأهليه، وترافق مقاومة السود قبل الحرب العالمية الثانية ظهورَ زعماء سود مثل مارتن لوثر كنج ومالكوم إكس يطالبون بعدم استعمال العنف للتعبير عن غضبهم من التفرقه العنصرية التي يعانون منها، حيث ظهرت قوانين عنصرية مثل "جيم كرو" تدعم سيطرة البيض في أواخر القرن التاسع عشر بمنع الأميركيين الأفارقة في الولايات الجنوبية من الفصول الدراسية والحمامات، ومن المسارح وعربات القطار، ومن هيئات المحلفين والهيئات التشريعية. وعليه قاد لوثر كنج في عامي 1955 و1956 حركة مقاطعة السود لأوتوبيس مدينة مونتغمري

[29] عبدالحكيم، وعادل، ومرسي، *أسلحة حرب*، ط.1، 60.
[30] مولر، *استراتيجية العمل*، 60.

عاصمة ولاية ألاباما التي استمرت إلى أن اصدرت المحكمه العليا حكم بإلغاء قوانين العزل.[31] إذا السبيل إلى التحرر من التفرقة العنصرية بدأ بخطوات بسيطة، إلا أنهُ استثمر بفاعلية حتى حققت هدفها، فمارتن لوثر كنجُ قتل لكن حركة التوحيد العنصري في أمريكا نشطت وخصوصاً بعد صدور قانون الحقوق المدنية سنة 1964.

5. تحديد هدف ممكن وواضح الملامح:

فمع أن المدة الزمنية الطويلة للمقاطعة تلعب دورا بمدى رغبة المقاطع بالتفاوض بهدف حفظ ماء وجهه، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه ليس كل مقاطعة داخلية أو خارجية تحظى بذات التعاطف من الجمهور. وعليه على الفاعلين بالمقاطعة أن يختاروا أهداف قضاياهم بدقة. فالقضايا ذات الشعبية تولد التعاطف والتأييد الشعبي لها على نطاق واسع، بينما تلك التي لا تتمتع بذات التعاطف الشعبي الكبير تمر السنوات دون تحقيق مآربها.[32] وبرأي مولر، اختيار الهدف المحدد والدقيق، والواضح، والممكن هو من أساسيات إستراتيجية العمل اللاعنفي لما يمكن أن ينجم عنه من إخفاق للصراع أو نجاحه. ومثال عليه مهاتما غاندي الذي طالب بعصيان قانون الملح ومقاطعة شراء الملح من المُستعمر، فهو لم يطلق عصيانًا مدنيًّا على قوانين الاستعمار كلِّها، بل اختار هدفًا ممكنًا قصير المدى. "عبقرية غاندي في اختياره الملح تكمن في اختياره نشاطًا يمكن لأبعد وأنأى وأفقر الهنود أن يطبِّقوه، وتستطيع أن تطبِّقه أيضًا السيدات من أشراف البرجوازية الهندية في البلاد."[33]

---

[31] Randall Kennedy, "Martin Luther King's Constitution: A Legal History of the Montgomery Bus," *The Yale Law Journal*, Volume 98, Number 6 (April 1989):999- 1005.

[32] Paul Sergius Koku and Aigbe Akhigbe and Thomas M. Springer, "The financial Impact of boycotts and threats of boycott," *Journal of Business Research - Elsevier*, no. 40 (1997): 21.

[33] جان ماري مولر، " إستراتيجيَّة العمل اللاَّعنفي،" *معابر*(21 حزيران/ يونيو 2008)، http://www.maaber.org/marmarita_2008/marmarit2008_11.htm

وعليه تكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي في النضال اللاعنيف في أنه مفتاح تفعيل الحركات الاجتماعية نحو أهدافها، وعلى الرغم من عدم ضمان تحقيق ما تصبوا إليه إلا أنه يرجح كفة فرص النجاح.[34]

6. توفير إطار تنظيمي للمناصرة والدعم:

باختيار اسراتيجية موحدة على المستوى الشعبي والرسمي قادرة على حشد الجمهور بمختلف ميوله وقدراته لإشراكه في إعادة توزيع القوة، وعليه تمدين الصراع السياسي.[35] مثل دروس غاندي ومارتن لوثر كنج ونيلسون مانديلا لتنقل محور الصراع إلى مكان مألوف لديهم ومقبول لدى شعوب العالم الأخرى، ومرفوض للغاية من قبل الاحتلال.

7. ابراز عدم أحقية الخصم:

فإذا كانت سياسات الخصم غير مبررة، وجمعت حركة اللاعنف بين الاستراتيجية الواعية، والصورة الحضارية، وعدد النشطاء الكافي، ثم تمكنت في مواجهة القمع من المحافظة على ضبط النفس، وعقدت العزم على المقاومة في مسارها المعد، فإنها عادة ما تحقق إنجازات كبيرة، خاصة عندما يتسع نطاق التمرد.[36] ومقابلة العنف باللاعنف يخلق عدم التكافؤ في القوى، ما يجعل من الاستراتيجية المتبعة في المقاومة اللاعنفية مفتاح التفوق، فعندما يفقد النظام القمعي والعنصري المبرر الأخلاقي لاستخدام القمع أمام حركة سلمية، يصبح مكشوفا وطعما سهلا لحشد المبررات المحلية والإقليمية والعالمية ضده.

---

[34] Gene Sharp, *Waging Nonviolent Struggle: 20th Century Practice and 21st Century Potential* (Boston: Porter Sargent Publishers, 2005), 11.

[35] عبدالحكيم، وعادل، ومرسي، *أسلحة حرب*، ط.2، 51.

[36] المرجع السابق، ط.1، 62.

8. العلانية كاستراتيجية عامة:

دافع مارتن لوثر كينج عن مفهوم العلانية في المقاومة اللاعنفية قائلا: "المقاطعة يجب ألا تكون سرية أو في الخفاء، وليس ضرورياً أن نلبسها ثوب حرب العصابات، بل يجب أن تكون علنية وأن تقوم بها جماهير كثيرة دون اللجوء لأي عنف."[37]

فعلى مستوى علاقات الدول ببعضها البعض اقتصرت المقاطعة أحيانا على قطع العلاقات التجارية، بمعنى منع الصادرات إلى البلد المُقاطَع ووقف الواردات منه، وفي أحيان أخرى شملت المقاطعة قطع العلاقات مع المواطنين، وفي حالات أخرى اتسع نطاق المقاطعة ليشمل أطرافا ثالثة من دول أخرى تجمعها علاقات اقتصادية مع الدولة التي فرضت عليها المقاطعة، فاستخدم في حينه نظام القوائم السوداء وغيره من الاجراءات التي يراد بها زيادة فاعلية المقاطعة. وعليه حدّد الباحثان في الحركات الاجتماعية ويليام غيمسون وغادي وولفسفيلد ثلاث خدمات أساسية تؤدّيها وسائل الإعلام لمجموعات المقاومة غير العنفية: التعبئة بهدف الحصول على الدعم السياسي، ومنحها شرعية في الخطاب السائد، بالإضافة إلى قدرتها على توسيع نطاق النزاع.

لهذه الغاية، تتيح التغطية الإجمالية الموسّعة للحملة إمكانية التواصل مع جمهور أكبر وتعبئته، كما أنها تساهم في تعزيز شرعيتها، وتمنحها القدرة على توسيع نطاق النزاع عبر إشراك جهات كانت حتى الآن غير مطّلعة على مايجري أو غير ضالعة فيه.

خلاصة القول أن المقاطعة تشكل أحد أدوات المقاومة اللاعنفية على اعتبار أن الأخيرة تعمل على وضع قواعد جديدة للعبة الصراع السياسي،[38] بشرط اختيار هدف محدد ودقيق، وواضح، وبناء قدرة وقوة

[37] مولر، *استراتيجية العمل*، ط.1، 89.

الحركة اللاعنفية بتحرير العقل من عقدة الخوف والعنف. وعلى امتداد التاريخ شهد العالم موجات تغيير عارمة على يد من رفعوا ألوية اللاعنف. ومن شأن التغطية الإجمالية الموسّعة للحملات والحركات اللاعنفية أن تعمل على تعبئة جمهور أكبر كماً، كما أنها تساهم في تعزيز شرعيتها، وتمنحها القدرة على توسيع نطاق النزاع عبر إشراك جهات كانت تجهل ما يجري أو غير ضالعة فيه.

3 – المقاطعة في القانون الدولي:

والمقاطعة كإحدى وسائل الضغط لجأت إليها الشعوب والدول في منازعاتها السياسية مع الدول الأخرى، ويعبر عنها باسم "المقاطعة الاقتصادية" كما في المواثيق الدولية في المادة 16 من عهد عصبة الأمم والمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة كواحدة من الإجراءات غير العسكرية التي تقررها المنظمة الدولية ضد الدولة التي تمارس أعمالا من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين والإخلال به ووقوع العدوان، والتي تنص على "وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية."[39]

ومع العلم أن الأصل في القانون الدولي أن تسير العلاقات الدولية في وقت السلم سيرا طبيعيا بما يكفل تحقيق التعاون الدولي، وقد أيدت هذا الاتجاه ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ومادته الأولى.[40] وخولت المادة 33 من الميثاق مجلس الأمن دعوة الدول المتنازعة إلى تسوية منازعاتها بالطرق السلمية كلما رأى ضرورة لذلك،[41] الأمر الذي حدا بالبعض إلى الارتياب في مشروعية المقاطعة الاقتصادية لمنافاتها قانون السلم

---

[38] Kurt Schoc, *Unarmed insurrections: people power movements in no democracies*, (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2005), 7.

[39] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 41.

[40] المرجع السابق، الديباجة.

[41] المرجع السابق، المادة 33.

خاصة إذا طبقت بين دول كانت علاقاتها ودية، وبذلك تقع على الدولة التي شهرت هذا السلاح مسؤولية الإخلال بمبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية والاتفاقات والالتزامات الدولية. إلا أن قواعد القانون الدولي أباحت في أوقات الحروب للدول المتصارعة قطع علاقاتها التجارية مع العدو والدول المحايدة التي تتعامل معه، ومع استخدام تدابير وأسلحة الحرب الاقتصادية.[42] وعليه الدول العربية ليست مجبرة على الدخول في علاقات اقتصادية مع إسرائيل أو الدول التي تؤازرها، ولها الحق في التسلح بالمقاطعة.[43]

ومن بعض هذه الأسلحة:

1 -الحصار:

وهو عمل تقوم به سفن دولة محاربة لمنع الاقتراب أو الوصول من شواطئ العدو. وقد يكون حربيا يرمي إلى تحقيق أهداف عسكرية أو تجاريا يهدف إلى خضوع العدو لشروط معينة عن طريق قطع الطرق التجارية بواسطة البحر كمحاولة لإضعاف قدرته الاقتصادية بعزله عن الأسواق العالمية. [44]

ويرى البعض أنه عمل مشروع طبقا لأحكام القانون الدولي، طالما استوفى شروط الرد بالمثل، بينما أعتبره آخرون عملا غير مشروع لأنه يعتبر صورة من صور القمع.

وقد فرضت المقاطعة الاقتصادية العربية حصارا لتطويق إسرائيل وحرمانها من الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق البلاد العربية، وعدم استخدامها لمواصلاتها البرية والبحرية والجوية.[45]

2 -حظر النقل أو التعامل في السلع المحظورة:

---

[42] Ernst B. Haas and Allen S. Whiting, *Dynamics of International Relations* (New York: McGraw-Hill Book, 1956), 251-266.

[43] Dewan Berindranath, *War and Peace in West Asia* (New Delhi: Tropical Publication, 1969), 137-148.

[44] محمد عبد الحميد عبد الغني، *قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل* (الرياض: جامعة الملك سعود، 1993)، 177.

[45] فؤاد حمدي بسيسو، *تأثير المقاطعة الاقتصادية*، 13- 14.

ويعني هذا السلاح قيام إحدى الدول المتحاربة بإصدار قوانين لتحديد السلع المخصصة للمجهود الحربي وحظر تصديرها للدول المحايدة أو تحديد نسبة المصدر منها حتى لا يعاد تصديرها للعدو، أو حظر التعامل ببعض السلع بين الدول المحايدة والمتصارعة، بغية حرمان العدو من المواد اللازمة لخدمة المجهود الحربي.[46]

3 -نظام القوائم السوداء:

بمعنى تطبيق مبادئ الحرب الاقتصادية على الأفراد والأشخاص المدرجين في هذه القوائم واعتبارهم في حكم الإعدام، بالإضافة لمن يتعامل مع المنصوصة أسمائهم في هذه القوائم مشمولين بأحكام القوانين والقرارات التي تحرم التعامل مع العدو أو الدخول معه في علاقات تجارية.[47]

وتستخدم المقاطعة العربية نظام القوائم السوداء لكي تدرج عليها كل شركة أو مؤسسة أو شخص طبيعي أو ناقلة يتقرر حظر التعامل معها.[48]

4 -الرقابة على الاستيراد والتصدير:

تعتبر الرقابة على الصادرات عادة أولى تدابير الحرب الاقتصادية، وتقوم الدول بها عندما تكون الحرب وشيكة الوقوع، وتهدف إلى تقييد أو حظر تصدير الأشياء التي يحتمل أن تصل إلى العدو وتدعم مجهوده الحربي عن طريق الدول التي يخشى تسرب هذه المواد منها إليه، أما الرقابة على الواردات فهي إجراء جوهري لخدمة الحرب الاقتصادية، لأنها ترمي إلى توفير طاقة الشحن لأهداف أسمى من ناحية، والاحتفاظ بكميات من النقد الأجنبي لمجابهة الظروف الاستثنائية من جهة أخرى. وقد فرضت أنظمة

---

[46] عبد الغني، *قوانين ومبادئ المقاطعة*، 178.
[47] المرجع السابق، 179.
[48] المرجع السابق.

المقاطعة العربية الرقابة وعلى الصادرات والواردات ولا سيما بالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط التي يحتمل أن تتعامل معها إسرائيل، وتتسرب عن طريقها السلع للعالم العربي تصديرا واستيرادا.[49]

وبرأي جوزيف مغيزل يقصد بالمقاطعة من ناحية قانونية، بأنها عقوبة تفرضها دولة أو مجموعة من الدول على دولة أخرى، ارتكبت عملاً غير شرعي، أو أنها تدبير تأديبي أو زجري من دولة ضد أخرى لارتكابها عملا يتعارض مع الحقوق الدولية، وفي كلتا الحالتين هو عمل مشروع يقره القانون الدولي، والغاية تتراوح بين الضغط أو الحصار حتى سقوط وانهيارالحكم المطلوب معاقبته أو تأديبه.[50]

وعليه المقاطعة تنطبق عليها صفة القانونية والمشروعية، في حال مورست أعمال تهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما ينطبق في حالة احتلال إسرائيل لفلسطين، ففي المادة واحد في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها التي أُعتمدت وعرضت للتوقيع بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3068 (د-28) المؤرخ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973، "الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وأن الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين، والمعرفة في المادة الثانية من الاتفاقية، هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين."[51]

4- إجرائيا:

المقاطعة قد تكون رياضية، اقتصادية، سياسية أو غير ذلك، وعليه تتحدث هذه الدراسة عن المقاطعة بصيغة الجمع وليس المفرد.

---

[49] بسيسو، *تأثير المقاطعة الاقتصادية*، 13- 14.

[50] جوزيف مغيزل، *المقاطعة العربية والقانون الدولي* (بيروت: منشورات مركز الأبحاث، 1968)، 24.

[51] الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليه، المادة 1.

ب- نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد):

1 -المنظور المفاهيمي والتاريخي:

مصطلح استعير من اللغة الأفريكانية ويعني الفصل "separation" واستخدم في جنوب إفريقيا للإشارة إلى السياسة التي ابتدأتها حكومة الحزب الوطني بعد عام 1948، وغالبا ما ينقل إلى الانجليزية في العبارة التي تبدو غير جارحة "سياسة التنمية التمييزية" (policy of separate development).[52] وقد سبقت سياسة الأبارتهايد في عامي 1913 و1936 بقوانين الأرض (Land Acts) التي قيدت مساحة الأرض المتاحة للمزارعين السود بنسبة 13 %.[53] ولكن في عام 1948 سُنت قوانين الأبارتهايد، بما في ذلك قانون التسجيل السكاني (Population Registration Act)، الذي سجل كل السكان حسب تصنيف للمجموعات العرقية، وقانون الخدمات المختلطة (Mixed Amenities Act)، الذي ينظم الفصل العنصري في استغلال الخدمات العامة، وكذلك قانون مناطق المجموعات (Group Areas Act) الذي فصل بين الضواحي، وأيضا قانون الانحراف الأخلاقي (Immorality Act) الذي حظر الزواج المختلط بين السود والبيض، وأخيرا تأسيس ما بات يعرف باسم "بانتوستان" أو موطن أبناء البلد الأصليين، وهي المناطق التي حبست فيها نسبة هائلة من السكان السود.[54]

ولقد ذاع انتشار مصطلح "أبارتهايد" على نطاق واسع، وأصبح من الشائع استخدامه خارج نطاق الأوضاع في جنوب إفريقيا ليشير إلى جملة من الظروف التي أضيفت فيها صبغة مؤسسية على التمييز العنصري بقوة القانون، كما هو الحال بالنسبة لأنظمة الاحتلال الإسرائيلي. على سبيل المثال لا الحصر

---

[52] بيل أشكروفت، جاريث جريفيت وهيلين تيفين، *دراسات ما بعد الكولونيالية، المفاهيم الرئيسية* (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، 66-67.

[53] المرجع السابق.

[54] المرجع السابق.

إصدار القانون الخاص "بأملاك الغائبين" عام 1950، لإضفاء الصفة القانونية على سيطرة اسرائيل على الاراضي الفلسطينية، و إقرار قانون "منع لم الشمل" وسن قانون "الولاء" الذي يطلب من السكان المحتلين، أن يعلنوا ولاءهم لدولة الاحتلال ورموزها. بالإضافة لجدار الفصل الإسرائيلي الذي يشكل اعتداء على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وهو سياسة فصل عنصرية.

2- جريمة الفصل العنصري (الأبارتهايد) وفق القانون:

في أواسط القرن العشرين تم تأسيس الأمم المتحدة على أساس نشر وحماية حقوق الانسان ومحاربة التمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين، حيث تنص المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عام 1948) على أن "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود."[55]

ووفقا للمادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري في 21 كانون أول/ ديسمبر عام 1965، عرُف التمييز العنصري بالآتي: "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة

[55] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 2.

الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة."[56]

وحسب المادتين الثانية والثالثة من تلك الاتفاقية "تتعهد كل دولة طرف بعدم الإتيان بأي عمل أو ممارسة من أعمال أو ممارسات التمييز العنصري ضد الأشخاص أو جماعات الأشخاص أو المؤسسات، وبضمان تصرف جميع السلطات العامة والمؤسسات العامة، القومية والمحلية، طبقا لهذا الالتزام،"[57] كما "تتعهد بمنع وحظر واستئصال العزل العنصري والفصل العنصري في الأقاليم الخاضعة لولايتها."[58] اما المادة الرابعة فاعتبرت "كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل أثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون."[59] في حين عددت المادة الخامسة منها الحقوق الواجب توفيرها لكل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي، ومنها: المساواة أمام القانون، الحق في الأمن على شخصه وفي حماية الدولة له من أي عنف أو أذى بدني، الحق في حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة، الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده، الحق في الجنسية، حق التزوج واختيار الزوج، حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، حق الإرث، الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين، الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات السلمية أو الانتماء إليها، الحق في العمل والحماية من البطالة، الحق في السكن، حق التمتع بخدمات الصحة العامة والرعاية الطبية والضمان

---

[56] الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 1.
[57] المرجع السابق، المادة 2، أ.
[58] المرجع السابق، المادة 3.
[59] المرجع السابق، المادة 4، أ

الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، الحق في دخول أي مكان أو مرفق مخصص للجمهور، مثل وسائل النقل والفنادق والمطاعم والمقاهي والمسارح والحدائق العامة.[60]

وبيّنت المادة الثانية للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها التي أُعتمدت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973 "أن جريمة الفصل العنصري، تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي في جنوب أفريقيا."[61]

أما ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليو عام 2002، فقد صنّف جريمة الفصل العنصري كشكل محدد من أشكال الجرائم ضد الإنسانية، وعليه فإن المادة 7 (2) تحدده كما يلي:

1- لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم:

ي – جريمة الفصل العنصري

2- (ح) تعنى "جريمة الفصل العنصري" أية أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة 1 وترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.

[60] المرجع السابق، المادة 5.
[61] المرجع السابق، المادة 2.

الخلاصة:

المقاطعة إصطلاحا يشار إليها سواء باللغة العربية أو بالانجليزية بفعل الممانعة وإظهار رفض التعامل. والمقاطعة انطلقت من مبادىء تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم، حيث كانت البدايات مع العمال والطبقة الكادحة الرافضة لظلم أربابها. ووصفت على أنها سلاحُ الضعفاء العاجزين عن مقابلة الأفعال بمقاومة مباشرة. وبهذا الإطار "المقاطعة كسلاح" عدلّت من صور المقاطعة العمالية لدى الصحافة والقضاء، من كونها سبب للمشاكل تهدف إلى اسقاط الرأسمالية إلى أداة مقاومة تسعى لانصاف العمال في أماكن عملهم.

والمجتمع المضطهَد سواء من المستعمر أو من حكم ديكتاتوري يقف أمام خيارين، إما اليأس والاستسلام، أو المقاومة سواء بالعنف أو اللاعنف. والمقاطعة تشكل أحد أدوات المقاومة اللاعنفية، ولتفعيلها فهي بحاجة لتوفر كل من الهدف الممكن التحقيق والدقيق، والوواضح، وعلى من يقوده أن يكون متحررا من عقدة الخوف والعنف. وعلى من يتبنى المقاطعة كسلاح أن يحمل رسالة موحدة تمكن الجمهور الواسع من فهمها للتضامن والتعاطف معها. ومن شأن الإعلان عن الحملات والحركات اللاعنفية بشتى وسائل الاتصال والتواصل أن يحشد جمهورا أكبر، وعليه إشراك جهات كانت حتى الآن غير مطّلعة على ما يجري.

والمقاطعة سياسة تمارسها الدول والشعوب على حد سواء، كما تنص بعض المواثيق الدولية عليها (المادة 16 من عهد عصبة الأمم والمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة)، وغالبا ما يكون هذا الاجراء لفترة غير محددة، ويفترض أن يزول بزوال الأسباب الباعثة على المقاطعة. وعلى امتداد التاريخ شهد العالم موجات تغيير عارمة على يد من رفعوا ألوية اللاعنف، واتخذوا من المقاطعة أحد أسلحة المقاومة. كونها تساهم في وضع قواعد جديدة للعبة الصراع السياسي.

أما الابارتهايد، فقد اعتبرته عدة مواثيق دولية مثل ميثاق روما والميثاق الدولي لإزالة جميع أنواع التميز العنصري، جريمة مثل الإبادة والعبودية المحظورة دوليا. لذا ورغم إختلاف الصياغة اللغوية في تعريف جريمة الابارتهايد في هذه المواثيق، يبقى القاسم المشترك بينها هو أن الدولة التي ترتكب جريمة الابارتهايد هي الدولة التي تسخر قوانين وسياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان، بغية إبقاء أو إدامة سيطرة فئة (عرقية أو إثنية أو قومية أو دينية) معينة على فئة أخرى.[62]

[62] جمجوم، "من جنوب أفريقيا."

1. المقاطعة في جنوب إفريقيا

في هذا الفصل سيتم استعراض بروز وخفوت دور المؤتمر الوطني الإفريقي من بعد تأسيسه عام 1912، في مناهضة نظام الأبارتهايد الإفريقي، والأهمية الدولية التي حازت عليها المقاطعة من أجل ممارسة ضغط دولي على نظام الفصل العنصري، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، لتحليل موجة تصعيد المقاومة المدنية وحملات التحدي الذي تبناها المؤتمر الوطني الإفريقي، لمعرفة كيف تم توظيف المقاومة اللاعنفية عموما والمقاطعة خاصة في جنوب إفريقيا في نضالها ضد نظام الفصل العنصري، واستنتاج مدى توفر خصائص مقاومة اللاعنف فيها ومقارنتها فيما بعد مع النموذج الفلسطيني.

1 ‡. حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا

تأسس يوم الثامن من كانون الثاني/يناير عام 1912 تحت اسم المؤتمر الوطني الأهلي لجنوب إفريقيا من أجل مقاومة قانون منع السود من امتلاك الأراضي، وفي عام 1923 تغير اسمه ليصبح المؤتمر الوطني الإفريقي.[63] وُشكّل لتحسين الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في إفريقيا ضمن إطار شرعي لا يؤمن بالعنف كوسيلة، ويرى مديروا الحزب وهم في أغلبهم من المحامين أن واجبهم يتمثل في الكلام كثيرا نيابة عن الشعب بدلا من الكلام كثيرا إلى الشعب.[64] ومرّ حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بعدة مراحل، وهي باختصار الآتي؛ على أن يتم الوقوف عند كل منها بالتفصيل بالصفحات اللاحقة:[65]

أولا: تأسيس الحزب بوصفه حركة اجتماعية نخبوية، ذات عضوية محدودة، وحضوظ متباينة.

---

[63] سوزان كولن ماركس، *مراقبة الريح: حل النزاعات خلال إنتقال جنوب إفريقيا الى الديمقراطية* (عمان: الأهلية، 2004)، 285.
[64] ريتشارد جيبسون، *حركات التحرير الأفريقية* (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، 69.
[65] المرجع السابق.

ثانيا: الفترة التي أعقبت التدهور الذي نتج عن ظهور "ميثاق كل إفريقيا" ثم عودة المنظمة إلى الحياة عن طريق "رابطة الشباب" التي التزمت ببرنامج أكثر قومية ونشاط والتحول إلى الحركة الجماهيرية، وبعد أن أصبح الميثاق معيار سياسة المؤتمر الوطني الإفريقي، ليرسخ فيه هيمنته بين المعارضة المعادية لنظام الفصل العنصري.

ثالثا: فشل مفهوم "المقاومة السلبية" وانقسام حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وعليه قامت بعض عناصره بتشكيل حزب مؤتمر حركة الوحدة الإفريقية.

رابعا: حظر الحزب من قبل نظام حكم الأقلية البيضاء، الأمر الذي أعقبه نقل زعامته إلى الخارج.

خامسا: انتهاج الحزب الكفاح المسلح كوسيلة لخلق دولة ديموقراطية متعددة الأجناس في جنوب إفريقيا.

فبالعودة إلى عام 1955 ومع إطلاق دستور الحرية، أعاد المؤتمر تأكيد التزامه برفض العنصرية وباللاعنف، رغم القمع المتزايد من قبل سلطات البيض. وفي العام 1960 حُظر المؤتمر الوطني الإفريقي، إلا أنه واصل العمل في المنفى. وبعد رفع الحظر عنه عام 1990، واجه المؤتمر الوطني الإفريقي نقلة صعبة من حركة تحرير إلى حزب سياسي.[66] وفي انتخابات نيسان/أبريل عام 1994، فاز المؤتمر الوطني ب22% من مقاعد البرلمان محققا بذلك هيمنة كاملة على تسعة من الأقاليم الأحد عشر التي تشكل جنوب إفريقيا، وأصبح زعيمه نيلسون مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا.[67] وفي العام 1999 حقق المؤتمر الوطني انتصارا ساحقا في الانتخابات.[68]

---

[66] ماركس، *مراقبة الريح*، 285-286.
[67] المرجع السابق.
[68] المرجع السابق.

1-2. نظام الفصل العنصري وبروز وخفوت دور المؤتمر الوطني الإفريقي في مقاومته

أسس نظام الفصل العنصري مع فوز "الحزب الوطني" في انتخابات اقتصرت على البيض في جنوب إفريقيا في العام 1948. واعتبرت الحكومة أي نضال سلمي لتغيير هذه الأوضاع أو تعديلها أمرا غير مشروع قانونا، كما تنكر حق المواطنة لحوالي 85% من سكان جنوب إفريقيا من غير البيض.[69] ومن بين قوانين التمييز العنصري "قانون سلطات البانتو" الذي استبدل "مجلس تمثيل الوطنيين" بنظام هرمي من زعماء القبائل، الذين تعينهم الحكومة، وتعطيهم سلطات ونفوذا تكريسا للخلافات العرقية والقبلية.[70]

وفي العام 1949 صدر قرار بمنع الزواج المختلط وأغلقت الحكومة إحدى وعشرين مدينة في وجه الأفريقيين الذين يبحثون عن عمل، وفي السنة التي تليها 1950 جاء قرار تسجيل السكان، وعليه أُدخل نظام للتقسيم يقرر بواسطته جنس المولود المسموح بولادته، ما تسبب بالعديد من الكوارث والمتاعب.[71]

والمقاومة اللاعنفية التي نظمت عام 1952 كانت تهدف إلى إلغاء القوانين العنصرية كقانون الزواج المختلط، وقانون المناطق الذي صدر عام 1950 والذي حرم على غير البيض الإقامة في بعض المناطق، كما أعطى القرار الحق للمراقبين البيض في دخول أي مسكن بالليل أو النهار دون تنبيه.[72] وسعت حملة "المقاومة السلبية" إلى إلغاء قانون مكافحة الشيوعية الصادر عام 1950 الذي بواسطته يستطيع الوزير أن يحكم على أي شخص بأنه شيوعي، ويجبره على الابتعاد عن كل المنتديات والمنظمات ويمنعه من الكلام

---

[69] اتحاد المحامين العرب، *نلسون مانديلا: القائد- المحامي- السجين* (القاهرة: مكتب النشر والإعلام، الأمانة العامة لإتحاد المحامين العرب، 1986)، 42.

[70] ميسون العطاونة الوحيدي، *مقاومة الاحتلال والفصل العنصري في فلسطين وجنوب إفريقيا* (رام الله: الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، 2014)، 66.

[71] حمدي الطاهري، *قصة جنوب أفريقيا* (القاهرة: مكتبة الآداب، 2000)، 147.

[72] المرجع السابق، 148.

أمام الناس أو الدخول إلى مناطق معينة.[73] وهدف حراك المقاومة إلى إلغاء القانون الخاص بحرية الرعي، فقد أصدرت الحكومة قانونا يحدد أماكن خاصة لرعي الماشية خوفا من زيادة عدد المواشي التي يمتلكها الإفريقيون ويستخدمونها في توثيق عقود الزواج (كمهر) وعليه مطالبة الإفريقيين بمزيد من الأراضي.[74]

وعليه شكلت الأحزاب الوطنية "مجلس للتخطيط المشترك" لمطالبة الحكومة بإلغاء القوانين العنصرية، ودعت إلى تنظيم مظاهرات في 6 نيسان/ أبريل عام 1952 تمهيدا "لحملة التحدي" وهو ما تزامن مع ذكرى ال 300 لإقامة المهاجر الهولندي "جان فان ربابيك" بمدينة "الكاب" وتأسيس دولتهم.[75] وتم تدشين حملة التحدي خلال اجتماع جماهيري في "ديربان" في 22 تموز/يوليو عام 1952، وتحدث فيه "مانديلا" بصفته رئيس لفرع حزب المؤتمر الوطني بمقاطعة "ترانسفال" عن اللاعنف كتكتيك قائلا: "لقد جسد "مانيلا غاندي" في العصيان المدني مبدأ اللاعنف، ودعا إلى المقاومة السلبية السلمية، على غرار حملة والده "المهاتما غاندي" في العصيان المدني، في الوقت الذي طرح فيه آخرون تكتيكات مختلفة للمقاومة، إلا أن "مجلس التخطيط المشترك" وافق على برنامج مفتوح لعدم التعاون واللاعنف،"[76] وذكر "مانديلا" في سيرته الذاتية، تأثير "غاندي" على انطلاق "حملة التحدي" خلال الخمسينيات والستينيات، فقال: "رأيت اللاعنف في نموذج "غاندي"، لا كمبدأ لا يمكن انتهاكه، ولكن كتكتيك يمكن استخدامه وفق ما يتطلبه الوضع، فقد دعوت إلى الاحتجاج غير العنيف طالما كان فعالا."[77] وكانت "حملة التحدي" موجهة إلى ستة قوانين محددة هي:

---

[73] المرجع السابق.
[74] المرجع السابق، 150.
[75] نلسون مانديلا، مصطفى أبو إدريس، مترجم، *التجربة... الحصاد* (جوهانسبرغ: ليتل، 2000)، 96.
[76] Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom* (Boston, 1994), 111.
[77] المرجع السابق.

قانون المرور وقانون مناطق المجموعات، وقانون التمثيل المنفصل للناخبين، وقانون قمع الشيوعية، وقانون سلطات البانتو وسياسة الفرز الإجباري للماشية.[78]

وعليه توسعت عضوية المؤتمر الوطني الإفريقي نتيجة لدوره الرئيسي في "حملة التحدي"، وبرز كمنظمة جماهيرية فاعلة لها كادر متفرغ لقضية التنظيم والعمل السياسي، وبالمقابل أعلن وزير العدل قانون العقوبات الذي يبيح للحكومة إعلان حالة الطوارئ، واعتقال الأشخاص بدون محاكمة، وتنفيذ عقوبات بدنية على المشاركين في "حملة التحدي".[79]

ومع مطلع عام 1953 تباطأ تدفق المتطوعين للانخراط في تحركات العصيان المدني حتى وصلت إلى مستوى هزيل، وقد ردت الحكومة بتشريعات جديدة أشد قمعية للمعارضة السياسية المجرمة قانونا، ليتحول الاندفاع نحو عضوية الحزب إلى العكس، فتراجعت العضوية.[80] ومع ذلك شكلت الحملة دافعا لتحركات مشتركة مع المجموعات السياسية الأخرى، وعليه تم تشكيل "مؤتمر التحالف" المتعدد الأعراق عام 1955، الذي وضع مسودة "ميثاق الحرية"، وفي أوج هذه الحملة قفزت عضوية المؤتمر الوطني الإفريقي من أربعة آلاف إلى مائة ألف،[81] بعد أن أصبح الميثاق معيار سياسة المؤتمر الوطني الإفريقي، ليرسخ فيه هيمنته بين المعارضة المعادية لنظام الفصل العنصري.[82] وقد وضع "ميثاق الحرية" الرؤية المستقبلية لجنوب إفريقيا،[83] كما سلف ايضاحه. إلا أن "ميثاق الحرية" ظل وثيقة ثورية يوجه حركة النضال ولكن لا يمكن

---

[78] جيبسون، *حركات التحرير*، 86.
[79] أبو إدريس، مترجم، *التجربة*، 99.
[80] هاين مارير، *جنوب أفريقيا حدود التغيير* (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2004)، 51.
[81] المرجع السابق.
[82] المرجع السابق، 52.
[83] جاك دريدا، عز الدين الخطابي، مترجم، "عن الاعجاب بنيلسون مانديلا، أو قوانين التفكير والانعكاس،" *مجلة رؤى التربوية*، عدد 26 (آذار/ مارس 2008): 88

تحقيق ما ورد فيه دون إجراء تغيير جذري على البنية الاقتصادية والسياسية في البلاد، يضمن إنهاء الاضطهاد.

وعلى الرغم من الانتقادات العالمية لحكومة جنوب إفريقيا إلا أنها واصلت سياساتها العنصرية، فقيّدت الأخيرة نشاطات المؤتمر الوطني الإفريقي بشن حملة اعتقالات شملت مئة وخمسين من الأفارقة، وواحدا وعشرين من الهنود، وثلاثة وعشرين من البيض، وسبعة من الملونين، كان من ضمنهم غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الإفريقي، ووجهت لجميع المعتقلين تهمة "الخيانة العظمى" بعد مثولهم أمام المحكمة، مفادها أنهم خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1952 وحتى كانون الأول/ ديسمبر عام 1956، كانوا يتآمرون على مستوى البلاد للإطاحة بالحكومة القائمة، وإبدالها بدولة شيوعية باستعمال القوة، وبعد فترة تم إطلاق سراحهم بكفالة، على أن لا يحضروا الاجتماعات ويقدموا أنفسهم للشرطة كل أسبوع، فاجتاحت البلاد موجة من السخط والاحتجاجات والمظاهرات بسبب اعتقالات القادة.[84]

وبهدف تشكيل حكومة متأفرقة الأصل أي من السود فقط، تأسس حزب جديد في جنوب إفريقيا عام 1959، وهو "المؤتمر القومي الإفريقي" كمنظمة سياسية منافسة للمؤتمر الوطني الإفريقي، حيث انشق بعض أعضاء "رابطة الشباب" التابعة للمؤتمر الوطني الإفريقي، وأعلن "المؤتمر القومي الإفريقي" نيته الإطاحة بالهيمنة العنصرية، وتنصلوا عن الشيوعية تماما معلنين العداء لهم، واعتبروا أن الهنود والبيض أقلية من الأجانب لا مكان لهم في جنوب إفريقيا.[85]

---

[84] المرجع السابق، 130- 134.

[85] الخطابي، مترجم، "عن الاعجاب،" 148- 150.

1-3. دور المقاطعة كإحدى أدوات المقاومة اللاعنفية في جنوب إفريقيا

المتتبع لتطور المؤتمر الوطني الإفريقي، يستطيع قراءة خطا تطور أساليب المقاومة الشعبية في جنوب إفريقيا، فبدأ بالإضرابات والمقاطعة كأداة للمقاومة السلمية وصولا إلى تبني الكفاح المسلح لا سيما عندما شرعت الحكومة باتخاذ إجراءات أكثر صرامة. وعليه بدأ تنظيم "رمح الأمة" التفكير في الانتقال من مرحلة "التخريب" إلى مرحلة "حرب العصابات" بالإضافة إلى تدريب القادة عسكريا في الخارج.[86]

فكرد على سرقة الأراضي الأفريقية وفرض الضرائب على أصحابها، عمت الإضرابات والاحتجاجات على مدى سنوات طويلة. ففي شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة 1882، توقف 100 أفريقي من عمال المناجم عن العمل في مناجم كيمبرلي في الشمال الغربي من جنوب إفريقيا، لمدة يومين احتجاجا على ضعف أجورهم.[87]

وكان سبب ثورة بامباتا في "ناتال كوازولو"؛ وهي إحدى محافظات جنوب إفريقيا، عام 1906 هو فرض الضرائب.[88]

كما استمرت الإضرابات كوسيلة سلمية للاحتجاج رغم سحقها من قبل المستعمرين، ففي عام 1918 أيضا، خرج عمال الصحة في جوهانسبرج للمطالبة بزيادة الأجر اليومي عن ست بنسات، فألقي القبض على مائة وتسعة وخمسين فردا من "السود" حكم على كل منهم بشهرين من الأشغال الشاقة، وعندما

---

[86] أبو إدريس، مترجم، *التجربة*، 185.
[87] الطاهري، *قصة جنوب*، 53.
[88] المرجع السابق.

راح العمال الأفارقة بعد ذلك في مدينة بلومفونتين يطالبون بأجر مقداره أربعة شلنات وست بنسات بدلا من شلنين في اليوم، أُعلنت الأحكام العرفية وقمعت محاولة الإضراب.[89]

ومع بداية العشرينيات من القرن العشرين كان الاحتجاج قد تطور إلى حركات نضال ضخمة في جميع أنحاء البلاد مقترنة باسم "هاري ثوكو" وذلك ضد إجراءات اغتصاب الأراضي وانخفاض الأجور وزيادة ضريبة الرأس وفرض نظام السخرة في العمل.[90]

ودعا اتحاد عمال التجارة في كانون أول/ ديسمبر من العام 1919، إلى أول إضراب رسمي للاتحاد في أحواض بناء السفن في مدينة الكيب، ورفض العمال البيض النداء الذي وجهه السود إليهم لمساندتهم وانتهى الإضراب بعد ثلاثة أسابيع، وأرسلت قوات لإبعاد الأفارقة المضربين عن الميناء، في الوقت الذي كانت تقوم فيه الشرطة بمضايقة مستمرة لزعماء اتحاد عمال التجارة والصناعة.[91]

وعليه يمكن القول بأن المضطهَدين الأفارقة من قبل المستعمر الأوروبي استعانوا بالاضرابات كطريقة لإضعاف شوكة الاستعمار، حيث امتدت موجة الإضرابات الكبرى في أفريقيا من عام 1918 لغاية عام 1922، بقيادة من الحركة النقابية للعمال التجاريين والصناعيين، في ظل رفض منح العمال السود حق الانخراط في تنظيمات تضمن لهم أجورا أفضل وظروفا أحسن، كما لم يتم الاعتراف رسميا باتحاد عمال التجارة والصناعة، ولم يبادر مؤتمر نقابة عمال جنوب إفريقيا؛ وهي هيئة عنصرية بيضاء، بأي شكل من أشكال الاتصال باتحاد عمال التجارة والصناعة.[92]

---

[89] Mary Benson, *South Africa - the Struggle for a Birthright* (French: Penguin, 1966), 19.

[90] الطاهري، *قصة جنوب*، 54.

[91] جيبسون، *حركات التحرير*، 62.

[92] المرجع السابق، 63.

مع تأسيس نظام الفصل العنصري، وانتصار "الحزب الأبيض"، تقّدمت "رابطة الشباب" في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ببرنامج عمل في المؤتمر السنوي للحزب في السنة التي تلت انتخابات 1948، ويقوم البرنامج على المقاومة السلمية، وباستخدام أسلحة المقاطعة والإضرابات والعصيان المدني وعدم التعاون، وتبنى المؤتمر برنامج العمل رسميا كسياسة للحزب.[93]

رافق الحراك الشعبي الداعي لمقاطعة الحكومة بشتى الطرق السلمية، اقتراح إجراء محادثات مع الحكومة حول أنظمة الفصل العنصري. فقال مانديلا: "إذا لم نستطع البدء بحوار، فإن الطرفين سينغمسان في ليل حالك من الظلم والعنف والحرب."[94] واستشار "مانديلا" صديقه "تامبو" رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي في المنفى "لوساكا"، من خلال محاميه بشأن نقاشه مع وزير العدل، فاستشار "تامبو" زملاءه اللذين وافقوا على مبدأ المحادثات التمهيدية، بعد أن تأكدوا من أن "مانديلا" لن يلتزم بشيء بدون موافقة المؤتمر الوطني الإفريقي، فقام بعد بضعة أسابيع بالكتابة إلى وزير العدل، لاقتراح إجراء محادثات بشأن امكانية محاورة الحكومة، ولم يكن هناك جواب من الوزير.[95]

وفي غضون ذلك، واصلت الحكومة إصرارها على عدم التنازل عن سياسة التمييز العنصري، ما جعل المناوئين لسياستها يحثون المودعين والزبائن في المصارف المتعددة الجنسيات، على سحب ودائعهم لإجبار المصارف على وقف القروض والاستثمار في جنوب إفريقيا، وعليه فقد المستثمرون الغربيون ثقتهم بالحكومة، وانهارت بورصة "جوهانسبرج" في الستينيات، وبدأت عملة جنوب إفريقيا "الرند" بالهبوط حتى

---

[93] علي محافظة، *شخصيات من التاريخ، سير وتراجم موجزة*، ط.1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، 209.
[94] أنطوني سامبسون، هالة النابلسي وغادة الشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة الموثقة* (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، 501.
[95] المرجع السابق، 502- 503.

وصل إلى نصف قيمته مقابل "الإسترليني" بالمقارنة مع العام الذي سبقه، ورأى معظم سماسرة البورصة بمن فيهم البيض أن إطلاق سراح "مانديلا" هو الحل الوحيد.[96]

وعلى الرغم من أن الهند قاطعت صادرات جنوب إفريقيا منذ بدايات عام 1954، إلا أن الخطوات الأولى لحملة فرض العقوبات من جانب المعارضين في الداخل لسياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بدأت بعدها بنحو ثلاث سنوات في العام 1957.[97] وفي العام ذاته ناقش المؤتمر الوطني الإفريقي تصعيد موجة مقاطعة البضائع المحلية التي تنتجها شركات تربطها علاقة وثيقة بحكومة جنوب إفريقيا.[98] صعوبات قانونية واجهت الحملة، التي بدأت على المستوى المحلي في يوتنهاج في بداية عام 1959.[99] ويذهب كريستابل غيرني بالقول أن حركة المقاطعة بدأت في حزيران/ يونيو عام 1959 من قبل أنصار جنوب إفريقيا في المنفى من "حركة الكونغرس"؛ وهي حركة غير عنصرية ومناهضة للأبارتهايد وتشمل كل من المؤتمر الوطني الإفريقي، والمؤتمر الهندي الجنوب إفريقي والكونغرس من الديمقراطيين وكونغرس جنوب إفريقيا لنقابات العمال، بهدف تدويل حملة المقاطعة.[100]

وفي بريطانيا، في أواخر الخمسينيات، أطقت شبكة من المنظمات والأفراد حملة نصرة لثلاث قضايا مترابطة وهي: السلام ونزع السلاح النووي وضد العنصرية والحرية للمستعمرات البريطانية خاصة في إفريقيا، لتعمل فيما بعد مع منظمات مثل "حركة حرية المستعمرات" و"لجنة المنظمات الإفريقية" و"الحزب الشيوعي"، وهذه المجموعات من أنصار "حركة الكونغرس" الملتزمين ومنهم "باتريك فان رينسبيرغ"؛ من الحزب الليبرالي

---

[96] المرجع السابق، 494.

[97] Mark Orkin, *Sanctions Against Apartheid* (South Africa: David Philip Publisher), 34.

[98] Ibid.

[99] Ibid.

[100] Christabel Gurney, "A Great Cause: The Origins of the Anti-Apartheid Movement, June 1959-March 1960," Journal of Southern African Studies, Volume 26, Issue 1 (March 2000): 123- 144.

في جنوب إفريقيا، وعليه حشدت هذا الشبكة من المنظمات والأفراد طاقاتها لتطلق حملة مقاطعة بضائع جنوب إفريقيا.[101] وتوج هذا العمل في شهر آذار/ مارس عام 1960 وتولاها حزب العمل في بريطانيا، الذي خسر الانتخابات العامة في تشرين أول/اكتوبر عام 1959، والذي انقسم حول قضية السلاح النووي. ولكن حافظت الحملة على أسهمها من خلال ارتكازها على الوازع الفردي الأخلاقي وتأكيدها على أنها جاءت بهدف التأثير في نظام الحكم في جنوب إفريقيا وليس قلبه، إلى أن طرأ تحول استراتيجي بسير حركة المقاطعة بعد مذبحة شاربيفل في الحادي والعشرين من آذار/مارس عام 1960 التي قتلت فيها قوات الشرطة 69 من المتظاهرين السود لاحتجاجهم على القوانين العنصرية، بحيث تحولت الحركة من المقاطعة كغاية إلى حركة مناهضة لنظام الفصل العنصري برمته، وعيله دعت الحركة بشكلها الجديد في نيسان/ ابريل عام 1960 إلى فرض عقوبات اقتصادية دولية ضد جنوب افريقيا.[102]

طالبت هيئة الأمم المتحدة حكومة جنوب إفريقيا مرارا بالتخلي عن سياسة التفرقة إلا أنها رفضت باعتبارها مسألة داخلية، وتوالى من بعدها استنكار دولي، حيث أثارت مذبحة شاربيفل عام 1960 احتجاج وزارة الخارجية الأمريكية، واظهر مجلس العموم البريطاني أسفه البالغ لوقوع هذه الأحداث، ونوقشت أحداث شاربيفيل في مؤتمر رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الكومنولث* لأول مرة في جلسة خاصة لمناقشة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا بناء على طلب الدول الآسيوية والإفريقية التي اعتبرت أحداث مارس تهديدا للسلام العالمي.[103]

---

[101] Ibid.

[102] المرجع السابق.

[103] الطاهري، *قصة جنوب*، 156-157.

إلا أن مقاومة الفصل العنصري في جنوب إفريقا احتملت أكثر من أسلوب إلى جانب المقاومة السلمية، وهو ما برز عندما حظرت الحكومة أنشطة المؤتمر الوطني الإفريقي.[104] في حينها قرر "مانديلا" كعضو في المؤتمر الوطني الإفريقي إثارة موضوع الكفاح المسلح في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الإفريقي، ولم يقابل اقتراحه في البداية بالايجاب، إلى أن اقتنع الزعيم "لوثولي" رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي بأن الكفاح المسلح لا يمكن تفاديه، مرتأيا أن يكون التنظيم العسكري مرتبطا بالمؤتمر الوطني الإفريقي وتحت سيطرته التامة، كما حذر من أن لا يصبح التوجه الجديد مبررا لتجاهل الواجبات الأساسية للتنظيم وأساليب النضال المجربة، فالمقاومة المسلحة في بدايتها على الأقل لن تكون قلبا للحركة الجماهيرية.[105] وألقيت مسؤولية التنظيم العسكري ل "مانديلا"، الذي شكل القيادة العليا للتنظيم الجديد برئاسته، وأطلق عليه اسم "رمح الأمة".[106] وأصدر "مانديلا" بيانا بعنوان "النضال حياتي" بتاريخ 26 حزيران 1961، جاء فيه: "إن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لا بد أن ينتقل الآن إلى المرحلة الثانية من النضال بالعمل السري، والكفاح ضد النظام العنصري، وتحويل مطلب الميثاق الوطني، إلى تعبئة الجماهير من أجل دولة الشعب، بكل الشعب ومن أجل الشعب،"[107] وطالب الجماهير بالضغط الجماعي، وعدم التعاون مع النظام العنصري.[108] كما أصدر "مانديلا" باعتباره رئيس تنظيم "رمح الأمة" بيانا جاء فيه: "لقد انقضى عهد المقاومة السلمية وحدها، ولم يكن الخيار خيارنا، لقد واجهت الحكومة العنصرية، كل مطلب سلمي بالقوة والعنف... إن الأمم في وقت تجد نفسها أمام طريقين لا ثالث لهما: الكفاح أو الاستسلام. وقد جاء هذا

---

[104] ماريز، *جنوب أفريقيا*، 53.

* الكومنولث: كومنولث الأمم؛ المعروف سابقا باسم الإمبراطورية البريطانية.

[105] أبو إدريس، مترجم، *التجربة*، 176-177.

[106] المرجع السابق.

[107] حلمي شعراوي، "مانديلا: أنا المتهم الأول،" *مجلة العربي*، عدد 379 (أيار/ مايو 1990): 71.

[108] المرجع السابق.

الوقت على جنوب إفريقيا، ونحن لن نستسلم، وليست أمامنا فرصة أخرى، سوى أن نضرب بكل ما يتاح لنا من قوة، لندافع عن حقوق شعبنا من أجل مستقبلنا وحريتنا."[109]

وبتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر عام 1961، نفذ تنظيم "رمح الأمة" أول عملياته المسلحة، بالهجوم على مكاتب الحكومة ومحطات الكهرباء في "جوهانسبرج" "وبوت إلزابيث"، و"ديربان"، وذلك في ذكرى الانتصار العسكري للمهاجرين الهولنديين على زعيم الزولو في معركة "نهر الدماء" التي حصلت في إقليم "الناتال" عام 1838.[110]

كما تعهد "مانديلا" في بيانه عند ترأسه لتنظيم "رمح الأمة"، ففي خضّم العمليات المسلحة السرية لتنظيم "رمح الأمة" بقيادة "مانديلا"، قررت اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي اللجوء إلى أحد خصائص المقاومة السلمية، وإحداها العلانية كاستراتيجية عامة بهدف تعزيز شرعيتها وإشراك جهات كانت حتى الآن غير مطلعة على ما يجري، بالإضافة لإبراز عدم أحقية الخصم. فإذا كانت سياسات الخصم غير مبررة، وجمعت حركة اللاعنف بين الاستراتيجية الواعية، والصورة الحضارية، وعدد النشطاء الكافي، ثم تمكنت في مواجهة القمع من المحافظة على ضبط النفس، وعقدت العزم على المقاومة في مسارها المعد، فإنها عادة ما تحقق إنجازات كبيرة، خاصة عندما يتسع نطاق التمرد.[111] وعليه سعى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لتعزيز سمعته وطلب الدعم والمساعدة لكفاح الحزب في دول إفريقية عدة في أماكن كان مجهولا نسبيا فيها،[112] وشرح لهم قضية نضال شعب جنوب إفريقيا بشكل عام.[113] ورشح "مانديلا" ليكون موفدا عنه في "مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية" الذي عقد في شباط/ فبراير عام 1962 في "أديس أبابا" عاصمة

---

[109] عايدة العزب موسى، *شخصيات إفريقية في السياسة والفن* (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008)، 147.
[110] أبو إدريس، مترجم، *التجربة*، 184.
[111] عبدالحكيم، وعادل، ومرسي، *أسلحة حرب*، ط.1، 62.
[112] أبو إدريس، مترجم، *التجربة*، 192.
[113] المرجع السابق، 197.

"اثيوبيا".[114] وقال "مانديلا" في إحدى لقاءاته مع رئيس البعثة الجزائرية في المغرب، إن الفدائيين يحتاجون إلى قاعدة عسكرية قوية خارج البلاد، ومكاتب في الخارج لتعبئة الدعم الدبلوماسي الدولي، وأنه لابد من النضال في الجبهة السياسية لأن وجهة النظر العالمية أهم من نهر متدفق من المحاربين.[115]

ألقي القبض على مانديلا بعد عودته إلى الوطن بتاريخ 24 تموز/ يوليو عام 1962، ونطق القاضي في محاكمته بالحكم عليه بالسجن لثلاث سنوات بتهمة تحريض الناس على الإضراب، وسنتين لمغادرة البلاد بدون جواز سفر، ليصل المجموع إلى خمس سنوات.[116]

وفي السنة التي تلتها، شرعت الحكومة باتخاذ إجراءات أكثر صرامة، وفي الأول من أيار/ مايو عام 1963 أصدرت الحكومة "قانون التسعين يوما"، الذي سمح للشرطة باعتقال أي شخص لمدة ثلاثة شهور في سجن إنفرادي دون الاتصال بالآخرين وبلا محاكمة، ما أطلق يد شرطة الأمن في الاستجواب والتعذيب، بينما كان قادة المؤتمر الوطني الإفريقي يناقشون سرا خطط أعمال التخريب وحرب العصابات، على يد متدربين تم تهريبهم خارج البلاد للتدريب على الأعمال العسكرية، وترافق ذلك حملة إعلامية عبر إذاعة محلية، ففي 26 حزيران/ يونيو قام "والتر سيسولو" صديق "مانديلا" بالبث من أول إذاعة من "راديو الحرية" من مخبأ سري.[117]

في رسالة "ويني ماديكيزيلا" لزوجها "مانديلا" وهو في المعتقل، برزت حركة "الوعي الأسود" كجيل جديد من الثوار السود في جنوب إفريقيا، حيث بدأت الحركة عام 1969، عندما انقلب "ستيف بيكو" وهو

---

[114] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 254.
[115] أبو إدريس، مترجم، *التجربة*، 192.
[116] "نيلسون روليهلاهلا مانديلا،" *الأمم المتحدة- حقوق الإنسان* (6 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، http://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/NelsonRolihlahlaMandela.aspx.

[117] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 287.

طالب في كلية الطب، ضد القيادة البيضاء ل"الاتحاد الوطني لطلبة جنوب إفريقيا"، فأسس "منظمة الطلبة الجنوب إفريقيين السوداء" التي انبثق عنها حزب جديد هو "ميثاق الشعب الأسود". وبحلول عام 1973 كان "الوعي الأسود" يكتسح مجمعات السود، وكان كثير من أتباع "بيكو" ينظرون بازدراء إلى جمود ومحافظة حزب المؤتمر الوطني الافريقي.[118]

امتزج الكفاح المسلح مع المقاومة السلمية من جديد في العام 1976، فعلى إثر فرض الحكومة اللغة الأفريقانية التي يستخدمها البيض على أطفال مدارس السود، اندلعت ثورة "سويتو" الرافضة للتعليم بلغة البيض وردّت الشرطة عليهم بإطلاق النار ما أودى بحياة صبي بالثالثة عشرة من عمره، فقتلوا الشباب المحتجين اثنين من البيض.[119] وعليه امتدت أعمال الشغب والإضرابات إلى خارج "سويتو" لتصل "الكيب"، وقال عنها "مانديلا" فيما بعد: "إنها أطلقت صرخة أشد من مجزرة "شاربفيل"، وكتب بيانا سرب خارج السجن أعرب فيه عن دعمه للثورة، وركز على الحاجة إلى الوحدة والعمل في آن واحد، واختتم البيان بما يلي: "اتحدوا، عبئوا طاقاتكم، تابعوا القتال، فبين سندان العمل الجماعي ومطرقة الكفاح المسلح، سنسحق الأبارتهايد (الفصل العنصري)، وحكم الأقلية العنصرية البيضاء."[120]

ومع تزايد أعداد القتلى، ساد تخوف من تفكك حركة التحرير لما بينهما من هوة كبيرة موجودة بين الشباب ممثلة ب "منظمة طلاب جنوب إفريقيا السوداء" الميالين للتحدي المباشر للحكومة، وبين المؤتمر الوطني الإفريقي "المحافظ" على حد وصف منظمة الطلاب، وعليه سعى مانديلا ورفاقه لتحويل الشباب نحو سياسات أكثر اعتدالا.[121] وظل "مانديلا" يأمل بأن يصبح "الوعي الأسود" جزءا من حركة تحرير موحدة،

---

[118] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 94.
[119] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 96.
[120] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 407-408.
[121] المرجع السابق، 418- 428.

وكتب في مقالة له: "الواقعيون فيهم أدركوا أن العدو لن يهزم بالخطابات الملتهبة والحملات الجماعية والتلويح بالقبضات والحجارة وقنابل البترول وأنه لا بد من تجنيد جيش حرية منضبط، تحت إمرة قيادة موحدة، ويستخدم أسلحة حديثة، ويدعمه شعب موحد، إذا أردنا أن نكلل بالغار."[122]

وعليه، تم العودة للطرق "الغاندية" أي طرق اللاعنف من خلال دعوة "تامبو" رئيس المؤتمر الإفريقي في 20 آب/ أغسطس عام 1983 إلى إنشاء منظمة جديدة وهي "الجبهة الديمقراطية الموحدة".[123] وضمت هذه المنظمة 650 حركة سياسية تمثل أكثر من 2.5 مليون عضو، وكان عملها امتدادا ل"حملة التحدي" ضد قوانين المرور في الخمسينيات، ومقاطعة الحافلات والمدارس، وإضرابات العمال في الستينيات والسبعينيات.[124] وهدفت استراتيجية اللاعنف إلى التحريك السياسي، وشل قدرات العدو.[125]

وبالمجمل، التكتيكات التي استخدمت في النضال ضد الفصل العنصري عديدة، وتشمل: [126]

1 –الاحتجاج والإقناع:

– مظاهرات حاشدة، ومسيرات.

– الإعلانات العامة مثل ميثاق الحرية الذي اعتمد في مؤتمر الشعب في كيب تاون، في 26 حزيران/ يونيو عام 1955.

– مسيرات جنائزية والخطب كمناسبات للاحتجاج ضد الفصل العنصري وتذكر ضحايا القمع، وخصوصا عندما مُنعت المظاهرات.

---

[122] المرجع السابق.
[123] المرجع السابق، 483.
[124] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 101.
[125] A. J. Arkin, K. P. Magyar and G. J. Pillay, *The Indian South Africans* (Pinetown, 1989), 100.
[126] Lester Kurtz, "The Anti-Apartheid Struggle in South Africa (1912-1992)," *International Center on Nonviolent Conflict*, (June 2010), http://bit.ly/1NNnRsE.

- النصب التذكارية واحياء الذكرى السنوية للأحداث الدامية (على سبيل المثال، تدق أجراس الكنائس وتعقد وقفات احتجاجية لإحياء ذكرى مذبحة شاربيفل عام 1960 التي قُتل فيها المتظاهرون برصاص الشرطة.

2 -عدم التعاون:

- إضراب نقابات عمال جنوب أفريقيا عن العمل.
- المقاطعة الاقتصادية المحلية والدولية بقيادة "Mkhuseli Jack" التي عرفت باسم حملة مقاطعة المستهلك.
- المقاطعة المدرسية.
- العقوبات الدولية وسحب الاستثمارات والمقاطعة.
- المقاطعة الرياضة والثقافية.
- الامتناع عن دفع الإيجارات.
- الإضراب عن الطعام من قبل السجناء السياسيين عام 1989.
- رفض الخدمة في الجيش في جنوب أفريقيا.

وعلى نطاق التحركات الدولية، وصل في شباط/ فبراير عام 1986، إلى جنوب إفريقيا ثلاثة أعضاء بارزين في "الكومنولث" في محاولة لإيجاد سبل البدء بحوار سياسي، فقاموا بإعداد مسودة بعنوان "فكرة عامة عن التفاوض" ربطت بين إطلاق الحكومة سراح السجناء وبين وقف العنف من جانب المؤتمر الوطني الإفريقي، ولكن المتشددين في الحكومة خافوا أن يستخدم المؤتمر الوطني الإفريقي العنف كورقة مساومة.[127]

[127] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 504-505.

تخلل مساعي وفد "الكومنولث"، فرض الحكومة لحالة الطوارئ على مستوى البلاد بأكملها وضرب قواعد المؤتمر الوطني الإفريقي في الدول المجاورة، وعليه انهارت مهمة الوفد التي استمرت أربعة أشهر.[128] فقد منحت الشرطة سلطات قاسية، فحاصروا المنافذ، وقطعوا الطرق الرئيسية، وفتشوا البيوت، واعتقلوا أربعة آلاف من السود في ثلاثة أسابيع، إلا أن رئيس الحكومة فشل بوقف العنف، رغم استخدامه للقوة الكبيرة.[129]

مع استمرار حالة الطوارئ في البلاد، أفرزت "الجبهة الديمقراطية الموحدة" زعماء جددا، فشنوا مائتين ووحدا وثلاثين هجوما داخل جنوب إفريقيا بين عامي 1986– 1987 حسب إحصائيات الشرطة، وقاطعت المحلات التجارية، بالإضافة لعدم دفع الإيجارات، كما شنت نقابات عمال جنوب إفريقيا إضرابا لمدة ثلاثة أسابيع، كما وأخذ يتزايد دور رؤساء الكنائس بزعامة الأسقف "ديزموند توتو" بالتعبير عن إدانتهم لسياسة التمييز العنصري.[130]

ومع تنامي المقاومة اللاعنفية، لجأت الحكومة إلى سياسة فرق تسد، ببثها الانقسام بين السود من من خلال تعميق حدة الصراع بين حزب "إنكاثا"* من الزولو برئاسة "مانجوسوثو بوثيليزي" وبين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، في محاولة لإفشال حراك المقاطعة والإضرابات ولإحباط المقاومة اللاعنفية. فقام جيش جنوب إفريقيا التابع للحكومة بتدريب جنود "الإنكاثا" بشكل سري على كيفية استعمال الصواريخ ومدافع الهاون، والقنابل اليدوية، وترويع الجماعات، ومهاجمة البيوت بهدف قتل جميع الساكنين، وعليه شجعت القوات الأمنية التابعة للحكومة حزب "إنكاثا" على مهاجمة مؤيدي المؤتمر الوطني الإفريقي.[131] إلا أن

---

[128] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 103.
[129] المرجع السابق.
[130] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 515.
[131] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 104.
*حزب إنكاثا، حزب سياسي في جنوب إفريقيا، يتكون أنصاره من الناطقين بلغة الزولو. أسس في العشرينيات من القرن العشرين لتوفير الدعم الجماهيري للنظام الملكي لقبيلة الزولو. وفي الثمانينيات دخل الحزب في تنافس محتدم مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

محاولات الحكومة بإزاحة الأنظار عن نظام الفصل العنصري لم تفلح، فمقاطعة نظام التمييز العنصري، والحملات لعدم الاستثمار والعقوبات سارية، وباتت قضية جنوب إفريقيا منتشرة عبر التلفاز والأفلام وعروض المسارح. وخير دليل على ذلك هو تصويت مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في آب/ أغسطس عام 1986 لصالح إقرار قائمة عقوبات شاملة تفرض الحظر على القروض وحقوق الهبوط في المطارات وتصدير النفط في جنوب إفريقيا.[132] إلا أن ذلك لم يعنِ أن المقاومة اقتصرت على المقاطعة لنظام الفصل العنصري بل شملت الكفاح المسلح.

فحين تفاقمت أزمة النظام العنصري في منتصف الثمانينيات، أرسلت الحكومة إلى "مانديلا" في السجن من يفاوضه، للإفراج عنه مقابل التصريح برفض العنف وسيلة للنضال، فرفض "مانديلا" التنازل عن الكفاح المسلح، وجاء في وثيقة له عام 1989، التأكيد على أن العنف والكفاح المسلح الذي يلتزم به المؤتمر الوطني الإفريقي هو رد فعل طبيعي لعنف النظام العنصري وقساوته، وعليه يجب تغيير هذا النظام أولا لصالح كل الأجناس في جنوب إفريقيا، بناء على مبادئ المساواة وحقوق الأغلبية.[133]

بتاريخ 21 اب/ أغسطس عام 1989 قدم "تامبو" رئيس المؤتمر الوطني الافريقي وثيقة بهدف فتح الطريق أمام المفاوضات في اجتماع "منظمة الوحدة الافريقية" وكانت قد عرضت على مانديلا بمسودتها بشكل سري، وصدر عن الاجتماع "اعلان هراري" للتأكيد على أن الاعتداءات يمكن وقفها بعد إطلاق سراح السجناء السياسيين، وإلغاء حظر المؤتمر الوطني الإفريقي، وإبعاد القوات العسكرية عن المناطق. كما جاء

---

[132] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 518- 519.
[133] شعراوي، "مانديلا: أنا المتهم،" 73.

فيه أن الزعماء الأفارقة عبروا باستمرار عن تفضيلهم لحل يتم التوصل إليه بالطرق السلمية.[134] وعليه اعتبر "إعلان هراري" بمثابة الشروط اللازمة للمحادثات مع الحكومة.

وأخذ مسار الحكومة بالتحول نحو تقديم التنازلات، جاء ذلك بعد اصابة رئيس الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا بسكتة دماغية، فانتخب بدلا منه "فريديريك دوكليرك" الذي نصب رئيس "الحزب الوطني" للبيض ورئيسا للحكومة، فقدم الأخير بعض التنازلات ومنها السماح بمسيرة احتجاج كبيرة في "كيبتاون" يقودها الأسقف "ديزموند توتو" دون أن تتدخل الشرطة، وفي الشهور التالية ألغى العديد من قيود التمييز العنصري؛ بما فيها الشواطىء والحدائق والمغاسل والمطاعم المنفصلة.[135] ثم قررت الحكومة بتاريخ 11 تشرين الاول/أكتوبر إطلاق سراح سبعة سجناء سياسيين بمن فيهم صديقا "مانديلا" المقربان "والتر سيسولو" و"أحمد كاثرادا"، وعند اطلاق سراحهم سار المؤيدون عبر الشوارع وهم يرفعون أعلام المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي التي كانت ممنوعة، ووعد "والتر سيسولو" الحشود بأن مستقبل البلاد السياسي ستقرره زعامة الحركة، ودعا إلى تكثيف العقوبات الاقتصادية على الحكومة.[136]

وفي افتتاح جلسات برلمان جنوب افريقيا في 2 شباط/ فبراير عام 1990، صرح " فريديريك دوكليرك" أن جميع المنظمات السياسية بما فيها المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي ستصبح شرعية، وأن جميع السجناء السياسيين غير المحكومين بجرائم عنف سيتم اطلاق سراحهم، كما ستتوقف جميع الإعدامات السياسية، وأن الحكومة اتخذت قرارا حاسما باطلاق سراح "مانديلا" دون قيد أو شرط.[137] وتزامن ذلك مع وعد "مارغريت تاتشر" رئيسة وزراء بريطانيا للرئيس " فريديريك دوكليرك"، بأنها عندما يطلق سراح

---

[134] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 567.
[135] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 109.
[136] المرجع السابق.
[137] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 578.

"مانديلا"، سترد على ذلك بإلغاء العقوبات المفروضة على حكومة جنوب افريقيا وإزالة الحظر على الاستثمارات الجديدة.[138] وردا على هذا القرار، أرسل "مانديلا" رسالة جرت قراءتها أمام حشد في "جوهانسبرج" جاء فيها: "أنتم الذين جعلتم الحكومة تستسلم لضغطكم... وليس الرئيس "دوكليرك"، وإن المجموعة الدولية هي التي فرضت جزئيا هذه التنازلات."[139]

وعليه شكلت المناصرة الدولية جزءا من نضال السود في جنوب إفريقيا، وهذا ما أكد عليه "مانديلا" في مؤتمر صحفي بعدما أفرج عنه، موضحا أنه ليس باستطاعة المؤتمر الوطني الإفريقي أن ينادي بتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على حكومة جنوب إفريقيا، لأن الوضع القائم هو الذي تسبب في العقوبات في المقام الأول، وغياب الحقوق السياسية للسود ما زال قائما، فمن الممكن أن يكون خارج السجن لكنه ليس حرا بعد.[140]

بعد خروج "مانديلا" من السجن عام 1990 عاد ليحشد التأييد وجمع الأموال للمؤتمر الوطني الإفريقي كما في السابق نائبا لرئيس المؤتمر الوطني الإفريقي. حيث سعى لترجمة سمعته إلى دعم نقدي وللعمل على استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على حكومة "بريتوريا" إلى أن تكتمل المفاوضات.[141]

وفي العام ذاته، عقد المؤتمر الوطني الإفريقي أول مؤتمر سنوي له داخل البلاد منذ ثلاثين عاما، وقد حضره ألفان ومائتان وأربعون مندوبا منتخبا من الفروع، داخل جنوب إفريقيا وخارجها.[142] أكد المؤتمر على ضرورة تحويل المؤتمر الوطني الإفريقي من حركة تحرر سرية، إلى حزب جماهيري قانوني، إضافة

---

[138] المرجع السابق.
[139] المرجع السابق، 579.
[140] أبو إدريس، مترجم، *التجربة*، 423.
[141] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 113.
[142] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 616.

إلى إعادة بناء المنظمة بكاملها، من الفرع المحلي إلى اللجنة التنفيذية التي ضمت خليطا من الأعراق: السود والهنود والملونين والبيض، وقام المؤتمر الوطني الإفريقي في أول سبعة عشر شهرا من النشاط القانوني، بتجنيد سبعمائة ألف عضو جديد.[143]

1-4. الأهمية الدولية للمقاطعة في جنوب إفريقيا، وموقف القيادة السياسية من المقاطعة كأداة للمقاومة اللاعنفية

شكلت المقاومة السلمية أحد أسس النضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. فالمقاومة غير العنيفة قادها العمال كأفراد مجتمعين ومن ثم اتحدوا تحت مظلة اتحاد عمال التجارة، لتتحول إلى موجة اضرابات بقيادة الحركة النقابية للعمال التجاريين والصناعيين. ومع تدشين "حملة التحدي" عام 1952 كتكتيك لاعنفي يمكن استخدامه وفق ما يتطلبه الوضع، أخذت المقاومة السلمية تأخذ قالبا سياسيا بقيادة حزب المؤتمر الوطني الافريقي.

وعدا عن مقاطعة قوانين النظام العنصري للمقاومة وشن الاضرابات، ومقاطعة الانتخابات، أخذ المؤتمر الوطني الإفريقي باللجوء إلى العلانية في مقاومته، لكسب من هم في المنفى. فدوليا انطلقت حركة المقاومة في عام 1950 من قبل انصار جنوب افريقيا في المنفى "حركة الكونجرس" بهدف تدويل حملة المقاطعة التي أطلقها كل من "المؤتمر الإفريقي والمؤتمر الهندي في جنوب افريقيا" إلى أن تنامت الحملة، لتشمل شبكة من المنظمات والأفراد تقاوم ضد العنصرية في العالم، ما دفع إلى تحول الحراك من مقاطعة

[143] أبو إدريس، مترجم، *التجربة*، 447.

لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا إلى حراك لمناهضته. وعليه دعت هذه الشبكة العالمية الرافضة للعنصرية في عام 1960 إلى فرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا.

وجاءت هذه الدعوة بالاتفاق مع المؤتمر الوطني الإفريقي، ففي تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1959، طلب "باتريك فان رينسبيرغ" العضو في الحزب الليبرالي الجنوب إفريقي من رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي "ألبرت لوتولي" أن يصدر بيانا واضحا عن أهمية المقاطعة.[144] وكان الحزب الليبرالي قد انقسم حول هذه القضية، إلا أنه في تشرين ثاني/ نوفمبر، أصدرت اللجنة الوطنية للحزب قرارا بالموافقة على المقاطعة سواء على المستوى المحلي في جنوب إفريقيا أو في الخارج، لتكون سلاحا سياسيا شرعيا.[145] وعليه حمل البيان الذي مثّل أساس أخبار المقاطعة توقيع كل من الرئيس "لوتولي"، ورؤساء المؤتمرات الإفريقية والهندية، بالإضافة لبيتر براون؛ وهو رئيس المجلس الوطني للحزب الليبرالي في جنوب إفريقيا. وفحوى الرسالة كان أن المقاطعة الاقتصادية هي إحدى الوسائل لحث السلطة في جنوب إفريقيا على خيارين، إما أن تصلح من طرقها أو أن تتحمل عواقب أنظمتها العنصرية.[146]

وقال رئيس المؤتمر الإفريقي لهذه المناسبة إنه عندما يتم الجمع بين القوة الشرائية المحلية مع استعداد المنظمات المتعاطفة في الخارج لمقاطعة حكومة جنوب إفريقيا، فإننا سنمتلك سلاحا مدمرا.[147] وعليه ساعد نداء حزب المؤتمر الوطني الضمني للمقاطعة الصادر في نيسان/ أبريل عام 1959، على إعلام

[144] Gurney, "A Great Cause," 140.
[145] Randplph Vigne, *History of the Liberal Party of South Africa, 1953–1968* (London: Macmillan Press, 1997), 108.
[146] المرجع السابق.
[147] Gurney, "A Great Cause," 126.

العالم الخارجي بشكل متزايد بمدى أهمية وقدرة الدول على دعم حملة مقاطعة حكومة جنوب إفريقيا لإنهاء نظام الفصل العنصري.[148]

كما ساهمت سلسلة إضرابات العمال في المصانع واحتجاجهم على الوضع الاقتصادي السيئ وقوانين نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بلفت انتباه العالم، خاصة أن الأعمال التجارية والاستثمارية المعمول بها في "ديربان" وفي مدينة "الكاب" مملوكة من شركات دولية، وعليه بدأت موجة عارمة من الانتقادات في جميع أنحاء العالم بين عامي 1970– 1980 بالتزامن مع النداءات الناجحة لسحب الاستثمارات في جنوب أفريقيا، كما كان واضحا في آواخر عام 1970 أن حكومة جنوب إفريقيا فقدت السيطرة على الشعب، وعليه لم تعد باستطاعتها كبح جماح المقاطعة، ما عمق من مخاوف الشركات من عدم استقرار الاقتصاد فيها، وانعكس ذلك بالنقص المتواصل بأعداد العمال في مصانعها.[149]

ولحق ذلك مطالبة هيئة الأمم المتحدة حكومة جنوب افريقيا مرارا بالتخلي عن سياسة التفرقة، بالاضافة إلى استنكار دولي خاصة بعد مذبحة شربيفل في 21 آذار/ مارس عام 1960، كما تبع ذلك احتجاج وزارة الخارجية الأمريكية على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

وعليه كانت الآثار المتراكمة جراء العقوبات الدولية والصدامات الداخلية، كارثية على اقتصاد جنوب إفريقيا. فالاستثمار في السلع الرأسمالية اللازمة لتطوير سياسة إحلال الواردات على المدى الطويل تسبب، في المدى القصير أن ترتفع تكلفة الواردات بنسبة 60% بين عامي 1986– 1987.[150] ومع عدم قدرة حكومة جنوب إفريقيا على اقتراض المزيد دوليا، أنفقت ما يقرب من نصف احتياطها من النقد الأجنبي خلال

---

[148] المرجع السابق.

[149] Nancy L. Clark and William H. Worger, *South Africa- The Rise and Fall of Apartheid* (Great Britain: Longman/Pearson, 2011), 78 and 86.

[150] المرجع السابق، 108.

14 أشهرا، بين آب/أغسطس عام 1987 تشرين ثاني/اكتوبر عام 1988، لسد قروضها القائمة.[151] وعليه، انخفضت قيمة عملة "راند"، وكذلك الأمر بالنسبة لسعر الذهب، ففي نهاية عام 1980 انخفض سعره لنحو النصف مقارنة بما كان عليه قبل عشر سنوات من ذلك الحين.[152] و بات التضخم في جنوب إفريقيا مزمنا، وأصبحت البلاد أبعد ما يكون عن الصورة المستقبلية التي رسمها لها رئيس وزراء جنوب إفريقيا "بيتر بوتا" في كانون ثاني/يناير عام 1984 في افتتاحية "Tricameral Parliament"؛ وهو الاسم الذي حمله البرلمان في جنوب إفريقيا في الفترة الممتدة بين عام 1984 لغاية عام 1994، عندما توقّع أن لا يواجه جنوب إفريقيا أي مشكلة في الديون الخارجية، وأن تحقق تصنيف ائتماني ممتاز، وتوازن المدفوعات... بشكل يحد من حدوث تضخم في الاقتصاد.[153]

وما يدلل أيضا على حجم العجز الاقتصادي الذي وصلت إليه جنوب إفريقيا، بفعل حملة المقاطعة دوليا ومحليا، هو تصريح كبير الاقتصاديين وصاحب أكبر المحلات التجارية فيها، "سانلام" قائلا: بأن "جنوب أفريقيا لا تستطيع أن تحافظ على معدل نمو أكثر من اثنين في المئة... وما لم نحصل على بعض الإصلاحات هنا، فلن نحصل على رأس المال الأجنبي مرة أخرى، وعلينا على الأقل أن نظهر للعالم الخارجي أننا نسير بالمسار الصحيح."[154]

---

[151] المرجع السابق.
[152] المرجع السابق.
[153] المرجع السابق.
[154] Robert M. Price, *The Apartheid State in Crisis: Political Transformation in South Africa, 1975- 1990* (New York: Oxforf University Press, 1991), 275.

بذات الوقت لم يخف على أحد ما ستخلفه العقوبات الاقتصادية في جنوب إفريقيا على سبل العيش الاقتصادية للسكان السود والملونين، إلا أن المؤتمر الوطني الإفريقي آمن أنه شر لا بد منه في نضاله.[155]

وكان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي واعيا لهذه التحولات في العلاقات الخارجية لجنوب إفريقيا، فمثلا، تأثر مانديلا كثيرا بالثوار الجزائريين خلال اتصالاته الأولى في بداية الستينيات، ويشير مانديلا في مذكراته الى أن ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة في المغرب الدكتور شوقي مصطفاي، "نصحنا بأن لا نهمل الجانب السياسي للحرب مع تنظيم القوات العسكرية، خاصة وأن أهمية وقوة الرأي العام الدولي تفوق أحيانا قوة أسطول من الطائرات الحربية."[156]

كما أستفاد حزب المؤتمر الوطني الافريقي من وسائل الاعلام لتدعيم المقاومة في شكلها اللاعنفي. وعليه قام الحزب بحملة إعلامية عبر الإذاعة المحلية "راديو الحرية" من مخبأ سري. وهو ما سجل نجاحا في التواصل مع كافة أبناء الشعب. فمجابهة الدعاية التي تبثها حكومة جنوب إفريقيا من خلال الأفلام وغيرها من أشكال وسائل الإعلام كان مهمة شاقة.[157] حتى أن دائرة حزب المؤتمر الوطني الافريقي في الإعلام والدعاية (DIP) عُرفت بترسيخها لسياسات وأهداف الحزب بين عناصر خارج جنوب أفريقيا، بهدف الفوز في نهاية المطاف بدعمهم.[158]

اعتمدت DIP على استراتيجيات الاتصال ووسائل الإعلام المتعددة على الرغم من أن التمويل المالي لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي كان شحيحا، فتم توظيف ما توفر من المال في الفنون والفنانين

---

[155] مجلس من أجل مجتمع الديمقراطيات، *دليل الدبلوماسيين لدعم التنمية الديمقراطية* (واشنطن: مجلس من أجل مجتمع الديمقراطيات، دون تاريخ النشر)، 162. متوفر على الانترنت: http://www.diplomatshandbook.org/pdf/Arabic_Translation.pdf.

[156] "مانديلا تلقى أول تدريب عسكري في صفوف جيش تحرير الجزائر،" *العربية*، (6 كانون أول/ ديسمبر 2013)، http://bit.ly/1GCQQ1S.

[157] Sifiso Mxolisi Ndlovu, "The ANC's Diplomacy and International Relations," *The Road to Democracy in South Africa*, Volume 2, (1970-1980): 632.

[158] المرجع السابق، 634.

والموسيقيين والممثلين والعروض الثقافية الحية، والمسرحيات والشعر والمعارض والأفلام والأغاني. كما أنها أدارت محطات إذاعية من خلال التعاون مع مختلف الإذاعات العالمية لجعل المواد المتاحة من خلال "راديو الحرية".[159]

سياسيا تم العودة إلى تكتيك "حملة التحدي" التي تسلحت بالمقاطعة وعدم التعاون مع قوانين المرور في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، ولكن هذه المرة ليس لفرض مقاطعة على قوانين النظام وإنما لإجبار الحكومة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، فأنشأ المؤتمر الوطني الافريقي منظمة "الجبهة الديمقراطية الموحدة"، فقاطعت المحلات التجارية، وامتنعت عن دفع الإجارات، كما شنت نقابات عمال جنوب افريقيا تحت مظلة منظمة "الجبهة الديمقراطية الموحدة" اضرابا لمدة ثلاثة اسابيع، كما حشدت الكنائس لغاية التوعية وأخذ دور رؤساء الكنائس بزعامة الأسقف "ديزموند توتو" يتزايد بالتعبير عن إدانتهم لساسية التمييز العنصري.

كما أن العمل على ضمان استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على حكومة جنوب إفريقيا تواصل إلى أن اكتملت المفاوضات، فبعد خروج "مانديلا" من السجن عام 1990عاد ليحشد التأييد لصالح الأهداف التي دعا إليها المؤتمر الوطني الإفريقي.

وبالإضافة إلى ما حققته مؤسسات ومنظمات جنوب إفريقيا في تفعيل للحراك المناهض للفصل العنصري، فهي أيضا شكلت قناة اتصال بين آلاف من الجماعات ومنظمات التضامن، والنقابات، والكنائس، والنساء، والشباب، والمنظمات الطلابية. وعلى سبيل المثال، كان في بريطانيا وحدها عام 1990، أكثر من

[159] المرجع السابق.

1100 منظمة وجماعة يتبعون للحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري.[160] كما أن قائمة الفاعلين دوليا في مناهضة الفصل العنصري تضم أسماء لمنظمات في 37 بلدا، منها اليابان، استراليا، السويد، وجمايكا، وبريطانيا، وغانا، ونيجيريا، والأرغواي، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية.[161]

وعليه يعني وجود مثل هذا الانتشار لمناصري الشعوب الرافضة للفصل العنصري لأكثر من أربعة عقود، عدم اقتصار أنشطة هذا الحراك على جنوب إفريقيا، وخير دليل هو اتخاذ حركة المقاطعة وسحب الاستثمار من إسرائيل، جنوب إفريقيا منارة لخطاها في مقاومتها اللاعنفية.

[160] Håkan Thörn, "Anti-Apartheid, New Social Movements and the Globalization of Politics," Perspectives on the International Anti-apartheid Struggle: Solidarity and Social Movement (2003): 1.

[161] المرجع السابق، 2.

2. تطور المقاطعة الفلسطينية وأهمية حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها(BDS) كأداة للمقاومة اللاعنفية

المقاطعة كأداة للمقاومة اللاعنفية ليست بوليدة اللحظة، وتشير الوقائع التاريخية إلى تراكم التجربة التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية، ما يحتم ضرورة العودة بالتاريخ للتعرف على أشكال المقاومة اللاعنفية في محطات مفصلية كثورة فلسطين الكبرى عام 1936، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، والثانية عام 2000، للوقوف عند نجاحات وإخفاقات كل منها، لمعرفة ما قاد لخروج حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات– BDS للنور.

فالمقاومة في فلسطين شكلت الرد الطبيعي على ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي، ولم تكن هذه المقاومة وليدة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إثر عدوان عام 1967، بل تعود جذور المقاومة الفلسطينية إلى نهايات القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، منذ بدايات المشروع الصهيوني والسياسات الدولية، التي وصلت ذروتها مع إعلان بريطانيا تعهدها التاريخي لليهود ممثلاً بوعد بلفور عام 1917، وقدمت بموجبه أرض فلسطين لليهود لإشباع مطامع المشروع الصهيوني فيها.

2-1. حراك المقاطعة الفلسطينية تاريخيا

شهدت المقاومة الشعبية الفلسطينية نشاطاً موسعاً في مقاومة المشروع الصهيوني البريطاني بعد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني من 9 كانون أول/ ديسمبر عام 1917 وحتى عام 1948، حيث تميزت

المقاومة الفلسطينية في هذه الفترة بدحض المزاعم الصهيونية في "الحق الديني" لليهود في ملكية فلسطين باللجوء إلى المقاومة اللاعنفية والإضرابات، وأجرت مفاوضات مع بريطانيا بالتزامن مع الكفاح المسلح.[162]

كما لجأ الفلسطينيون إلى سلاح المقاطعة السياسية، ففي عام 1922 عندما قررت الإدارة البريطانية تشكيل مجلس تشريعي ينتزع اعترافا واضحا بالانتداب ووعد بلفور، دعت اللجنة التنفيذية العربية إلى مقاطعة الانتخابات، وأسهمت في حملة المقاطعة جميع الجمعيات المسلمة والمسيحية في المدن والقرى الفلسطينية، وبلغت نسبة المقاطعين الفلسطينيين للانتخابات 84%.[163] الأمر الذي دفع المندوب السامي البريطاني إلى اتخاذ قرار بإلغائها.[164] مثلما حدث في جنوب إفريقيا، عندما تقدمت الحكومة باقتراح عام 1983، لتغيير الدستور بحيث يكون ثلاثة برلمانات منفصلة، وتمثل كلا من البيض والهنود والملونين، باستثناء السود، إلا أنه قوبل بالمقاطعة الضخمة للانتخابات.[165] وفلسطينيا عاودت الإدارة البريطانية محاولة فرض الأمر الواقع، فبعد فشلها المرة السابقة، قررت الحكومة عام 1923 تأسيس المجلس الاستشاري من أعضاء تعينهم الإدارة، فقرر المؤتمر العربي الفلسطيني طرد كل من يقبل بعضوية المجلس. وبعد أن أبدى إثنا عشر فلسطينيا موافقتهم، شن الجمهور حملة تشهير اضطرت عشرة منهم إلى الاستقالة، ما دفع الإدارة البريطانية إلى إلغائه والتخلي عن الفكرة.[166] كما تقرر في المؤتمر العربي الفلسطيني عام 1923، مقاطعة مشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية في فلسطين وشرق الأردن، باعتباره مشروعا صهيونيا.[167] ومقاطعة المعرض التجاري

---

[162] إلياس شوفاني، *الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949*، ط.1 (بيروت: مؤسسات الدراسات الفلسطينية، 1996)، 376.

[163] خالد القشطيني، " المقاومة المدنية الفلسطينية،" *الموسوعة الفلسطينية*، القسم 2، المجلد5 (1990): 305.

[164] علي محافظة، *الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني 1918- 1948*، ط.2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002)، 171- 172.

[165] Allister Sparks, *The Mind of South Africa* (London: Knopf, 1990), 330.

[166] باسم التميمي، *المقاومة اللاعنفية في فلسطين: فلسفتها، أدواتها، وأثرها 1967- 1993*، رسالة ماجستير (رام الله: جامعة بيزيت، 2007)، 68.

[167] عبد الوهاب الكيالي، *وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918- 1939* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، 73- 74.

"الليفانت" الذي نظمته الوكالة اليهودية.[168] وعليه سادت أشكال المقاومة اللاعنفية الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني وشملت الاحتجاج والإضراب والتظاهر، والمقاطعة بأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وساهم حزب الاستقلال في النهوض الوطني، الذي دعا إلى توجيه النضال الفلسطيني ضد البريطانيين واليهود معا، ووجدت هذه الأفكار استجابة شعبية وتبنتها سائر الأحزاب والمؤسسات الفلسطينية، ليأسها من حسن نوايا بريطانيا تجاه العرب، والحماية والدعم الكاملين اللذين حظي بهما المشروع الصهيوني من حكومة الانتداب.[169]

وتمثلت أولى الخطوات بالدعوة التي أطلقها قادة حزب الاستقلال بتخلي قادة الحركة الوطنية عن مناصبهم الحكومية التابعة لسلطة الانتداب، والتفرغ للعمل الوطني، وطالبوا رؤساء البلديات، والمحاكم الشرعية، ودوائر الأوقاف، تقديم استقالتهم والأخذ بسياسة اللاتعاون معها، التي لم تحظ بموافقة جميع الزعامات الفلسطينية.[170] وعليه اتبع الحزب سياسة اللاتعاون، عبر المقاطعة الاجتماعية للحفلات والولائم، وعدم الاشتراك في الجمعيات والأندية البريطانية واليهودية، واللاتعاون السياسي، بمقاطعة اللجان الحكومية، ومقاطعة المجالس السياسية، والامتناع عن دفع الضرائب المباشرة، مثل ضريبة العشر وضريبة المدن، إذ "لا ضرائب من دون تمثيل"، واللاتعاون الاقتصادي، من خلال مقاطعة البضائع والمصنوعات البريطانية واليهودية، والاقتصار على ما هو ضروري من البضائع التي تدفع رسوما وجمارك.[171]

---

[168] التميمي، *المقاومة اللاعنفية*، 69.

[169] بهجت أبو غربية، *في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916- 1949* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، 37.

[170] أحمد الشقيري، *أربعون عاما في الحياة العربية والدولية* (بيروت: دار النهار للنشر، 1969)، 133.

[171] أكرم زعيتر، *وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918- 1939* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979)، 371- 373.

وعليه، نشطت حركة تأسيس الأحزاب السياسية، وما رافق ذلك من ظهور للتنظيمات العمالية، والمنظمات الشبابية والنسائية، كما جرت محاولات لتأسيس منظمات للفلاحين، وتكتل لرجال الأعمال في التجارة والصناعة في تجمعات عربية خالصة.[172]

وفي خضم التطورات والأحداث المتسارعة التي عاشها الفلسطينيون مطلع الثلاثينيات، بدا واضحا أن الصيغ السياسية التقليدية لم تعد صالحة لاستيعاب الجماهير، فبدأت المحاولات الجدية لتأسيس أحزاب سياسية جديدة تطمح لقيادة نضال الجماهير ضد الاستيطان الصهيوني والانتداب البريطاني على حد سواء.[173]

وهكذا "شكل نشوء هذه الأحزاب مؤشرا على وجود حاجة موضوعية لتنظيم الجماهير، وتأطير نضالاتها العفوية ضمن إستراتيجية جديدة تجعل على رأس أهدافها رفض الانتداب البريطاني وتوجيه النضال ضده، وضد الاستيطان الصهيوني الناشط في ظله."[174]

وبينما كان يسعى "حزب الاستقلال العربي،" الذي تأسس رسميا سنة 1932، لإقامة تنظيم جماهيري شعبي، ظلت الزعامة الفلسطينية "كلها دون استثناء،" إلى ما قبل ثورة 1936، مرتبطة بعلاقة "طيبة نسبيا" مع المسؤولين البريطانيين، معتقدة أن استمرارها في التفاوض مع المسؤولين البريطانيين، مقرونا بشكل من أشكال الضغط الخفيف سيمكنها من "حمل البريطانيين على تغيير سياستهم وتسليم مقاليد السلطة لها."[175] وعليه اقتصرت أشكال المقاطعة على العامة دون أصحاب المال والقرار.

---

[172] عدنان أبو عامر، "حزب الاستقلال العربي في فلسطين: النشأة التاريخية والممارسة السياسية 1932- *1933*،" *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*، المجلد 14، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2006): 229.

[173] المرجع السابق.

[174] المرجع السابق، 230.

[175] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 157.

وكما هو الحال في جنوب إفريقيا عندما كانت مقاطعة نظام التمييز العنصري تنتشر حاولت الحكومة بث الانقسام بين السود للحث نحو حرب أهلية في جنوب إفريقيا، من خلال تشجيع القوات الأمنية التابعة للحكومة حزب "إنكاثا" برئاسة "مانجوسوثو بوثيليزي" على مهاجمة مؤيدي المؤتمر الوطني الإفريقي،[176] سعت السلطات البريطانية إلى تغذية الصراع العائلي بين "الحسينية" و"النشاشيبية" للتأثير سلبا على حركة المقاومة طوال فترة الاحتلال البريطاني، ولإفشال سياسة اللاتعاون من خلال إقالة "موسى كاظم الحسيني" من رئاسة بلدية القدس، وعينت مكانه "راغب النشاشيبي" عام 1920.[177]

إلا أن علماء فلسطين تصدوا لمحاولات السلطات البريطانية زرع الفرقة في الصفوف الفلسطينية، بإصدار فتاوى تحرم بيع الأراضي لغير الفلسطينيين، بأن دعا رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عام 1933 لعقد مؤتمر لعلماء وفقهاء فلسطين، وقد أفتى المجتمعون بتحريم بيع الأراضي ووصم الباعة والسماسرة بوصمة الخيانة، فلا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين، وعين المجلس وعاظا ومرشدين يطوفون البلاد ليحذروا المواطنين في المساجد والمجتمعات والمضافات بالخطر اليهودي الناتج عن بيع الأراضي، وألّف أيضا لجانا خاصة من المحامين على نفقته للتصدي لصفقات تسعى للاستيلاء على الأرض، وقد انبثق عن مؤتمر علماء فلسطين تشكيل "جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وتأسست لها فروع في المدن والقرى تتولى تقوية روح الشعب الدينية والوطنية.[178]

كما أصدر مؤتمر علماء فلسطين المنعقد في القدس في 26 كانون ثاني/ يناير عام 1935 وضم نحو أربعمائة من العلماء والدعاة والقضاة المسلمين الفلسطينيين فتوى شرعية جاء فيها:

---

[176] المرجع السابق، 104.
[177] المرجع السابق، 156.
[178] عوني العبيدي، *صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني*، ط.1 (الزرقاء: مكتبة المنار، 1985)، 34.

> أن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء أكان ذلك مباشرة أو بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل مع علمهم بالنتائج.. كل أولئك ينبغي أن لا يصلى عليهم ولا أن يدفنوا في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم، ولو كانوا آباء أو أبناء أو إخوانا أو أزواجا.[179]

وهذا مشابه للدور التوعوي الذي لعبه رؤساء الكنائس في جنوب إفريقيا كما سلف ايضاحه.

وبالإضافة لدور الدعاة ورجال الدين في التصدي لسياسات سرقة الأراضي الفلسطينية، خرج الشباب بلجنة لإنقاذ الأراضي في مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الثاني في حيفا للعام 1935، وتقرر أن يقوم الشباب العربي بالطواف على المدن والقرى لتأسيس شركة لإنقاذ الأراضي يبلغ ثمن أسهمها 60 الف جنيه، وتأليف مكاتب خاصة في المدن والقرى تكون واسطة بين الفلاحين والمشترين، ومناصرة الوطنيين الذين ينقذون الأراضي.[180]

2-1-1. ثورة فلسطين الكبرى 1936-1939

لم تغب المقاطعة عن المسيرة الوطنية الفلسطينية كتكتيك لإضعاف سيطرة بريطانيا على المقدرات الفلسطينية خلال ثورة فلسطين الكبرى، فقد تجلّت في بدياتها بالإضراب العام. حيث انطلقت في 20 نيسان/أبريل عام 1936، احتجاجا على تسارع واتساع هجرة اليهود الأوروبيين إلى فلسطين، منذ مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين بالتزامن مع طرد الفلاحين من أراضيهم، لإحلال مستوطنين يهود مكانهم، إضافة إلى احتلال

---

[179] المرجع السابق، 68.

[180] "مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الثاني في حيفا للعام 1935،" *مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، http://bit.ly/1aBnmpK.

العمل.[181] وقد لخص رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في حينه، الحاج "أمين الحسيني" مسببات الثورة في عاملين رئيسين، وهما:[182]

- حرمان العرب في فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية.
- إصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة في فلسطين، ترمي إلى إنشاء وطن قومي يهودي في هذه البلاد العربية.

ومن دعا إلى الإضراب العام في فلسطين هي لجنةٌ قومية غير حزبية تشكلت في نابلس، وكان وقودها المحرك مجموعة من الشبان المثقفين في مقدمتهم "أكرم زعيتر" وهدفهم هو أن تستجيب الحكومة البريطانية للمطالب الوطنية.[183]

"بدأ الإضراب في يافا أولا، ثم شمل البلاد كلها وأصبح يشرف عليه نظام دقيق: لجان قومية، ولجان إسعاف، ولجان مقاطعة، ولجان إضراب وجمعيات وشبان، فكان هذا الإضراب مدفوعة إليه الأمة بإرادتها، فلا تحريض ولا إرهاب ولا أحزاب ولا رئاسات."[184] وعليه دعت هذه اللجان القومية المشكلة من القيادات الفلسطينية الشعبَ الفلسطيني إلى الثورة والإضراب الذي لم يتكرر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ استمر هذا الإضراب 175 يوماً، أي قرابة الستة أشهر.[185]

فبعد ستة أيام من الإضراب، تطور الحراك من استجابة فردية من مجموعة من الشباب إلى تحرك لجنة عربية عليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، وأصدرت اللجنة العليا بيانا اعتبرت نفسها بمثابة لجنة

---

[181] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 158.
[182] عبد القادر ياسين، "ثورة 1936 وانتفاضة 1987 الفلسطينيتين، دراسة مقارنة،" *مجلة قراءات سياسية*، عدد 4 (خريف 1992): 83- 86.
[183] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 158.
[184] أبو غربية، *في خضم النضال*، 53
[185] رفيق النتشة، *تاريخ فلسطين وجغرافيتها المرحلة المتوسطة* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، 61-63.

"لمواصلة الإضراب العام إلى أن تغير الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة تغييرا جوهريا يبدأ بمنع الهجرة اليهودية."[186]

وفي خضم الإضراب أخذ مفهوم اللاتعاون بالبروز كتكتيك لرفض الانتداب البريطاني ومقاومة الاستيطان الصهيوني الناشط في ظله. ففي لقاء جماهيري مع ممثلي القرى الفلسطينية في 5 أيار/ مايو تحدث أكرم زعيتر عن مفهوم اللاتعاون، وضرورة وأهمية الامتناع عن دفع الضرائب وإعلان العصيان المدني، كما دعا أسعد الشقيري إلى استقالة الأعضاء العرب في المجالس البلدية التي يشارك فيها اليهود، وكذلك استقالة الأدباء من الإذاعة الفلسطينية وعدم التحدث معها، والانسحاب من اللجان الزراعية واللجان الإقتصادية المشتركة. وجاء ذلك في بيان حمل عنوان "لا ضرائب بدون تمثيل" وقعه مائة وخمسون طبيبا ومحاميا ونقابيا وتاجرا: [187]

> يرى الآن موقعوا هذا النداء أن الوقت قد حان بالضرورة القصوى للرجوع إلى ما سبق إعلانه واقتراحه في المؤتمرات فتتخذ الأمة من قاعدة "لا ضرائب بدون تمثيل" واللاتعاون، سلاحا سلميا لمقاومة الاستعمار البريطاني مقاومة شريفة نبيلة تكرهه على التسليم للعرب بحقوقهم كاملة.[188]

انحصرت وسائل النضال الفلسطيني حتى مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين في فرض سياسة اللاتعاون مع حكومة الانتداب، لكن هذه الوسيلة كانت محدودة الأثر، بالإضافة إلى المقاطعة الاقتصادية للبضائع اليهودية، التي بدأت إثر ثورة البراق، وتحريم بيع الأراضي دينياً والإشراف على ذلك بعدة وسائل، والتمسك بالوسيلة النضالية الأولى وهي المظاهرات.[189]

---

[186] عبد الوهاب الكيالي، *تاريخ فلسطين الحديث* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970)، 265.
[187] أكرم زعيتر، *يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية 1935- 1939* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، 83.
[188] المرجع السابق.
[189] صلاح العويصي، *المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ أوسلو- بلعين ونعلين نموذجا*، رسالة ماجستير (غزة: جامعة الأزهر، 2013)، 76.

وفي عام 1935 وبالتزامن مع المقاومة السلمية واللاتعاون، جاءت الثورة المسلحة بقيادة الشيخ "عز الدين القسام"، وعلى الرغم من أن معركة القسام لم تدم إلا فترة محدودة إلا أنها مهدت لانطلاق الثورة الكبرى.[190]

وفي ظل عدم الاستجابة لمطالب الإضراب عمدت اللجنة العليا إلى التصعيد بامتناع الناس عن دفع الضرائب وتنفيذ القوانين،[191] ما أدى إلى إفلاس الشركات الإسرائيلية، وحرم اليهود من المواد الغذائية. فقوبل العصيان المدني الفلسطيني بتصعيد من الاحتلال البريطاني بشن إجراءات تعسفية وصلت حد السجن والإعدام والعقوبات الجماعية ونسف البيوت وإتلاف الممتلكات والمزروعات.[192]

فشكلت في حينه فرق من الحرس الوطني لحماية الدكاكين والمتاجر والأمن، وتولت فرق الكشافة ضبط النظام والمرور، وتألفت محاكم خاصة لمن يخالف الإضراب، وسلم سائقو السيارات والشاحنات، وأصحاب الدكاكين مفاتيحهم إلى اللجان القومية، وأضرب المحامون عن الترافع أمام المحاكم وسلم المخاتير أختامهم إلى سلطات الانتداب، وعليه جمد الإضراب الأنشطة العربية الحياتية اليومية، كما ارتدى أغلب السكان الكوفية تعبيرا عن تضامنهم مع الثورة، وأضرمت الحرائق في المؤسسات البريطانية والصهيونية وتم اقتلاع الأشجار من المستوطنات.[193] وذكرت الصحف اليهودية، أن العرب أتلفوا مائتي ألف شجرة، وأضرموا 280 حريقا في المنشآت والممتلكات البريطانية والصهيونية، ونسفوا 48 جسرا، وأعطبوا القاطرات 22 مرة،

---

[190] "ثورة 1936،" *وكالة وفا*، (2011)، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4128.

[191] النتشة، *تاريخ فلسطين*، 63.

[192] شوفاني، *الموجز في تاريخ*، 460- 461.

[193] الكيالي، *تاريخ فلسطين*، 277.

وقطعوا خطوط سكة الحديد 130 مرة، وقُدّرت الأضرار العامة بنحو مليوني جنيه خلال أشهر الإضراب الأولى.[194]

وعليه اتسمت المقاومة بعموميتها في المرحلة لما قبل الانتفاضة الأولى بسمة اللاعنف، كرسائل الاعتراض وعقد المؤتمرات واللقاءات العامة والبيانات، ونشر الوعي عبر الخطب في المساجد، والمقاطعة الاقتصادية والتجارية، والمقاطعات السياسية– مقاطعة الانتخابات، والاحتجاجات، والأخذ بسياسة اللاتعاون عبر مقاطعة المجالس السياسية والامتناع عن دفع الضرائب المباشرة واللاتعاون الاقتصادي عبر مقاطعة البضائع والمنتجات الإنجليزية واليهودية، وتحريم بيع الأراضي دينيا، والتخلي عن المناصب الحكومية وعن المخترة، وتقديم الاستقالات الجماعية، والقيام بالمظاهرات الدورية في مختلف المدن الفلسطينية، وصولاً إلى العصيان المدني، وإغلاق المحلات والمتاجر، وإيقاف عمل السيارات والشاحنات، وإضراب المحامين، وإضرام النار في المؤسسات البريطانية والصهيونية، واقتلاع الأشجار من المستوطنات، والتشهير بالبائعين والسماسرة، وإصدار الفتاوى ورفع القضايا في المحاكم. وعليه رسمت هذه الوسائل معالم المقاومة اللاعنفية الفلسطينية.

ولم تقتصر المقاطعة لإسرائيل على الفلسطينيين وحدهم في حينه، فعربيا أيضا تطورت المقاطعة مع مرور الزمن من خلال الممارسة النضالية والكفاح الشعبي أثناء الانتداب البريطاني، وقبل الثورة الكبرى 1936– 1939، ثم ازدادت أهميتها وقويت شوكتها– كسلاح مقاومة– في نهاية الانتداب البريطاني حينما

[194] محمد دروزة، *القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات* (بيروت: المكتبة العصرية، 1959)، 131.

أحست جامعة الدول العربية سنة 1945 بأهمية المقاومة وتنبأت بمستقبلها، فعملت على رعايتها وتطويرها.[195] وسيتم توضيح مراحل المقاطعة العربية بالتفصيل في الصفحات القادمة.

وعليه جاءت مقاطعة الصناعات الصهيونية نتيجة الإدراك الفوري لمخاطر ممارسات الحركة الصهيونية الرامية للاستيلاء على فلسطين تدريجياً، وما لذلك من تداعيات على الهوية والوجود العربي في فلسطين مقابل إحلال الوجود الصهيوني فيها.[196] وفكرة المقاطعة؛ باعتبارها إحدى أسلحة هذه المقاومة، ظهرت في الآفاق وقت الحكم العثماني ومع بداية الغزو الصهيوني لفلسطين المتمثل بالموجة الأولى لهجرة اليهود إليها، والتي تحدد الموسوعة الصهيونية بصفحة 213، بدايتها بعام 1882 والتي تقول ذات الموسوعة أنها:

> كانت رد فعل لفكرة المقاطعة الاقتصادية التي ابتدعها المستوطنون الصهاينة وكانوا البادئين بها، منذ فجر تسللهم إلى فلسطين.. حيث كانوا يمتنعون عن شراء البضائع والحاجيات من المتاجر العربية ويمتنعون أيضا عن الاستعانة بالأيدي العربية العاملة "ورغم أن هذه السياسة اليهودية لم تكن معلنة، إلا أن الجمعية الصهيونية كانت تسهر بطرقها الخفية على تطبيقها بدقة واتقان.[197]

ويرى إحسان الهندي إن المقاطعة، هي سياسة رفض الوجود الصهيوني لا مجرد وسيلة لإضعاف إسرائيل اقتصاديا أو إتاحة الفرصة لتقوية اقتصادنا العربي، ولهذا فمن المهم تصعيد المقاطعة من ناحية، ومن ناحية أخرى متابعة نشاطات قواعد الدعم لهذه الدولة ومسانديها.[198]

---

[195] عبد الغني، *قوانين ومبادئ المقاطعة*، 184.
[196] عزيز عبد المهدي الردام، *المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل* (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، 1979)، 105.
[197] مغيزل، "المقاطعة العربية،" 56.
[198] إحسان الهندي، *المقاطعة العربية لإسرائيل* (بيروت: مركز الأبحاث، 1975)، 188.

ومع ذلك لم يكن هناك اتفاق في صفوف الحركة الفلسطينية على الاكتفاء بالإضراب والمقاطعة كأداة للمقاومة اللاعنفية وكوسيلة لتشكيل ضغط سياسي واقتصادي على الحكومة البريطانية، بل هناك من رأى بعد مرور حوالي الشهرين من "الإضراب الكبير" بداية عملٍ ثوريٍ لابدّ أن يصاحبه عملا مسلحا، وقد تبنى هذا الموقف الجيل الجديد من الوطنيين ممثلين بحزب "الاستقلال" بالإضافة لأبناء القرى المسلحين والمتطوعين.[199] وعليه ازدادت وتيرة العمل المسلح عقب تمكن فوزي القاوقجي، أحد قادة الثورة السورية السابقين، مع مجموعة من الثوار المتطوعين من الأقطار العربية، من الدخول إلى فلسطين، وقيامه بتنظيم خلايا مقاومة عسكرية، تطورت إلى ثورةٍ مسلحةٍ ضدّ الاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني.[200] إلا أن اللجنة العربية العليا لقيادة الإضراب بقيت تؤكد على انتهاج الوسائل السلمية في كافة البيانات التي تصدرها.[201] وهو مشابه لتخوفات المؤتمر الوطني الإفريقي من "منظمة طلاب جنوب إفريقيا السوداء" لعدم قناعتهم بنهج المؤتمر الوطني الإفريقي "المحافظ" على حد وصفهم.

إلا أنه فلسطينيا، اللجنة العربية العليا هي التي قادت الحركة الشعبية الرسمية مقابل خفوت صوت الثورة المسلحة المعلنة، فبعد قرابة الستة أشهر في 11 تشرين أول/ أكتوبر عام 1936 توقف الإضراب الذي استمر نحو 175 يوما استجابة لنداء الملوك العرب "معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل،" واستجابت اللجنة العربية لهذا النداء وأعلنت وقف الإضراب.[202] وهكذا

---

[199] محافظة، *الفكر السياسي*، 11.
[200] الكيالي، *تاريخ فلسطين*، 275- 274.
[201] فيصل حوراني، *جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948* (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية، 2003)، 340.
[202] المرجع السابق.

أجهض الزعماء الفلسطينيون والعرب إضراب عام 1936 دون تحقيق الأهداف التي سعى الفلسطينيون لتحقيقها.[203]

لم يخبُ ضجيج الثورة طويلا، فكان حادث اغتيال لويس أندروز" حاكم لواء الجليل، على يد جماعة "القسام" يوم 26 ايلول/ سبتمبر عام 1937، المؤشر البارز على البدء بالمرحلة الثانية من الثورة الفلسطينية.[204] فردت السلطات البريطانية بحل اللجنة العربية العليا في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1937، وإبعاد بعض أفرادها إلى جزر "سيشل"، وإقالة المفتي من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، وحل اللجان القومية والقيام بحملة اعتقالات واسعة.[205] وهو ذات الأسلوب الذي مورس في جنوب إفريقيا، حيث تم حظر المؤتمر الوطني الإفريقي عام 1960، إلا أن الفارق بينهما يكمن بعدم خنوع المؤتمر الوطني الإفريقي للقوانين العنصرية التي فرضتها حكومة الأقلية البيضاء، بينما كانت اللجنة العربية العليا تستسلم لوعد السلطات البريطانية، دونما الإلتفات لمطالب المضربين الفلسطينيين وإصرار المقاومين.

وفي ظل تزايد أعداد الثوار، اضطرت السلطات البريطانية إلى إرسال تعزيزات عسكرية ضخمة مستعينة بالطيارت والدبابات ومدافع وغيرها، ما أضعف الثورة التي فقدت الكثير من زخمها، نتيجة الحرب المنظمة والشاملة التي شنتها القوات البريطانية في جميع أرجاء فلسطين، واستشهد كثير من قادة الثورة، بينما اضطر آخرون للانسحاب، واستمرت شعلة الثورة بالانطفاء التدريجي حتى أواخر سنة 1939.[206]

وفي 17 أيار/مايو عام 1939 أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الثاني الذي وافقت فيه على تشكيل حكومة فلسطين المستقلة وتشكيل مجلس تشريعي إذا سمحت الظروف بذلك، والسماح لخمسة وسبعين ألف

---

[203] ياسين، "ثورة 1936،" 83- 86.
[204] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 161.
[205] المرجع السابق.
[206] كتائب الأنصار، "ثورة فلسطين."

يهودي بالهجرة إلى فلسطين خلال خمسة أعوام، ولعدم ثقة العرب بالإنجليز استمروا في ثورتهم حتى أيلول/سبتمبر عام 1939، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية أوقف الشعب الفلسطيني الثورة لمهادنة بريطانيا أملاً في الحصول على حقوقهم بعد انتهاء الحرب.[207]

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية دخلت متغيرات كثيرة على المنطقة كان من أهمها تبني الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الوطن القومي اليهودي، ما أدى أخيرا إلى نكبة 1948، وإعلان قيام دولة إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أخلّت الحكومة البريطانية بوعودها المتمثلة بالإلتزام بما جاء في "الكتاب الأبيض"، وفي عام 1947 حولت قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة، التي لم يمر على إنشائها أكثر من عامين، وكان عدد أعضائها آنذاك 56 دولة، ونظرا للنفوذ اليهودي القوي في مؤسسات الحكم في الولايات المتحدة، ضغطت واشنطن على الدول الصغيرة لتوافق على توصية بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وصدر قرار التقسيم رقم 181 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947.[208]

وعليه وفقا لما شهدت الثورة من أشكال مبكرة من المقاطعة ومقاومة التطبيع، والإضرابات، والعصيان المدني، ضد رغبات قادتهم التي لم تنجح في كف السيطرة البريطانية والهجرة اليهودية وفشلت في الحصول على أي من الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين، تمردت قطاعات كبيرة من المجتمع ضد القيادة وقوى الاحتلال.

---

[207] النتشة، *تاريخ فلسطين*، 65- 66.
[208] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 167.

ومن الأمور التي أضعفت الثورة، هو استعانة السلطات البريطانية بتعزيزات عسكرية ضخمة، بالطيارت والدبابات ومدافع وغيرها، بحربها المنظمة والشاملة التي شنتها على جميع أرجاء فلسطين، وعليه أودت بحياة الكثير من المدنيين واسُتشهد العديد من قادة الثورة.

ومن الناحية الثانية كان لرد السلطات البريطانية على المقاومة اللاعنفية الفلسطينية وعلى العصيان المدني بشن إجرءات تعسفية وصلت حد السجن والإعدام والعقوبات الجماعية ونسف البيوت وإتلاف الممتلكات والمزروعات،[209] الأثر السلبي عليها. كما رجح اليهود من كفة مكاسبهم باستخدام الإضرابات وأعمال المقاطعة كمبرّرٍ لتعميق مبدأ "العمل العبري" [عافودا عبريت]، التي استبعدت تشغيل العمّال العرب في المشاريع اليهودية، وعملت على بناء مرفأ حديث في تل أبيب، ما أدى إلى إضعاف مرفأ يافا العربي وتزايد سيطرتهم على مرفأ حيفا وبطالة العمال العرب.[210] وعليه مجابهة المقاطعة بالمقاطعة. بالإضافة إلى أن حل السلطات البريطانية للجنة العربية العليا في الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام 1937، وإبعاد بعض أفرادها إلى جزر "سيشل"، وإقالة المفتي من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، وحل اللجان القومية والقيام بحملة اعتقالات واسعة،[211] أضعف من زخم سياسة تحريم بيع الأراضي لليهود والتشهير بالسماسرة الذين يتعاملون مع اليهود والسلطات البريطانبة.

---

[209] شوفاني، *الموجز في تاريخ*، 460- 461.

[210] رشيد الخالدي، ترجمة أسعد كامل إلياس، "الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسية للفشل،" *الحرب من أجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1984* (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، 62- 64.

[211] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 161.

2.1.3 الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987:

شكلت الانتفاضة الأولى، محطة أخرى في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية والتي تتميز بالتعبئة الجماهيرية. كما أن الواقع الاقتصادي لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين مغاير كثيرا عما كان عليه خلال عهد ثورة 1936–1939. فالاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بدأ عام 1967، وعليه إسرائيل امعنت بالسيطرة الكاملة على الاقتصاد الوطني للأراضي الفلسطينية المحتلة. ونجحت إسرائيل بافشال الاقتصاد الفلسطيني مقابل تشجيع الفلسطينيين على الاندماج بسوق القوى العاملة في إسرائيل.

وعليه مثّل الاستيطان التحدي الأكبر للفلسطينيين، وبالإضافة إلى الاحتجاج والإضراب والتظاهر، لجأ الفلسطينيون إلى المحاكم الإسرائيلية لرفع دعاوى ضد مصادرة أراضيهم، إلا أن المحكمة تُصدر قراراتها لصالح الاستيطان استنادا على ادعاءات الحكم العسكري بأن الاستيطان في الأراضي المحتلة لا يخضع لاتفاقية جنيف، وأنها قضية سياسية خارجة عن صلاحيات المحكمة، والأهم أن المستوطنات تقام في الأساس لأسباب أمنية، وهي الأسباب التي ساقها ممثل الحكم العسكري للمحكمة في قضية مستوطنة بيت إيل قرب رام الله (حكمت المحكمة بها لصالح الحكم العسكري)، وهي ذات الاعتبارات التي سُحبت على كامل قضايا النشاط الاستيطاني الصهيوني.[212]

ولعل اللقاء الشعبي الأول الذي عُقد في القدس في الأول من تشرين أول/أكتوبر عام 1978 اعتبر أكثرها أهمية بإقراره تشكيل "لجنة التوجيه الوطني" التي لعبت دورا هاما في التصدي لاتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، وساهم في تنظيم الحراك الجماهيري الفلسطيني،[213] الذي كان أحيانا بتوجيهات من اللجنة ورؤساء البلديات، كما حدث مثلا عندما أغلق سكان حلحول الطريق الرئيسي من القدس إلى الخليل في 16

---

[212] جيفري أرونسون، حسني زينة، ترجمة، *سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة*، ط.1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين، 1990)،131- 132.

[213] التميمي، *المقاومة اللاعنفية*، 159.

كانون أول/ديسمبر عام 1978 بالحجارة والإطارات المشتعلة، احتجاجا على مصادرة أرض لأغراض الاستيطان اليهودي، وأيضا عندما ألقوا الحجارة على سيارات المستوطنين في 2 شباط/فبراير عام 1979، وكما في حادثة الاشتباك مع المستوطنين اليهود المسلحين وجنود الاحتلال في 5 آذار/ مارس عام 1979، والتي أسفرت عن استشهاد اثنين من المتظاهرين.[214]

كما شهدت الجامعات والمعاهد العلمية إعتصامات، ومسيرات احتجاجية، وشهدت الحركة التجارية إضرابا، وامتنع عدد كبير من العمال عن الذهاب إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر،[215] وعليه تميزت الحركة الجماهيرية في الأراضي الفلسطينية في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي بنشاطها المستمر في رفضها للاحتلال وسعيها نحو التخلص منه. واتسم نضالها بطابع العنف كما سلف ايضاحه، بالإضافة للاعنف، من خلال إصدار البيانات، والمنشورات، وظهور الشعارات الجدارية، والمظاهر العصيانية الأخرى، كالإضراب، والاعتصام، وعدم التعاون، والمقاطعة، وعدم الرضوخ لقرارات سلطات الاحتلال.[216]

وتفجرت الانتفاضة الفلسطينية في 9 كانون الأول/ديسمبر عام 1987، بعد مرور ما يزيد عن عشرين سنة على الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة والضفة، وعانى الفلسطينيون خلالها من القمع والإهانة، وقد رزحوا تحت حوالي ألفي أمر عسكري هدفت إلى قمعهم، وتسخير اقتصادهم لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، كما استحوذ الاحتلال على حوالي أربعة أخماس مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة، المستهلكة سنويا، ما أضعف كثيرا ظروف الاستثمار الانتاجي فيها، وألحق أشد الأذى بالقطاع الزراعي، فهبط معدل الزراعة في مجمل الناتج القومي ما بين عامي 1970– 1984 إلى النصف تقريبا، ولم تتقلص قدرة هذا القطاع على

---

[214] المرجع السابق، 157.

[215] عوّاد الأسطل، "عملية الاحتواء السياسي الاسرائيلية لمواطني الضفة الغربية والقطاع المحتلين،" *شؤون فلسطينية*، عدد 174/ 175 (1987): 9.

[216] عمر الغول، *التحولات الفلسطينية*، 1967- 1987، ط.1 (دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1992)، 116.

التوظيف فحسب، بل أصبح مصدرا رئيسا من مصادر تكوين فائض الأيدي العاملة الباحثة عن عمل، التي استغلها السوق الإسرائيلي في العمل الأسود، الذي يتطلب جهدا عضليا مرهقا، مع أجر متدن، وضمانات وحقوق شبه معدومة، وأوضاع غير مستقرة، فقد تقاضى العامل الفلسطيني، حوالي نصف الأجر الذي يتقاضاه نظيره اليهودي.[217]

كما أقدمت قوات الاحتلال على مصادرة أراضي الفلسطينيين وعرضتهم للتوقيفات الاعتباطية، والتعذيب في السجون، والعقوبات الجماعية، وتكبيل الحريات المدنية والسياسية والصحافية، والنفي، والإبعاد، والقيود على التنقل.[218] وعمدت حكومة الأقلية البيض في جنوب إفريقيا إلى المثل بفرضها لقوانين الفصل العنصري، ومنها انشاء "البانتوستانات" وعليه السيطرة على المناطق الزراعية الخصبة والقابلة للتعدين.[219]

وقد تمكن عبد الفتاح الجيوسي من رصد "61" أداة تراوحت بين الاحتجاج واللاتعاون والتدخل اللاعنيف، خلال دراسته للسنوات الأربع الأولى التي مرت بها الانتفاضة، وهي:[220]

إضرام النار بممتلكات العدو، واستخدام الزيوت على المنحدرات والمنعطفات على الطرق، وضع الحواجز من الأشجار والحجارة الكبيرة على الطرقات لغلقها، وحرق الحافلات الإسرائيلية التي تحاول نقل العمال أيام الإضراب، وإصدار بيانات باللغتين العبرية والإنجليزية موجهة لجنود الاحتلال، وكتابة الشعارات السياسية الموجهة للجنود، والتكبير والتصفير وإطلاق أبواق السيارات بشكل جماعي، ومخاطبة الجنود بالعبرية وتوجيه الشتائم لهم، ووضع عبوات وهمية على الطرق التي تسلكها سيارات الجيش المختلفة، واشتراك الأطفال والفتيات بالفعاليات النضالية وتقدمهم نحو الجنود، واستخدام علب حديدية فارغة ليلا قرب مراكز الجيش لتصدر لدى تحريكها أصواتا مزعجة، وإلقاء القبض على بعض الجنود بعد محاصرتهم ومعاملتهم من قبل الجماهير بلطف وإطلاق سراحهم بعد

---

[217] ياسين، "ثورة 1936،" 86- 87.

[218] سيلفي منصور، *جيل الانتفاضة*، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، 1990)، 22.

[219] شكروفت، وجريفيت، وتيفين، *دراسات ما بعد الكولونيالية*، *66- 67*.

[220] عبد الفتاح الجيوسي، *الانتفاضة أربع سنوات من المواجهة: قراءة في الحقائق والأرقام* (عمان: د.ن، 1992)، 127- 133.

دقائق، بالإضافة إلى إشعار الجنود بإمكانية استخدام الأسلحة ضدهم، وان كانت أسلحة وهمية مصنوعة من الخشب والبلاستيك، وإغلاق مناطق بأكملها أمام قوات الاحتلال والإعلان عنها مناطق محررة، واستخدام مكبرات الصوت من المساجد والكنائس لتوجيه الجماهير وتحريضها، وتوجيه نداءات للرأي العام الإسرائيلي والقوى الإسرائيلية الرافضة للاحتلال لشرح الانتفاضة وطبيعتها ودوافعها والمعاناة التي يواجهها الفلسطينيون وأساليب القمع الوحشية التي يستخدمها جيش الاحتلال، وتنظيم لقاءات ومسيرات احتجاجية مشتركة بين مؤسسات فلسطينية وأخرى إسرائيلية رافضة للاحتلال، والاتصال مع بعض عائلات الجنود والضباط، لإظهار الأساليب القمعية التي يستخدمها أبناؤهم، ومخاطبة الرأي العام العالمي، ووضع الرسوم الساخرة للضباط والجنود التي تسخر منهم في أماكن بارزة، إضافة إلى إطلاق أسماء جديدة على المخيمات التي تمجّد النضال الوطني وتذكّر العدو بالمجازر التي قام بها، وإطلاق أسماء الشهداء على الساحات والأحياء والشوارع.[221] ونشر أسماء العملاء والمتعاونين معهم، وممارسة الضغوط على عائلات العملاء لنبذهم، ودفع العملاء للتوبة، وطردهم من أماكن سكناهم، وتعريتهم وطنيا في مكان سكنهم الجديد، وفرض مقاطعة اقتصادية عليهم، ومهاجمة منازلهم وممتلكاتهم. والإضراب العام والجزئي، والمظاهرات الجماهيرية، والمسيرات، وتنظيم الاعتصامات، والمؤتمرات الصحفية، والإضراب عن الطعام، وتحدي نظام حظر التجول والخروج بشكل جماعي، ورفع الأعلام الفلسطينية بشكل مكثف في كل مكان، وإعادة رفع الأعلام التي ينزلها الجنود وكتابة الشعارات التي يتم مسحها. وعقد لقاءات مع قوى ومجموعات إسرائيلية معادية لاستمرار الاحتلال، وتوثيق علاقات الأخوّة والتضامن مع فلسطينيي 1948، وقيام المواطنين بإخفاء المطاردين من قبل قوات الاحتلال وتزويدهم بوسائل المعيشة، وتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وتكوين اللجان الشعبية، والدعوة المستمرة لتأمين وسائل الاكتفاء الذاتي كالاهتمام بالزراعة المنزلية وتطوير الإنتاج، وقيام المواطنين بشق طرق مواصلات جديدة بديلة لتلك التي تغلقها قوات الاحتلال، والتعليم المنزلي كرد على سياسة إغلاق المدارس، وقيام الأطباء بالعمل على نطاق أوسع في العمل التطوعي، وفتح عيادات سرية لمعالجة وإسعاف المصابين والجرحى المطلوبين للاحتلال.[222]

وكنتيجة لأحداث انتفاضة عام 1987، تصدعت الصورة المثالية والزاهية لإسرائيل التي ظلت تبثها الحركة الصهيونية عبر آلة دعايتها على شبكة واسعة من المؤسسات المنتشرة بين الجاليات اليهودية في

---

[221] المرجع السابق.
[222] المرجع السابق.

الغرب وخصوصا الولايات المتحدة، وقد أبدت أقسام واسعة من الرأي العام العالمي تعاطفها مع الشعب الفلسطيني وذلك بفضل الانتفاضة وطابعها الشعبي الديمقراطي العميق وأسلوبها غير المسلح.[223]

كما أن عدم لجوء الانتفاضة إلى السلاح، لقتل الإسرائيليين، وحتى العسكريين منهم، كهدف رئيسي، وضع الجانب الإسرائيلي موقع العدو المحتل المهاجم والقاتل، قاتل الشيوخ والنساء والأطفال، ولم يعد بإمكانه الاستمرار في ادعاء دوره التاريخي، دور المضطَهَد المدافع عن ذاته، أي دور الضحية.[224] كما ساهمت التغطية الإعلامية لأحداث الانتفاضة في إرجاع القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى الإدراك والذاكرة الدولية،[225] بعد تراجعها بعد خروجها من لبنان عام 1982.

وعدا عن الانتقاد الدولي، تعرضت إسرائيل في تلك الفترة إلى المهاجمة من قبل سياسيين وأكاديميين إسرائيليين منتقدين تعاملها مع القضية الفلسطينية، بحيث دعى ستمائة محاضر في الجامعات والمعاهد العليا الإسرائيلية؛ وهم يشكلون ثلث الكادر العامل في هذا المجال، في عريضة موقعة نشرتها الصحافة الإسرائيلية في مطلع شهر شباط/ فبراير عام 1988، إلى إعادة تقييم السياسة الإسرائيلية وتجاوز الجمود السياسي القائم منذ عشرين سنة، وأن "استخدام القوة لإعادة النظام يعتبر تهربا من أساس المشكلة" وأن "رفض الحكومة الإسرائيلية مواجهة الأسباب الرئيسية، يعتبر عملا لا أخلاقيا ولا منفعة منه."[226]

كما جاء في بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي في 14 كانون أول/ديسمبر عام1987:

---

[223] بولس كارمي، "أثر الانتفاضة وتفاعلاتها على مواقف الجاليات اليهودية،" *صوت الوطن*، عدد 3 (كانون أول/ ديسمبر 1989): 48.

[224] شفيق الحوت، وبيان نويهض الحوت، "ملحق الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية،" *الموسوعة الفلسطينية*، القسم الثاني، المجلد السادس (بيروت: 1990): 1006.

[225] شاؤول مشعل، ورؤبين أهروني، "دراسة في بيانات الانتفاضة،" *مجلة السوار*، عدد 8 (1990): 160.

[226] داود تلحمي، "الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والفعل في معسكر الأعداء،" *الفكر الديمقراطي*، عدد 2، (1988): 44.

إن الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة يمزق أشلاء الاحتلال الأبدي المستند على حراب العسكر، وإن أعمال القمع الوحشية التي ترتكبها قوات الجيش وحرس الحدود، وقتل المتظاهرين وبينهم الأطفال والطلبة الجامعيين والنساء والرجال، إنما يعكس الوجه الديناصور للاحتلال.[227]

وعليه كما سنناقش لاحقا، هذا النمط من الحركة الشعبية، كما في الانتفاضة، هو عنصر رئيسي ووقود حركة BDS في الوقت الحالي.

وفي مقارنة بين ثورة عام 1936 وانتفاضة عام 1987، قال الباحث الفلسطيني عبدالقادر ياسين إن كلتا الثورتين سبقت فيها الجماهير الفلسطينية طلائعها السياسية في التحرك على الأقل في مجال التوقيت، ففي ثورة عام 1936 التقت قيادات الأحزاب السياسية الفلسطينية الستة مع الحاج أمين الحسيني بعد أسبوع من بدء الإضراب العام، وشكلت اللجنة العربية العليا برئاسة الحسيني، وكانت هذه اللجنة بمثابة قيادة عليا للتحالف ورأس الثورة. أما في ثورة 1987 فقد تشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بعد نحو ثلاثة أسابيع من اشتعالها. ثم شكلت القيادات الوسطى لجانا على مستوى المدن والقرى، واطلق عليها اسم "اللجان القومية" في الثورة الأولى، أما في الثورة الثانية فقد أضيف إليها لجان المخيمات، وأطلق عليها اسم "اللجان الشعبية والوطنية."[228]

كما أنه وفقا لما استنتج "عبدالقادر ياسين" في دراسته، قلما لجأت ثورة عام 1936 إلى سلاح المنشور السياسي، وحين استخدمته قصرت مهمته على إعلان قرار أو بلاغ إلى الناس فحسب. بينما وظفت قيادة ثورة الحجارة هذا السلاح توظيفا فاعلا ذكيا، وساعدها في ذلك أجهزة الاتصال السريع بين الوطن المحتل والخارج، الأمر الذي لم يكن متاحا إلى ما قبل بضع سنوات. كما أن إذاعات عدة وضعت إمكاناتها

---

[227] مشعل، وأهروني، "دراسة في بيانات،" 160.
[228] ياسين، "ثورة 1936،" 74- 83.

في خدمة ثورة الحجارة، وفي توصيل بياناتها إلى جماهيرها أولا بأول، ناهيك عن بعض محطات البث التلفزيوني العربي، ما يعني أن خاصية العلانية بالمقاومة اللاعنفية تم توظيفها في هذه الحالة.

وعليه جاءت ثورة فلسطين الكبرى عام 1936 عفوية من الشعب نفسه، فشهدت أشكال مبكرة من المقاطعة، والإضرابات، والعصيان المدني، في ظل تعطشه لإستراتيجية تتبناها قيادة فلسطينية تضع رفض الانتداب البريطاني ووقف الاستيطان الصهيوني نصب أعينها.

وفي كل من ثورة عام 1936 وانتفاضة عام 1987، تمثلت المطالب بالوقف الفوري للهجرة اليهودية، وتقرير المصير، وإقامة حكومة فلسطينية، ولكن دون أية تنازلات إقليمية.[229]

2-1-3. الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000

شكلت الانتفاضة الثانية، مؤشرا آخر على قلة ثقة الشعب الفلسطيني بما يمكن للقيادة الفلسطينية تحقيقه سياسيا وكف يد اسرائيل عن ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية وانهاء الاحتلال. فسعت لتحقيق أهدافها بيدها.

وبرأي "سارة روي" كانت الانتفاضة الثانية "نتاج لفشل أوسلو".[230] ومثل ثورة 1936 حتى 1939 والانتفاضة الأولى، كانت الانتفاضة الثانية بقدر ما هي انتفاضة ضد إسرائيل كانت أيضا ضد القيادة الفلسطينية التي لم تتمكن من تأمين الحقوق الفلسطينية أو الاستقلال قبل، وبعد أوسلو.[231]

فبموجب اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية، وما أعقبها أو تفرع عنها وإسرائيل في واشنطن بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر عام 1993 من إتفاقيات، بدأت قوات الإحتلال بإعادة

[229] Caballero, *De-Shelving Apartheid*, 24.
[230] Sara Roy, "Palestinian Society and Economy: The Continued Denial of Possibility," *Journal of Palestine Studies 30.4* (2001): 6.
[231] Khalil Shikaki, "Palestinians Divided," *Foreign Affairs 81: 1* (2002):89.

الانتشار في بعض المناطق الفلسطينية المحتلة ضمن مرحلة انتقالية كان من المفترض أن لا تتعدى خمس سنوات من تاريخ توقيع إتفاق غزة– أريحا في القاهرة بتاريخ 4 أيار/مايو عام 1994.[232]

وبموجب إعادة الانتشار الإسرائيلية من الفترة 1994– 1999، أصبح ما نسبته 18% من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة ضمن المنطقة المسماة "أ"، وبقيت المناطق المصنفة "ب" تشكل ما نسبته 21% من الأراضي المحتلة عام 1967 وتتمتع السلطة الوطنية الفلسطينية فيها بصلاحيات مدنية فقط، وبقي الجزء الأكبر من الأراضي المحتلة بما يعرف بالمناطق المصنفة "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وعليه لا تملك السلطة الفلسطينية أية صلاحيات في المناطق المصنفة "ج" أو في القدس الشرقية المحتلة، سوى صلاحيات محدودة متعلقة بالسكان الفلسطينيين في تلك المناطق، ولكن، وبغض النظر عن التصنيفات المختلفة وما يقترن بها من صلاحيات متفاوتة، فإن المناطق الفلسطينية برمتها ما زالت حسب القانون الدولي خاضعة للاحتلال الإسرائيلي.[233]

ورأى الدكتور "نصير عاروري" عضو المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في قراءته لمضمون اتفاق أوسلو أن هناك قصورا رئيسا ومهما في المبادئ الواردة في المقدمة:[234]

> بحيث لم يذكر شيء عن الاحتلال وعدم شرعية الضم بالقوة، ولا عن تبادل الأرض بالسلام، ولا عن الحقوق الوطنية، ولا الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني... في مقدمة الإعلان، تعترف إسرائيل ب "الحقوق السياسية والمشروعة المشتركة" ولكنها لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولا بحق العودة المتضمن في قرارات الأمم المتحدة، وإنما فقط بالقرارين 242 و338 مقتصرين هذا الاعتراف بالشكل دون المضمون... وفي الرسائل المتبادلة، تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير

---

[232] داود درعاوي، *جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى*، سلسلة التقارير القانونية (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، تموز/يوليو 2001)، 57.

[233] المرجع السابق، 57- 58.

[234] نصير عاروري، "الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي والإدارة الأمريكية،" *مجلة قراءات سياسية*، عدد1 (1994): 15- 16.

الفلسطينية، مشترطة ذلك بعبارة: "في ضوء التزامات منظمة التحرير" التي تتضمن شجب العنف... أن هذا الاعتراف له أهميته النفسية والسياسية، ولكنه لا يوحي بالاعتراف الشرعي، لأن الإعلان لا ينم عن كيان ذي سيادة (فلسطيني مستقل)، ولأن ما يسمى بالاعتراف المتبادل، هو اعتراف قاصر وغير تبادلي.

وفي حديث صحفي للدكتور "حيدر عبد الشافي" الذي ترأس وفد فلسطين المفاوض في مؤتمر مدريد للسلام، بشأن بعض القضايا المتعلقة بعملية السلام، قال إنه في الوقت الذي تمعن إسرائيل في انتهاك الحق الفلسطيني وتصعيد القمع وتنشيط الاستيطان، من الصعب إقناع الشارع الفلسطيني بأن عملية المفاوضات يمكن أن تستمر.[235]

وبعد مرور عشرين عاما على توقيع اتفاق أوسلو، عبر عضو المجلس التشريعي الفلسطيني مصطفى البرغوثي عن خيبة أمله من صيغة الاتفاق قائلا:[236]

إن اتفاق أوسلو كان فاشلا من وجهة النظر الفلسطينية، وأن اسرائيل هي التي استفادت منه، إذ كان اتفاقا جزئيا وانتقاليا، دون تحديد الهدف الذي يجب الوصول إليه، ما سمح لإسرائيل باستغلاله لتكريس عمليات الضم والتوسع، واستخدامه غطاء لذلك... ولم يتضمن الإفراج عن جميع الأسرى من سجون الاحتلال... كما أنه وقع دون ضمان وقف الاستيطان كما كان يطالب كثيرون من الفلسطينيين، ومن أبرزهم الدكتور "حيدر عبد الشافي"... وتضمن الاتفاق اعترفا غير متكافئ من خلال اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل كدولة، في حين اعترفت إسرائيل بالمنظمة كممثل للفلسطينيين دون الاعتراف بدولة فلسطينية، أو الاعتراف بحدود 1967 حدودا لها.

وجاء أيضا فشل مؤتمر كامب ديفيد في صيف العام 2000 في التوصل لاتفاق إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عاملا آخر زاد من شعور خيبة الأمل والإحباط عند غالبية الشعب الفلسطيني من ما

---

[235] "حديث صحفي للدكتور "حيدر عبد الشافي" بشأن بعض القضايا المتعلقة بعملية السلام،" *مجلة الدراسات الفلسطينية*، المجلد 3، عدد 10 (ربيع 1992): 179.

[236] الوحيدي، *مقاومة الاحتلال*، 211.

قد يتمخض عن الاتفاقيات لصالح الجانب الفلسطيني، وفي أواخر أيلول/ سبتمبر في ذلك العام قام رئيس حزب الليكود الإسرائيلي أرئيل شارون، صاحب التاريخ الطويل في ارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني بزيارة تحد لحرم المسجد الأقصى، بصحبة ألف شرطي إسرائيلي ليؤكد حق الإسرائيليين بالمكان المقدس، فاندلعت الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.[237]

وتفجرت انتفاضة الأقصى عام 2000 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة استمرار سلطات الاحتلال في انتهاك حقوق الفلسطينيين بشكل سافر، وتنصلها من تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقية أوسلو، وتوسيع الاستيطان في الأراضي المحتلة.

بلغ عدد المستوطنين في المستوطنات والبؤر الاستيطانية المنتشرة في الضفة وقطاع غزة حوالي مائتي ألف مستوطن، إضافة إلى مائتي ألف آخرين يعيشون في أحياء منفصلة في القدس الشرقية المحتلة عام 1967، وذلك خلافاً للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي حظرت على دولة الإحتلال نقل مدنيها إلى المناطق المحتلة.[238]

وبعد إندلاع انتفاضة الأقصى قامت السلطات الإسرائيلية بفرض إغلاق شامل على الضفة الغربية وقطاع غزة، شمل جميع الطرق الرئيسية والفرعية التي تصل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بعضها ببعض. وامتد الإغلاق إلى المعابر الحدودية ومطار غزة الدولي، بشكل متقطع، الأمر الذي أدى إلى شلل شبه تام في أغلب المرافق الحيوية والحركة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية.[239] كما تسبب الحصار

---

[237] شاكر جودة، *حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محليا- حالة تطبيقية على السلع الغذائية في محافظات غزة*، رسالة ماجستير (غزة: الجامعة الإسلامية، 2006)، 112.

[238] درعاوي، *جرائم الحرب*، 84.

[239] المرجع السابق، 90.

الإسرائيلي بمعاناة شديدة للمدنيين الفلسطينيين امتدت لتشمل كافة الجوانب الحياتية كالحق في التعليم، والحق في العبادة، وفي التنمية الاقتصادية والعمل، وغيرها من الحقوق.[240]

وبالمقابل من الأشكال التي رد بها الشعب الفلسطيني على الحصار الإسرائيلي هي المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الإسرائيلية كأداة لا عنفية لمقاومة الاحتلال. وتم تشكيل لجان من مؤسسات المجتمع المدني، وأحزاب سياسية، وقوى شعبية ووطنية وإسلامية، بهدف مقاطعة المنتجات الإسرائيلية واستبدالها بالمنتجات المحلية ولعقد مؤتمرات، وتسيير مسيرات، وعقد ندوات، وتنظيم حملات ترويجية، وطباعة شعارات معادية للبضائع الإسرائيلية، وعمل قوائم للبضائع التي لها بديل فلسطيني لمقاطعتها، وطباعة قوائم بالسلع الإسرائيلية المرفوضة وخاصة التي تنتج في المستوطنات.[241]

ومن الأمثلة على ذلك، هو عقد اللجنة الوطنية لمقاطعة منتجات المستوطنات وتشجيع المنتجات الوطنية بالتعاون مع المرصد الفلسطيني* مؤتمرا لمقاطعة المستوطنات ومنتجاتها لدعوة المشاركين لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية وتشجيع المنتج المحلي، ضمن حملة بعنوان "مقاطعة المستوطنات ومنتجاتها واجب وطني مقدس" وجاء ذلك خلال المؤتمر الذي عقد 31 تموز/ يوليو عام 2000 في بيت الشرق في القدس.[242]

وبتارخ 19 تشرين الأول/أكتوبر عام 2000 ناشد المرصد الفلسطيني على الجرائد الفلسطينية، المؤسسات الوطنية والأهلية والحكومية والقطاع الخاص، والاتحادات المهنية والشعبية، لجعل بيوتهم خالية من المنتجات الإسرائيلية، وتشجيع المنتج الوطني، وقام المرصد بنشر معلومات لإقناع المستهلك بذلك،

---

[240] المرجع السابق.
[241] جودة، *حملات مقاطعة*، 115- 116.
[242] المرجع الساق، 116.
*المرصد الفلسطيني: يضم المرصد الفلسطيني في عضويته اللجنة العامة للدفاع عن الأراضي، والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، والإغاثة الزراعية واتحاد المزارعين، واتحاد لجان العمل الزراعي، وشبكة المنظمات الأهلية.

بالقول أن السوق الفلسطينية هي ثاني أهم سوق للمنتجات الإسرائيلية، ويبلغ حجم الاستيراد من إسرائيل فلسطينيا بمبلغ 3 مليار دولار سنويا، وأن المنتجات الفاسدة في أسواقنا 90% منها من المستوطنات، وعليه لو كل مواطن امتنع عن شراء المنتجات الاسرائلية بمعدل شيكل يوميا فسيسهم بانخفاض وارداتنا من إسرائيل بأكثر من مليار شيكل.[243]

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر عام 2000 وضع اتحاد الصناعات الفلسطينية خطة شاملة طويلة المدى، تنص على تشكيل أربعة لجان متابعة للفعاليات، وهي اللجنة الإعلامية، ولجنة مراقبة الأسعار والجودة ولجنة المتابعة والتنسيق ولجنة الترويج والتوعية تهدف جميعها إلى الوصول للمستهلك الفلسطيني حتى يقتنع بنفسه بجودة المنتج الوطني وتفضيله على كافة المنتجات الأخرى البديلة.[244]

وكرصد لنتائج هذا التحرك الجماهيري الداعي لمقاطعة إسرائيل صدر تقرير في نهاية شهر آذار/مارس من عام 2001 في جريدة "يدعوت احرونوت" يؤكد انخفاض الصادرات الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية بنسبة 50%، وأوضح رئيس الغرفة التجارية الإسرائيلية في تصريح له أن "نسبة الاستهلاك والشراء الفلسطيني للمنتجات الإسرائيلية، انخفضت بمعدل 35% خلال الشهور الثلاث الأولى لبدء حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية."[245]

وعليه مع انطلاقة الانتفاضة الثانية عام 2000 عاودت المؤسسات المدنية والحملات الشعبية نشاطها، وفعالياتها لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، بالتزامن مع حملات لدعم المنتج المحلي، والترويج له على أنه واجب وطني على كل فرد. إلا أن المقاطعة لم تأخذ مؤشرا تصاعديا، بل كانت أقرب للعامل العاطفي إثر كل عدوان إسرائيلي وفقا لعدة دراسات للجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك خلال عدة أعوام، تطرقت لها

---

[243] المرجع السابق، 117.

[244] المرجع السابق، 117- 118.

[245] "أهمية حملة تشجيع المنتجات الوطنية ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية،" *المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان - منظمة التحرير الفلسطينية*، دون تاريخ النشر، http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=mo7.

دراسة بحثية في جامعة بيرزيت تتناول مدى قناعة المستهلك الفلسطيني بجدوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، كما هو مبين في الشكل رقم (1)،[246] انخفضت النسبة من 94% عام 2000 إلى 78% عام 2002، ومرة أخرى عام 2003 إلى 77% وأخيرا وصلت عام 2004 73%.

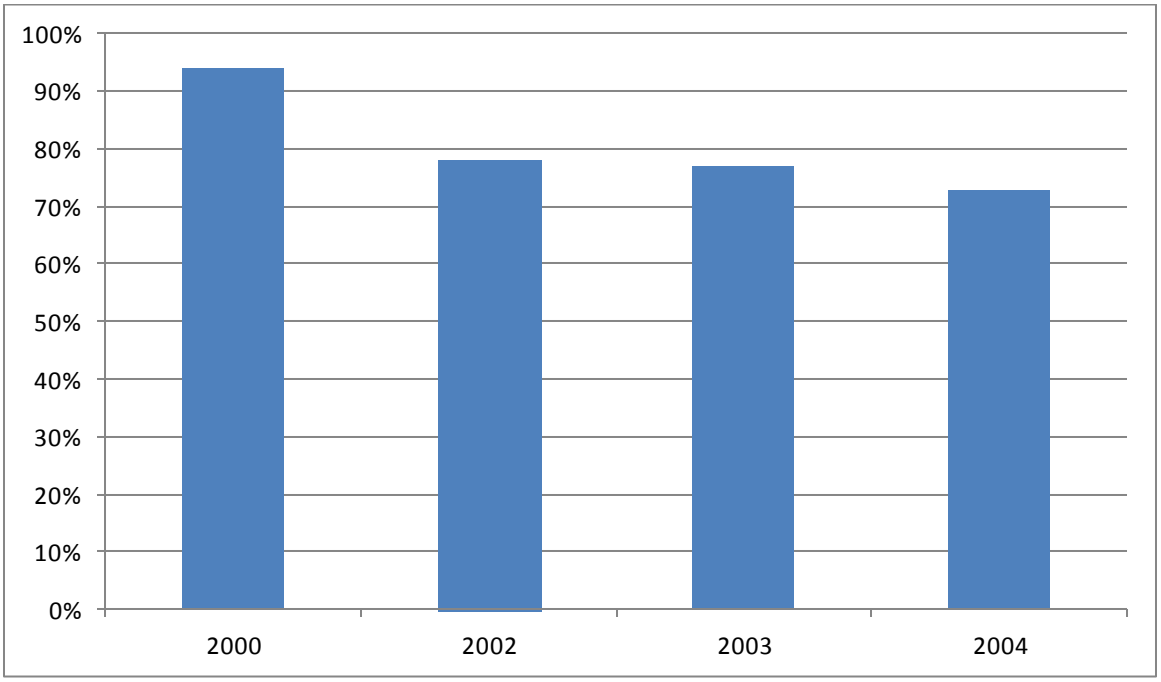

الشكل رقم (1): مدى قناعة المستهلك الفلسطيني بجدوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية

كما أن الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية النسبية لم تردع قوات الاحتلال عن ممارساته، فاعتقل الجيش الإسرائيلي أكثر من 2000 فلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، وحوكم معظمهم أمام محاكم عسكرية إسرائيلية "لا توفر الحد الأدنى من معايير المحاكمة العادلة."[247]

وعليه يمكن القول إن الوضع الاقتصادي المتدهور، والنقاش حول استراتيجيات المقاومة، والهجمة الشرسة من القوة الاستعمارية، وخيبة الأمل من القيادة الفلسطينية، بالإضافة لتاريخ الحركة الشعبية الفلسطينية من تجارب المقاطعة، والإضرابات، وعدم التعاون مع المحتل، شكل مقدمة لحركة مقاطعة إسرائيل

[246] جودة، *حملات مقاطعة المنتجات*، 13- 21.
[247] منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2001، 39- 40.

(BDS). وتأثرا بتجارب النضال في جنوب إفريقيا، أطلق ممثلو الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات نداء المقاطعة 9 تموز/يوليو عام 2005، في الذكرى الأولى لقرار محكمة الجنايات الدولية التي أدانت جدار الضم والتوسع الإسرائيلي.[248]

2-2. الحركة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS)

انطلقت الحملة الفلسطينية للمقاطعة من رام الله في شهر نيسان/أبريل عام 2004 على أساس الدعوة الفلسطينية للمقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية واسعة النطاق لإسرائيل الصادرة في شهر آب/أغسطس عام 2002، وعلى البيان الذي أدلى به الأكاديميون والمثقفون الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وفي الشتات الداعي لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في شهر تشرين ثاني/أكتوبر عام 2003، متخذة من جنوب افريقيا نموذجا لها،[249] لتنضم إلى حركة المقاطعة الدولية المتنامية، فمثلا في شهر نيسان/أبريل عام 2002 أصدر الأكاديميون البريطانيون دعوة لوقف البحوث الأوروبية والتعاون الأكاديمي مع المؤسسات الإسرائيلية، وفي ذات العام في شهر كانون أول/ ديسمبر، صدر نداء عن جامعة باريس-VI (بيير-إي-ماري كوري) في فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي لحثه على عدم تجديد اتفاقية الشراكة لعام 1995 مع إسرائيل، وأيدت بعدها هذه الدعوة جامعتان واحدة في غرينوبل وأخرى في مونبلييه.[250]

وفي الذكرى الأولى لقرار محكمة الجنايات الدولية التي أدانت جدار الضم والتوسع الإسرائيلي، أطلق المجتمع المدني الفلسطيني؛ القوى الوطنية والاسلامية، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن،

---

[248] سامية البطمة، وعمر البرغوثي، *تأثير حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، 30 نيسان/ أبريل 2014)، 2.

[249] "تاريخ الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل،" *الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PABI)*، (27 تموز/ يوليو 2009)، http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=109.

[250] Tanya Reinhart, "Academic boycott: In support of Paris VI," *The Electronic Intifada*, (February 4, 2003), http://electronicintifada.net/content/academic-boycott-support-paris-vi/4387.

ومؤسسات ومنظمات تعنى بحقوق اللاجئين، في عام 2005 الحركة العالمية لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل، كما سلف ذكره.

تهدف الحركة للحشد والدعم وممارسة الضغط السياسي والاقتصادي إلى جانب الثقافي والأكاديمي على إسرائيل إلى أن يتم تحقيق أهداف تدرجها في ثلاثة مطالب أساسية:[251]

1. الالتزام بالقوانين الدولية وتنفيذ ما يطالب به المجتمع الدولي من إنهاء الاحتلال والتخلي عن نظام التفرقة العنصرية التي تمارسها إسرائيل.
2. منح الفلسطينيين من سكان إسرائيل حقوقهم ومساواتهم الكاملة بالسكان اليهود.
3. الإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين انصياعًا لقرار الأمم المتحدة رقم 194.

وهو ما يعني ضمنيا الإقرار بحل الدولتين.

وفي المؤتمر الأول الفلسطيني لحركة BDS الذي عقد في رام الله في شهر تشرين ثاني/نوفمبر عام 2007، أعلن عن تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة (BNC)؛ لتكون بمثابة الهيئة التنسيقية الفلسطينية لحركة BDS في جميع أنحاء العالم.[252] ووفقا لمنسقي اللجنة، هي أوسع تحالف في المجتمع الفلسطيني، وتضم الاتحادات النقابية والمهنية، والاتحادات الشعبية (المرأة، والكتاب، والفلاحين، إلخ)، وهيئة القوى الوطنية والإسلامية، وأكبر ائتلاف للاجئين، وأوسع أطر المنظمات الأهلية الفلسطينية في أراضي 67 و48، وتقوم الحركة على جهود تطوعية بشكل شبه كامل، ولذا تحافظ على استقلالية سياسية وفكرية.[253] ووفقا لحركة المقاطعة، دور اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة (BNC) يتمثل بالآتي:[254]

---

[251] "Introducing the BDS."

[252] "Introducing the BDS Movement" *BDS Movement Freedom Justice Equality,* http://www.bdsmovement.net/bdsintro.

[253] البطمة، والبرغوثي، *تأثير حركة المقاطعة*، 2.

[254] "Palestinian BDS National Committee," *BDS movement freedom justice equality,* http://www.bdsmovement.net/bnc.

1 -تعزيز ونشر ثقافة المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة المدنية للاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري.

2 -صياغة استراتيجيات وبرامج عمل وفقا لنداء المجتمع المدني الفلسطيني الخاص بحركة المقاطعة BDS في 9 تموز/ يوليو عام 2005.

3 -أن تشكل مرجعا فلسطينيا لحملات BDS في المنطقة وجميع أنحاء العالم.

4 -أن تكون مرجعا وطنيا لحملات مكافحة التطبيع داخل فلسطين.

5 -تسهيل التنسيق وتقديم الدعم والتشجيع لمختلف جهود حملة BDS في جميع المواقع.

والمهام الرئيسية لل BNC تشتمل على:[255]

1 -إطلاق حملات محلية وعالمية بالتعاون مع نشطاء BDS، وتنظيم اليوم العالمي الخاص ب BDS في 30 آذار/ مارس؛ يوم الأرض الفلسطيني.

2 -مراقبة الأنشطة والمشاريع والمبادرات التي تدعم التعاون مع إسرائيل، والتحرك ضدها.

3 -تطوير حملة ال BDS في الدول العربية.

4 -التوعية بأهمية وأنشطة حركة BDS.

إلا أن هذه اللجنة غير مدعومة رسميا، وينقصها التنسيق فيما بينها، وفعالياتها نابعة من ردود الأفعال على جرائم يرتكبها الاحتلال.[256] فمثلا أظهرت دراسة بحثية في جامعة بيرزيت تراجع نسبة المقاطعين للمنتجات الغذائية الاسرائيلية في مناطق الضفة الغربية من 85 % الى 70 % بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة عام 2014، "وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للمقاطعين وفقا لذات الدرسة؛ تبين أن نسبتهم في محافظات الشمال

---

[255] المرجع السابق.

[256] دلال حامد، *الدبلوماسية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية*، رسالة ماجستير (رام الله: جامعة بيرزيت، 2010)، 56.

كانت 83.2% وانخفضت إلى 71.2%، بينما في محافظات الوسط كانت نسبة المستهلكين المقاطعين أثناء الحرب على غزة 85.9% وانخفضت بنسبة 6.3% لتصبح 80.5% بعد الحرب، في حين كانت نسبة المقاطعين أثناء الحرب على غزة في محافظات الجنوب بما نسبته 79% وانخفضت إلى 59.3% بعد الحرب حيث كانت نسبة الانخفاض الأكثر بين المقاطعين في محافظات الجنوب بمقدار 24.9%."[257]

ومع ذلك، يرى نشطاء BDS الفلسطينيون أن تحرر الحملة من أي قيود تربطها مع القيادة الفلسطينية تشكل نقطة قوة للحركة،[258] خاصة على النطاق الدولي. وترى الكاتبة فداء أبو عطا أن عمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني يجب أن ينصب على اقناع الرأي العام الدولي، بضرورة مناهضة الاحتلال الإسرائيلي:

> إن انشغال مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في التعاون والعمل الدولي ليس وليد الصدفة، وأهميته ليست محصورة على صعيد نضال هذه المؤسسات وعملها لأجل الحرية والعدالة للشعب الفلسطيني، إنما لتبني الرأي العام الدولي للأسس المرجعية للشعب الفلسطيني ونشرها في المحافل الدولية، والشبكات والمنظمات الحقوقية، وحركات التضامن العالمية واللجان المنبثقة عن الأمم المتحدة وغيرها من الأطر المناهضة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.[259]

2-3. المقاطعة العربية لإسرائيل وعلاقتها بحملة BDS

تعود جذور المقاطعة العربية لإسرائيل إلى ما مارسه عرب فلسطين منذ أوائل القرن العشرين من مقاطعة شعبية ضد المنتجات الصهيونية. حيث استخدمت المقاطعة العربية للسلع اليهودية، كأحد أسلحة المقاومة الشعبية، والتلقائية، والعفوية في مواجهته للموجة الأولى لهجرة اليهود إلى فلسطين.

---

[257] دعاء حواورة وآخرون، *استجابة المواطن في الضفة الغربية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية*، مسح ميداني للمستهلك (رام الله: جامعة بيرزيت، 2015)، 32- 33.

[258] Caballero, *De-Shelving Apartheid,* 3.

[259] فداء أبو عطا، "العمل الدولي: فضاء غير محدود لدعم القضية،" *قضايا جمعية*، عدد 4 (2009).

والدول العربية تقسم مقاطعتها ضد إسرائيل إلى ثلاث درجات: تتضمن الدرجة الأولى منع التعامل المباشر بين الدول العربية وإسرائيل، والدرجة الثانية منع التعامل مع إسرائيل سواء بصورة مباشرة أم عن طريق وسيط ثالث، وأخيراً تتضمن المقاطعة من الدرجة الثالثة فرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إسرائيل ووضعها في قوائم سوداء يحظر تعاملها مع أي دولة عربية، علماً أن بعض الدول العربية كانت قد خففت نسبياً من مستوى تلك العقوبات بعد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991.[260]

والكويت مقارنة بغيرها تشكل حالة استثنائية بالتزامها رسميا وشعبيا بمقاطعة اسرائيل في ظل الوضع العربي المتردي، وفقا لتعبير أحد مؤسسي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS) عمر البرغوثي، موضحا أن إسرائيل تحاول، وتنجح في بعض الأحيان، في اختراق هذه المقاطعة بأساليب الخديعة والتزوير.[261] وكمثال على ذلك كشفت وزارة الاقتصاد الوطني، محاولة الشركات الاسرائيلية الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي توفرها الاتفاقيات الدولية الموقعة بين فلسطين مع دول وبلدان العالم التي تعفى التمور الفلسطينية بموجبها من الضرائب. وأوضح مدير عام الإدارة العامة لحماية المستهلك إبراهيم القاضي، قيام بعض الشركات الإسرائيلية باستغلال موسم قطاف التمور الفلسطينية لتمرير تمور المستوطنات في الأسواق الدولية من خلال تعبئتها تحت مسميات دينية منها "هولي لاند"، أو بيعها إلى تجار فلسطينيين، لتوزع في السوق الفلسطينية على أنها تمور محلية الإنتاج.[262]

---

[260] خلدون البرغوثي، "حملة المقاطعة: أسباب توجّس إسرائيل،" *المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار*، (2 آذار/ مارس 2014)، http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=492#_edn7 .

[261] حسين إبراهيم وإبراهيم موسى، "عمر البرغوثي لـ «الراي»: الكويت استثناء عربي بالتزامها مقاطعة إسرائيل ... رسمياً وشعبياً،" *الرأي الكوتي*، (6 نوفمبر 2013)، http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=463946.

[262] "تمور المستوطنات تباع تحت مسمى (صنع في فلسطين)،" *صحيفة القدس*، (15 أيلول/ سبتمبر 2014)، http://www.alquds.com/en/node/524355.

والمقاطعة العربية مرت بمرحلتين تختلف كل منهما عن الأخرى في أغراضها ورسائلها، فالأولى منها بدأت بقرار اتخذه مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة ب 2 تشرين ثاني/نوفمبر عام 1945، والثانية بتوصية صدرت عن اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية في آب/أغسطس عام 1950، وأصبحت التوصية قرارا شاملا يقضي بإنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية تعمل تحت إشراف مكتب رئيسي بعد أن أقرها مجلس الجامعة في آيار/مايو عام 1951.[263]

وفي أول كانون الأول/ديسمبر سنة 1970 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة– الدورة الخامسة والعشرين– قرارا يقضي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بأي وسيلة وأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة والاحتفاظ بها يعد اعتداء على حق هذا الشعب في تقرير مصيره ونقضا صريحا لميثاق الأمم المتحدة، وقد صدر هذا القرار بأغلبية 71 صوتا ضد 12 صوتا، وامتناع 26صوتا.[264] [265]

إلا أن بعض الدول العربية أخذت تبحث عن طرق لتجنب قرارات المقاطعة، وخاصة بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل عام 1979 والتي خرجت مصر بموجبها عن إطار المقاطعة، ثم عند بدء مسيرة السلام بين اسرائيل والدول العربية في بداية التسعينيات، قررت معظم الدول العربية إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة على اسرائيل كإجراء لبناء الثقة، وفي عام 1994 خرج الأردن عن إطار المقاطعة،

---

[263] جامعة الدول العربية- الأمانة العامة – المكتب االرئيسي،" مقاطعة اسرائيل- دمشق: مقاطعة اسرائيل- قواعدها وأهدافها،" *منشورات المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل* (آب/ أغسطس 1956): 8.

[264] عبد الغني، *قوانين ومبادئ المقاطعة*، 187.

[265] يقضي هذا القرار بعد الديباجة بما يلي:

أ) تأكيد شرعية كفاح الشعوب التي تخضع للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والاعتراف بحقها في تقرير مصيرها، واستعادة هذه الحقوق بكب الوسائل التي تتوافر لها.

ب) الاعتراف بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية في ان تحصل في سبيل استعادة حقوقها- على كل أنواع المساعدات المادية والأدبية.

ت) دعوة الحكومات التي تتكر على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية حقها في تقرير مصيرها إلى الاعتراف بهذا الحق.

ث) التأكيد على أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة والاحتفاظ بها يشكل اعتداء على حق شعب هذه الأراضي في تقرير مصيره، ويمثل نقضا صريحا لميثاق الأمم المتحدة، وعملا يدينه هذا الميثاق.

ج) استنكار موقف الحكومات التي تتكر على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية حقها في تقرير مصيرها، وبالأخص شعب فلسطين وشعب جنوب إفريقيا.

في أعقاب توقيعه على اتفاقية سلام مع اسرائيل، وتلته موريتانيا التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل عام 1999.[266]

وأكد مكتب التجارة الأمريكي في تقريره السنوي لسنة 2000 على نجاح الولايات المتحدة في تفكيك المقاطعة، وذكر التقرير أن مصر لم تطبق أي وجه من أوجه المقاطعة الرسمية منذ عام 1980، وأنهى الأردن رسميا التزامه بجميع أوجه المقاطعة منذ عام 1998. كما أعلنت بعض دول مجالس التعاون الخليجي (البحرين، وعُمان، وقطر، والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة) في عام 1994 عدم التزامها بالمقاطعة من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة.[267]

وأضاف تقرير مكتب التجارة الأمريكي أن سلطنة عمان وقطر أنهتا سنة 1996، تطبيق المقاطعة، والجزائر تلتزم بالمقاطعة من حيث المبدأ، لا الممارسة. وفي لبنان المسؤولون اللبنانيون ينفذون المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة بطريقة انتقائية، حسب التقرير. ويذكر أن الآثار الاقتصادية للمقاطعة على الاقتصاد الإسرائيلي تصنف كخسائر سنوية قدرت على مدار 45 سنة بنحو 53 مليار دولار.[268]

إلا أن تراجع المقاطعة العربية الرسمية لدى بعض هذه الدول لحقها تنامي في الحملات الشعبية الداعية لتثبيت المقاطعة العربية لإسرائيل.

في لبنان مثلا، بين سامح إدريس، من حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان، في حلقة برنامج "الاقتصاد والناس" التي بثت بتاريخ 16 آب/أغسطس عام 2014 على قناة الجزيرة، "أن الحملة بدأت عام

---

[266] "المقاطعة العربية لإسرائيل - ما هي فعاليتها في عصر العولمة؟،" *صوت اسرائيل*، (يوليو/ سبتمبر 2013)، http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?entity=944121&type=5&topic=0

[267] عبد الكريم حمودي، "حصاد السلام المليارات لإسرائيل .. والفتات للعرب!!،" *جماعة العدل والإحسان*، (15 نيسان/ أبريل 2005)، http://www.aljamaa.net/ar/document/2311.shtml.

[268] المرجع السابق.

2002 بعد مجازر جنين بمقاطعة الشركات الداعمة للاقتصاد الإسرائيلي بغض النظر عن جنسيتها أو موقعها في العالم، وفي عام 2005 تم التنسيق مع تحركات الحملة الدولية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية."[269]

كما عملت إسرائيل جاهدة على اختراق الأسواق العربية عبر طرف ثالث لتجنب الإشارة إلى مصدر تلك السلع. وعادة ما تتولى هذه المهمة شركات تصدير بإسبانيا وفرنسا بالنسبة للمغرب العربي، وشركات تصدير من قبرص ومصر والأردن بالنسبة لدول الخليج. وتبعا لذلك، فالرابح الأول من تطبيع العلاقات الاقتصادية هو تل أبيب. فحجم السوق الإسرائيلية لا تستطيع استيعاب المنتجات العربية، في حين تعتبر السوق العربية مجالا حيويا للسلع الإسرائيلية، حسب "مؤسسة الدراسات الفلسطينية".

ووفقا لمعهد التصدير الإسرائيلي وصل حجم صادرات إسرائيل إلى الدول العربية في النصف الأول من العام 2004 إلى 85 مليون دولار، وهو ما يشكل ارتفاعًا بنسبة 68% مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق. وزادت واردات إسرائيل من الدول العربية بنسبة 27%، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، لتصل إلى 42 مليون دولار. وارتفعت صادرات إسرائيل إلى الأردن بنسبة 68% ووصل حجمها إلى 64 مليون دولار، بينما ارتفعت واردات إسرائيل من الأردن بنحو 23% وبلغت 25.5 مليون دولار. أما صادرات إسرائيل إلى مصر فقد زادت بـ40% وبلغت 14 مليون دولار، بينما زادت صادرات مصر إلى إسرائيل بـ35% لتبلغ 15 مليون دولار. كما زادت صادرات إسرائيل إلى دول الخليج بنسبة 10% وبلغ حجمها مليون دولار. وبالإضافة إلى التصدير بشكل مباشر، فقد أجرى مبادرون إسرائيليون نشاطات تصدير بصورة غير مباشرة إلى دول عربية، عن طريق دول ثالثة، بحجم 6 ملايين دولار، في إطار مشاريع مشتركة بين شركات

---

[269] "جدوى حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية،" *الجزيرة نت*، (17 آب/ أغسطس 2014)، http://bit.ly/1o6tNQb.

إسرائيلية وعربية. ويعزو مدير معهد التصدير الإسرائيلي، شارغا باروش، ارتفاع صادرات إسرائيل إلى الدول العربية إلى الزيادة في حجم الصادرات إلى مصر والأردن، مبينا أن الصادرات للأردن زادت بسبب توسيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في قطاع النسيج والألبسة.[270]

وبحسب لدورون بسكين، رئيس قسم الأبحاث في "Info Prod" وهي شركة استشارية للشركات الأجنبية والاسرائيلية المتخصصة في التجارة مع الدول العربية، "المقاطعة العربية هي الآن خدمة كلامية فقط."[271] وتكررت هذه المشاعر من قبل المسؤولين العرب، وإن كانت مجهولة. وعلق أحد المسؤولين لصحيفة الأهرام المصرية أن "مقاطعة إسرائيل هو الشيء الذي نحن نتحدث عنه وتدرجه في وثائقنا الرسمية ولكنها ليس شيئا ننفذه في الواقع، على الأقل ليس في معظم الدول العربية."[272]

وعن سبب توجه حملة BDS إلى الغرب وليس إلى الدول العربية في الأعوام الأولى من تأسيسها عام 2005، أوضح عمر البرغوثي، أحد مؤسسي BDS قائلا: "أنه عندما أطلقنا الحملة في عام 2005 أردنا بداية قلب موازين القوى للرأي العام العالمي في الغرب، حيث تستمد إسرائيل قوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية من الدول الغربية، فاستهدفنا تلك المناطق من عام 2005– 2008، وبعد عدوان الاحتلال الاسرائيلي لغزة عام 2008، أخذت حملة المقاطعة بالتوجه للعالم العربي ولو كنا متأخرين بذلك لعدم وجود كادر بما أننا نرتكز على المتطوعين وليس موظفين."[273] وتحدث البرغوثي عن حجم التضامن

---

[270] "صادرات إسرائيل للدول العربية تزيد بـ68%،" *جريدة الوطن*، (28 آب/ أغسطس 2004)، http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4565&subcategoryid=261&categoryid=36.

[271] Orly Halpern, "Arab Boycott Largely Reduced to Lip Service," *Jerusalem Post*, (28 Feb. 2006), http://www.jpost.com/Middle-East/Arab-boycott-largely-reduced-to-lip-service.

[272] Dina Ezzat, "Boycott Israel? Not so simple," *Al-Ahram Weekly* (11-17 April 2002), http://weekly.ahram.org.eg/2002/581/ec1.htm.

[273] مقابلة هاتفية مع عمر البرغوثي: أحد مؤسسي حركة مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، 3 تشرين ثاني/ اكتوبر عام 2013.

الشعبي للقضية الفلسطينية، مضيفا "أن المشكلة ليست بالحافز الشعبي لدى الدول العربية، فهو موجود، وإنما بتحويل هذا التأييد والتضامن إلى حملات نوعية، وفعالة، ومستدامة قادرة على قلب موازين القوى، وأضعف الإيمان هو طرد الشركات المتواطئة مع الاحتلال من هذه الدول."[274]

ويرى زيد شعيبي، مسؤول التواصل والتشبيك مع العالم العربي في BDS أن الفارق بين مكاتب المقاطعة المقرّة من اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية في آيار 1951 وبين BDS، هو عدم فاعلية الأولى في ظل التطبيع العلني على المستوى الرسمي، وعليه تتميز حملة BDS بتوجهها إلى الشعب كمحرك أساسي يدفع نحو تغيير الحكومات من سياساتها اتجاه إسرائيل.[275]

وعليه المقاطعة العربية لإسرائيل على المستوى الرسمي تراجعت في السنوات الأخيرة، إلا أن الوعي المجتمعي بضرورة مقاطعة اسرائيل لدى شعوب هذه الدول أخذت تتعاظم ما بعد عام 2008، أي بعدما توجهت حملة BDS بشكل رسمي للدول العربية في محاولة لتفعيل التعاطف والتضامن العربي مع القضية الفلسطينية إلى قوة ضاغطة على الحكومات العربية لتقطع علاقاتها مع الشركات الإسرائيلية وإقصائها.

---

[274] المرجع السابق.

[275] مقابلة هاتفية مع زيد شعيبي: مسؤول التواصل والتشبيك مع العالم العربي في BDS، 5 كانون ثاني/ يناير عام 2014.

3. أوجه الشبه والاختلاف بين حركة المقاطعة الفلسطينية وبين الجنوب إفريقية – دروس وعبر

3-1. أسس المقاطعة

كلا الطرفين الفلسطيني والجنوب إفريقي كانت لهما نفس الغاية وهي إنهاء الظلم والاحتلال والعنصرية، إلا أنّ المطالب السياسية لكل منهما كانت مختلفة. فالمؤتمر الوطني الإفريقي منذ نشأته يدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية على جميع البلاد، يتعايش فيها البيض والسود والملوّنون جنبا إلى جنب، بحقوق متساوية، تحت مظلّة دولة موحّدة. التغيير، ربما الوحيد، الذي طرأ على هذا المطلب جاء في وثيقة الحرية، بالذات في الجزء المتعلق برؤية الحزب لتركيبة الدولة ونظامها الاقتصادي. وبالمقابل من أهداف حملة مقاطعة إسرائيل هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق المساواة الكاملة بين الفلسطينيين من سكان إسرائيل وبين السكان اليهود وهو ما يتوافق ضمنيا مع "حل الدولتين" المطروح من قبل السلطة الفلسطينية الداعي إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967. إلا أن هناك تباين شعبي ورسمي حول استراتيجية مقاطعة إسرائيل ككل وليس مستوطناتها فقط. فقد صادق الرئيس محمود عباس في 26 نيسان/ أبريل عام 2010 على قانون لحظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، وإحلال المنتجات الوطنية محلها، وبموجب هذا القرار بقانون؛ يحظر على أي دائرة حكومية تسجيل أية وكالة تجارية أو علامة تجارية أو اسم تجاري أو أية خدمة أخرى لأي شخص، إذا كان موضوعها يتعلق بمنتجات المستوطنات، ويشطب تسجيل أي شخص، وأية وكالة تجارية، أو أية علامة تجارية مسجلة في السجل الخاص بها، إذا ارتكب صاحبها أية مخالفة لأحكام هذا القرار بقانون أو تداول منتجات المستوطنات أو استخدم وكالته لتداولها.[276] وهو ما يبرر إلى حد ما تماشي حكومات الدول مع دعوة مقاطعة المستوطنات.

---

[276] "مقاطعة منتجات المستوطنات،" *وكالة وفا*، (دون تاريخ النشر)، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9271.

وعلى سبيل المثال، إعلان الحكومة النرويجية أن صندوقَ التقاعد الحكومي سيسحب استثماراته من الشركات الإسرائيلية المرتبطة بالبناء في المستعمرات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين، كما قرر الاتحاد الأوروبي منتصف 2013 إصدار توجيهات تمنع تمويل مشاريع إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وتلا ذلك قرار من الحكومة الألمانية للعام 2014 باستثناء جميع الهيئات الإسرائيلية العاملة في الأرض المحتلة من جميع العقود المستقبلية في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، كما نصحت حكومات 17 دولة أوروبية شركاتها ومواطنيها بعدم التورط في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة.[277]

وعليه في ظل تباين أداوات تحقيق الحل النهائي في الصف الفلسطيني، وجدت حملة مقاطعة إسرائيل (BDS) نفسها مضطرة لوضع معايير للمقاطعة الشاملة التي تدعو بدورها لها كمرجعية لداعميها، ومنها:[278]

– عدم التعاون مع أو المشاركة في نشاطات لمؤسسات تطبيعية مثل "بذور السلام" و"شبابيك"، و"كيفونيم"، وأي مشروع مشابه أو نشاط يهدف إلى خلق "التفاهم" أو "المصالحة" بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل تحقيق العدالة للفلسطينيين.

– عدم المشاركة في أي نشاط إسرائيلي، يعقد محلياً أو دولياً، يهدف إلى الجمع بين فلسطينيين وعرب آخرين مع إسرائيليين.

---

[277] مينا العريبي، "أحد مؤسسي حركة مقاطعة إسرائيل: ما بعد مجزرة غزة لا يمكن أن يكون كما كان قبلها،" *صحيفة الشرق الأوسط*، العدد 13062 (أيلول/ سبتمبر 2014)، http://www.aawsat.com/home/article/172156.

[278] "مبادئ ومعايير تطبيق المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي العام 1948،" *الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل*، (29 آب/ أغسطس 2012)، http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=385.

– عدم المشاركة في مشاريع إقليمية أو "شرق أوسطية" أو "متوسطية" مصمّمة للجمع بين باحثين/ات أو مهنيين/ات أو فنانين/ات، إلخ، عرب وفلسطينيين (بمن فيهم مواطني 48) وإسرائيليين (مثل المشاريع البيئية أو الورشات الفنية أو الرياضية التي تضم عرباً غير فلسطينيين)، بغض النظر عن الجهة المنظمة لها.

– عدم المشاركة في أي نشاط دولي، مثل مؤتمر أو نشاط أكاديمي أو ثقافي في إسرائيل أو في الخارج، مصمم خصيصا للجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين في منبر واحد لمناقشة أمور غير هادفة إلى إنهاء الاضطهاد الممارس ضد الفلسطينيين، أي مصمم لتوظيف المشاركة سياسياً ضد مصالحنا الوطنية. فمن المهم في المقاومة اللاعنفية، اختيار اسراتيجية قادرة على حشد الجمهور بمختلف ميوله وقدراته لإشراكه في إعادة توزيع القوة، وعليه تمدين الصراع السياسي.[279] إلا أنه كما هو ظاهر أعلاه، على المستوى الرسمي، ما تدعو له السلطة من مقاطعة لا يتطابق مع معايير حركة (BDS)، وعليه لا يوجد اتفاق فلسطيني على مفهوم المقاطعة الشاملة وعدم التعاون مع اسرائيل، بما يشمل ذلك من مقاطعة لبضائع إسرائيل وليس فقط بضائع المستوطنات المقامة على أراضي فلسطين المحتلة في العام 1967.

وبرأي مولر، اختيار الهدف المحدد والدقيق، والواضح، والممكن هو من أساسيات إستراتيجية العمل اللاعنفي لما يمكن أن ينجم عنه من إخفاق للصراع أو نجاحه. ومثال عليه مهاتما غاندي الذي طالب بعصيان قانون الملح ومقاطعة شراء الملح من المُستعمر، فهو لم يطلق عصيانًا مدنيًّا على قوانين الاستعمار كلِّها، بل اختار هدفًا ممكنًا قصير المدى.[280] وتأثرا بفكر "غاندي" انطلقت "حملة التحدي" خلال الخمسينيات والستينيات، معلقا "مانديلا" في حينه عليها: رأيت اللاعنف في نموذج "غاندي"، لا كمبدأ لا يمكن انتهاكه، ولكن كتكتيك يمكن استخدامه وفق ما يتطلبه الوضع. ودعا إلى الاحتجاج غير العنيف طالما كان فعالا.

---

[279] عبدالحكيم، وعادل، ومرسي، *أسلحة حرب*، ط.2، 51.

[280] مولر، " إستراتيجيَّة العمل،"، *معابر*.

وهذا ما كان متنبها له المؤتمر الوطني الإفريقي، ف"حملة التحدي" التي قادها كانت موجهة إلى ستة قوانين محددة وواضحة الملامح وهي: قانون المرور، وقانون مناطق المجموعات، وقانون التمثيل المنفصل للناخبين، وقانون قمع الشيوعية، وقانون سلطات البانتو، وسياسة الفرز الإجباري للماشية.

وهذا ما لم ينطبق على الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، من ناحية وضوح الأهداف، بل كانت أقرب إلى الفضفاضة. فقد وضع كل من نداء الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، الصادر في عام 2004، ونداء المجتمع المدني الفلسطيني، الصادر في 9 تموز/ يوليو عام 2005، والداعي إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، أهدافه على أساس الحقوق الأساسية الشاملة للشعب الفلسطيني، فدعت إلى مقاطعة إسرائيل بشتى الطرق حتى تعترف بحق الشعب الفلسطيني، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير، وحتى تنصاع بالكامل للقانون الدولي.

ومن أسس المقاطعة كي تكون أداة فاعلة في المقاومة اللاعنفية، هو توفير إطار تنظيمي للمناصرة والدعم. فتميزت مقاومة شعب جنوب إفريقيا بانفتاح لدى المؤتمر الوطني الإفريقي على جميع التنظيمات الوطنية ما وفر الزخم اللازم للعمل الجماهيري، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة المحددة. فقد شكلت الأحزاب الوطنية "مجلس للتخطيط المشترك" لمطالبة الحكومة بإلغاء القوانين العنصرية، ودعت إلى تنظيم مظاهرات في 6 نيسان/ أبريل عام 1952 تمهيدا "لحملة التحدي".

ولضمان وحدة الصف الوطني، دعا "تامبو" رئيس المؤتمر الإفريقي في 20 آب/ أغسطس عام 1983 إلى إنشاء منظمة جديدة وهي "الجبهة الديمقراطية الموحدة".[281] لتكون امتدادا ل"حملة التحدي".

بينما فلسطينيا تبين عدم ثبات نهج المقاطعة الشاملة محليا لارتباطها بردات الفعل كما سلف ايضاحه، وعدم اقترانها بقرارات حكومية ضمن سياسية مدروسة.

في مختلف مراحل مقاومة شعب جنوب إفريقيا، تشكل جسم موحد للتخطيط والتنسيق، فمثلا تم إعداد خطة وقائية من قبل "مانديلا" لتنفيذها في حالة اعتقال القيادات الرئيسية، وحظر الأحزاب الوطنية، تمثلت بإعلان "هراري".

فلسطينيا، بالنظر إلى تاريخ حركة المقاطعة تاريخيا بالمقارنة بجنوب إفريقيا لم يتوفر الإطار التنظيمي للدعم والمناصرة بنفس الدرجة ولا بنفس الإنضباط. فالزعامة الفلسطينية ظلت إلى ما قبل ثورة 1936، مرتبطة بعلاقة "طيبة نسبيا" مع المسؤولين البريطانيين.

وشكلت كل من الانتفاضة الأولى والثانية أيضا، محطات أخرى من التعبئة الجماهيرية وتباين نسبي شعبي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بذات الوقت حول آلية مواجهة الاحتلال، ووقف الهجرة اليهودية.

ومن الأمور التي تصب في أسس المقاطعة الفلسطينية هو ما يتعلق بمرحلة ما بعد بروز BDS، حيث يثار تحديان أساسيان أمام الجسم السياسي الفلسطيني. يتمثل التحدي الأول في أن اللجنة الوطنية للمقاطعة لا تسعى إلى ولايةٍ تمثيليةٍ كتلك التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية، ما يخلق تشويشًا في أوساط جماعات التضامن التي يمكنها بالتالي أن تتبنى دعوةً لحقوق الإنسان دون أن تكون خاضعةً

[281] النابلسي والشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة*، 483.

للمحاسبة على أساس برنامجٍ سياسي. وثانيًا، لا تقوى النجاحات الكبرى للجنة، في ظل غياب استراتيجيةٍ للتحرر الوطني، إلّا على تعزيز الدعوة إلى حقوق الإنسان؛ ولكنها لن تحرز حق الفلسطينيين في تقرير المصير.[282] فاللجنة الوطنية للمقاطعة واستراتيجية مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها تحاجج المنطق الاحتلالي من منطلق أخلاقي ولا تملك برنامجًا سياسيًا بقيادة المتحدث الرسمي باسم الشعب الفلسطيني كمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا من شأنه التأثير على مقدرة حركة BDS على توفير إطار تنظيمي شعبي ورسمي على حد سواء، وبذات الوقت يؤكد على عدم وضوح الهدف لدى الحركة.

كما أن أي خطاب رسمي فلسطيني مغاير لرسالة حركة مقاطعة إسرائيل قد يضر بفاعليتها لما له من تأثير على كم الدعم الذي تتلقاه من متضامنين مع القضية الفلسطينية ولو من باب الإنسانية وليس بالضرورة لكونها تدافع عن حق فلسطين بتقرير مصيرها. فالإعلام عموما يلعب دورا مهما في عكس رسالة المجتمع الفلسطيني إلى المجتمع الدولي، والسلطة الفلسطينية يقع على عاتقها تحديد وصياغة هذه الرسالة وتفعيلها ونشرها، عبر أجهزتها الإعلامية ومؤسساتها، مع الحرص على عدم ايصال رسائل متناقضة، أو متضاربة إلى المجتمع الدولي.[283] فالخطاب يشكل أدة اتصال فعالة ذي حدين، فمثلا تناول موقع " Times of Israel" أقوال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أثناء زيارته إلى جنوب إفريقيا للمشاركة في مراسم تشييع نيلسون مانديلا، حين صرّح أنّ الفلسطينيين لا يدعمون مقاطعة "إسرائيل"، وأضاف الموقع " Times

[282] نورا عريقات، "البحث عن قيادة ذات استراتيجية تتجاوز المفاوضات العقيمة،" *شبكة السياسات الفلسطينية- الشبكة*، دون تاريخ النشر، http://al-shabaka.org/node/373.

[283] سمير عوض، "الدبلوماسية العامة الفلسطينية،" *شؤون فلسطينية*، عدد 246 (خريف 2011): 27.

of Israel" أنّ أقوال عباس قوبلت بالذهول، واستنكرها عددٌ من الناشطين والمسؤولين الفلسطينيين الذين قالوا إنّ "عباس منفصل عن الشعب الفلسطيني."[284]

وعلى الرغم من هذه التوترات الداخلية الفلسطينية، تظل مخالفة ممارسات الاحتلال لقانون حقوق الإنسان مبررا لبعض نشطاء التضامن الدولي لدعم حركة BDS، مع بعض المآخذ على مدى قدرتها على تحقيق مبتغاها النهائي وهو زوال الاحتلال، إذ تشير هانا ميرميلشتاين، وهي عضوةٌ بارزةٌ في منظمة عدالة– نيويورك وناشطة حقوقية، أنه ليس كل إنسان فلسطيني عنصرا فاعلا في حركة المقاطعة بالضرورة، غير أن حركة المقاطعة تظل برنامج عملٍ لا يخالفه سوى القِلة القليلة من الفلسطينيين، فهو غاية ومجموعة حقوق وإطار عمل، وهذا بالنسبة إليّ مهمٌ كأهمية التكتيك نفسه،" موضحة أن افتقار اللجنة الوطنية للمقاطعة إلى برنامجٍ سياسي، يحد من قدرتها على تحقيق تقرير المصير.[285]

وافتقار حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) لإطار تنظيمي للمناصرة والدعم، ليس لظروف وليدة اللحظة، وإنما كما لوحظ في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، تعود جذورها إلى ما قبل انطلاق نداء المقاطعة من قبل المجتمع المدني الفلسطيني، وهو الاختلاف الواضح بينها وبين تجربة جنوب إفريقيا. ولكن ما تفردت به حركة BDS عن الأشكال السابقة من المقاطعة في التاريخ الفلسطيني هو المناشدة الدولية بمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها إلى جانب ما كان يُدعى له في السابق من مقاطعة محلية وعربية.

---

[284] Yoel Goldman, "Abbas: Don't boycott Israel ," *Times of israel*, (December 13, 2013), http://www.timesofisrael.com/abbas-we-do-not-support-the-boycott-of-israel/.

[285] عريقات، "البحث عن قيادة."

3-2. أساليب المقاطعة

أساليب المقاطعة المتبعة في المقاومة اللاعنفية تلعب دورا حاسما في القدرة على إقناع الجمهور بضرورة المشاركة في الصراع لبناء المجتمع المستقبلي القوي. ويشمل ذلك أشكال عدم التعاون ومقابلها التطبيع، والحملات التوعوية بضرورة المقاطعة على النطاقين المحلي والدولي، بالإضافة للاستخدام الفعّال لقنوات الاتصال.

فمع أنّ ردّ نظام الأبارتهايد على الإضرابات وحملات التحدي الشعبية كان عديم الرحمة؛ إلا أنّ المؤتمر الوطني الإفريقي ركّز على هذا الشكل من المقاومة، وقام بتكرار استراتيجية المقاومة الجماهيرية المدنية المرة تلو الأخرى، حتى توحد الدعم الشعبي في الثمانينيات تحت سقف الجبهة الديمقراطية المتحدة. وقد تمكنت الجبهة؛ في الوقت الذي كان فيه المؤتمر الوطني الإفريقي محظورا، من أن تصبح الأداة المنظمة للاحتجاجات والمقاطعات الشعبية، بهدف مكافحة سلسلة القوانين القمعية والإجراءات الصارمة، في ظل إعلان السلطات الرسمية لحالات الطوارئ بين الفينة والأخرى، إلى جانب تعليق الحقوق وتنظيم الاعتقالات بالجملة.[286]

وعليه أجبرت الحركة الشعبية حكومة نظام الفصل العنصري على الدخول في مفاوضات سياسية مع حزب المؤتمر الإفريقي، حيث قادت تلك المفاوضات إلى نقل سلمي للسلطة عبر انتخابات ديمقراطية. وكانت هذه الحركات مدعومة من حركات تضامن معادية للأبارتهايد في جميع أنحاء العالم، هي التي حرّكت ونظّمت المقاطعة الدولية ضد نظام جنوب أفريقيا.

---

[286] مجلس من أجل مجتمع الديمقراطيات، *دليل الدبلوماسيين*، 163.

ومن أوجه عدم التعاون هي موجة الإضرابات الكبرى في أفريقيا بين عامي 1918 و1922، بقيادة من الحركة النقابية للعمال التجاريين والصناعيين، بالإضافة للمقاطعة الاقتصادية المحلية والدولية. وشكل الطلاب أيضا جزءا من مسيرة التحرر من قبضة نظام الفطل العنصري، من خلال قيادة حملة مقاطعة المدارس، والتي بدأت من "هانوفر بارك" في شباط/ فبراير عام 1980 لتعم فيما بعد معظم مدارس الملونين و"الافريكان" بحلول منتصف نيسان.[287] وعليه تشكل مجلس تمثيلي للطلاب (SRC) ومؤتمر طلاب جنوب إفريقيا (COSAS) للمطالبة بإقالة المعلمين والمدافعين عن نظام جنوب إفريقيا العنصري، ولإعادة التلاميذ الممنوعين من التعليم إلى مقاعدهم، وللمطالبة بالتعليم الإلزامي المجاني.[288]

ومن أشكال عدم التعاون مع حكومة الأبارتهايد، هي المقاطعة الثقافية والأكاديمية، مثل طرد جنوب إفريقيا من الحركة الأولومبية في العام 1970، وتعود أهمية هذه الخطوة، من ما تمثله الرياضة برأي "مانديلا" والمؤتمر الوطني الإفريقي من مكونٍ ثقافي في تاريخ جنوب إفريقيا، وعليه الرياضة هي المفتاح لرسم معالم الهوية الوطنية الجديدة لجنوب إفريقيا الجديدة دون وجود لنظام الفصل العنصري.[289]

ولا يمكن تجاهل مساهمة الحراك الشعبي الإفريقي في إقناع الكومنولث باتخاذ مواقف ناشطة ضد نظام التمييز العنصري، أدت إلى خروج جنوب إفريقيا من عضوية الكومنولث بعد وقت قصير من تصويت البيض على إعلان جمهورية جنوب إفريقيا في الخمسينيات. وبحلول تاريخ اجتماع رؤساء حكومات

---

[287] Dave Hemson, Martin Legassick and Nicole Ulrich, "White Activists and the Revival of the Workers' Movement," *The Road to Democracy in South Africa*, Volume 2, (1970-1980): 310.

[288] المرجع السابق.

[289] John Nauright, *Sport, Cultures, and Identities in South Africa*, (London: Wellington House, 1997), 7.

الكومنولث في ناساو عام 1985، تمكن أعضاء الكومنولث من إقرار برنامج للعقوبات بحق جنوب إفريقيا.[290]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المؤتمر الوطني الإفريقي لم يوقف الكفاح المسلح الذي توازى في مرحلة معينة مع مختلف أشكال المقاومة اللاعنفية، إلا بعد أن قطع شوطاً مهماً من المفاوضات المباشرة.

وفلسطينيا، من الأمثلة على مناصرة حركة BDS، وكاستجابة لنداء المجتمع المدني الفلسطيني، انطلاق حملة الولايات المتحدة الأمريكية لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية– USACBI، عام 2009، والقول لا للفصل العنصري الإسرائيلي ولا لاستعمار المستوطنين، ولا لعنف إسرائيل، كشعارات للحملة.[291]

ومثلا إلغاء "ستيفي واندر"، المغني الأمريكي الشهير في كانون أول/ ديسمبر عام 2012 مشاركته في حفل فني في لوس أنجيليس يرصد ريعه لصالح جيش الاحتلال الإسرئيلي، وجاء ذلك بعد حملة عالمية لإقناعه بالعدول عن المشاركة وبعد استلامه لرسائل ضغط من المطران "دزموند توتو" والمغني العالمي "روجر ووترز".[292]

---

[290] مجلس من أجل مجتمع الديمقراطيات، *دليل الدبلوماسيين*، 161.

[291] "U.S. campaign focused specifically on a boycott of Israeli academic and cultural institutions," *USACBI*, http://www.usacbi.org/.

[292] Stevie Wonder: "It's Wrong" to sing for Israeli Apartheid," *Global Women's Strike*, http://www.globalwomenstrike.net/content/stevie-wonder-%E2%80%9Cit%E2%80%99s-wrong%E2%80%9D-sing-israeli-apartheid.

ومثال آخر هو قيام مؤسسة الأصدقاء (الكويكرز) الائتمانية FFC في أيار/ مايو عام 2012، بسحب استثماراتها من شركة كاتربيلر بسبب بيعها جرافات مسلحة لإسرائيل والتي تستخدمها الأخيرة لانتهاك حقوق الفلسطينيين وتدمير منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم وحقول زيتونهم.[293]

ومن أمثلة عدم التعاون، إنهاء شركة المياه الهولندية "فيتينز" في عام 2012 عقدها مع شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت بسبب تورطها في انتهاك القانون الدولي.[294] وفي عام 2013، أصدرت الحكومة البريطانية إرشادات تحذر الشركات البريطانية من التعامل التجاري مع المستعمرات الإسرائيلية.[295] وأيضا في ذات العام، إعلان الحكومة الرومانية ايقاف إرسال عمال رومانيين للعمل في أي مشاريع إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومثال آخر استبعاد جامعة بيرغن النرويجية وجامعتين بريطانيتين شركة G4S من عقود الحماية والأمن بسبب تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني.[296] كما قامت نقابة عمال الطاقة والصناعات الثقيلة في النرويج بإنهاء عقدها مع شركة G4S بسبب تورط الشركة في السجون الإسرائيلية والحواجز والجدار.[297] وخلال نفس الأسبوع، قامت جمعية المعلمين في شرق لندن بتمرير قرار شجب وإدانة لدور شركة G4S الأمنية في عمليات احتجاز الأطفال الفلسطينيين.[298]

ومثلا لبّى أحد أبرز عمالقة العلم في العالم، الفيزيائي ستيفن هوكينغ نصيحة عدد من نظرائه الفلسطينيين بمقاطعة إسرائيل أكاديمياً بسبب اضطهادها الفلسطينيين، وعليه امتناعه عن المشاركة في

---

[293] "كايروس فلسطين ترحب بقرار الكويكرز سحب استثمارتها من كاتربيلر،" وكالة معا الأخبارية، (5 حزيران/ يونيو 2012)، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=492575.

[294] البطمة، والبرغوثي، *تأثير حركة المقاطعة*، 2.

[295] المرجع السابق.

[296] المرجع السابق.

[297] المرجع السابق.

[298] المرجع السابق.

«مؤتمر الرئيس» عام 2013، الذي يرعاه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز.[299] ومقاطعة "هوكينغ" تبعها رفض عدد من الفنانين والكتاب المشاركة في فعاليات في إسرائيل منهم: "براين اينو،" و"مايك لي،" و"أليس ووكر،" و"أدريان ريتش"، إلا أن ما يهم اسرائيل المجال العلمي والتكنولوجي الذين يشكلان الدولاب المحرك للاقتصاد الإسرائيلي، وعليه خشية أن يفتح قرار "هوكينغ" الأبواب أمام سيل من العلماء الذين يرون في إسرائيل دولة منبوذة.[300]

وهذا ما لا ترغبه اسرائيل بأن تواصل حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) باشراك المتضامنين معها. وفي كانون الثاني/ يناير عام 2014، كتب الناشط في مجال حقوق الإنسان الفلسطيني عمر البرغوثي في صحيفة نيويورك تايمز، "BDS لا تشكل تهديدا وجوديا لإسرائيل، بل تشكل تحديا خطيرا لنظام إسرائيل القامع للشعب الفلسطيني، الذي هو السبب الجذري لتزايد العزلة في جميع أنحاء العالم."[301]

> وكما قال مايكل ناغلر: إن "العنف "ينفع" في بعض الأحيان، ولكنه لا يفيد، بمعنى آخر لا يجعل الأمور أو العلاقات أفضل، أما اللاعنف فهو ينفع في بعض الأحيان و مفيد دائمًا. وفي اللاعنف قد تخسر كل المعارك لكنك تظل في الطريق إلى كسب الحرب!."[302]

ومقابل ما تحققه حركة المقاطعة (BDS) هناك التطبيع الذي عرّف على أنه المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصا للجمع (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بين فلسطينيين (و/أو عرب) وإسرائيليين (أفرادا كانوا أم مؤسسات) ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح

---

[299] حلمي موسى، "مقاطعة ستيفن هوكينغ ضربة أكاديمية لإسرائيل،" *جريدة السفير*، (10 أيار/ مايو 2013)، http://m.assafir.com/content/1368145870217832900/first.

[300] Hilary Rose and Steven Rose, "Stephen Hawking's boycott hits Israel where it hurts: science," *The guardian,* (13 May 2013), http://www.theguardian.com/science/political-science/2013/may/13/stephen-hawking-boycott-israel-science.

[301] Marjorie Cohn, "BDS: Non-Violent Resistance to Israeli Occupation," *counter punch,* (2014), http://www.counterpunch.org/2014/03/25/bds-non-violent-resistance-to-israeli-occupation/#.UzMEz6uw_DU.facebook.

[302] مايكل ناغلر، "اللاعنف: سبعة مبادئ،" معابر، دون تاريخ الناشر، http://www.maaber.org/issue_july13/non_violence3_a.htm

الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني، وأهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية، ويستثنى من ذلك المنتديات والمحافل الدولية التي تعقد خارج الوطن العربي، كالمؤتمرات أو المهرجانات أو المعارض التي يشترك فيها إسرائيليون إلى جانب مشاركين دوليين، ولا تهدف إلى جمع الفلسطينيين أو العرب بالإسرائيليين، بالإضافة إلى المناظرات العامة، كما تستثنى من ذلك حالات الطوارئ القصوى المتعلقة بالحفاظ على الحياة البشرية، كانتشار وباء أو حدوث كارثة طبيعية أو بيئية تستوجب التعاون الفلسطيني–الإسرائيلي.[303]

فمثلا، في أيلول/ سبتمبر من العام 2012، أدانت اللجنة الوطنية للمقاطعة لقاء جمع بين منيب المصري، رئيس مجلس إدارة شركة "باديكو"، رامي ليفي في مستعمرة غوش عتصيون لترويج "مبادرة السلام العربية، قائلة في بيان لها:[304]

"إن العلاقة الحميمة بين جزء من رأس المال الفلسطيني ورأس المال الإسرائيلي، والتي بدأت تفاصيلها في الظهور مؤخراً، هي من أسوأ أشكال التطبيع التي تمنح دولة الاحتلال ورقة توت تغطي بها استمرار احتلالها وتطهيرها العرقي وعنصريتها."

ومثال آخر عن نماذج التطبيع مع إسرائيل هو مشاركة رجل الأعمال بشار المصري في المؤتمر السنوي للرابطة الإسرائيلية للتكنولوجيا المتقدمة (Israeli High Tech Industry Association – HTIA)، إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس بلدية القدس المحتلة نير بركات،

---

[303] "تعريف التطبيع،" *الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PABI)*، (21 تشرين ثاني/ نوفمبر 2007)، http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=50.

[304] "لجنة مقاطعة إسرائيل تؤكد رفضها للقاءات رأس المال الفلسطيني الإسرائيلي،" *وكالة معا الاخبارية*، (11 أيلول/ سبتمبر 2012)، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=511737.

محتفلين في حينه بالذكرى المئوية لمعهد "تخنيون" الإسرائيلي، الذي لعب دوراً بارزاً في سلب وتهجير الفلسطينيين.[305]

ومن أمثلة التطبيع وفقا لحركة مقاطعة إسرائيل، المشروع المشترك بين جامعة "التخنيون" الاسرائيلية وبين جامعة القدس يتمحور حول تنقية المياه من رواسب الأدوية، ويتم تنفيذ هذا المشروع المشترك تحت رعاية ودعم شركة "سانوفي" الفرنسية للأدوية و"مركز بيرس للسلام"، وكما صرحت "هانا باردن" من "مركز بيرس للسلام" حول أهداف هذا المشروع "يسعى المشروع إلى "تعزيز التفاهم بين الاسرائيليين والفلسطينيين،" بهدف دعم السلام في الشرق الأوسط.[306] ووفقا للحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل يعتبر هذا المشروع تطبيعياً فاضحا، حيث أنه يخالف قرار مجلس التعليم العالي الذي يمنع "التعاون الفني والأكاديمي" بين الجامعات الفلسطينية والإسرائيلية حتى ينتهي الاحتلال، ويخرق معايير المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.[307]

وكنتيجة لهذا التعدد في نماذج "التطبيع" في المجتمع الفلسطيني نفسه، تتباين ردود الفعل حول مشروعية أداة المقاطعة لإسرائيل. فمثلا يرفض الباحث الإكلينيكي في مستشفى الرويال برومبتون "Nicholas S. Hopkinson" موقف المجلة الطبية البريطانية الرافض لدعم نداء مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية، موضحا أن المقاطعة مشروعة في ظل معاملة إسرائيل العنصرية وغير القانونية للمواطنين الفلسطينيين، وبرأيه العقوبات الاقتصادية، والرياضية، والأكاديمية شكلت جزءا من الضغط الذي تسبب في

---

[305] "HTIA Annual Conference 2012: In Tribute of the Technion's Cornerstone Centennial," *HTIA 2012*, (July 2012), http://events.eventact.com/oscar/htia2/tentative-program-12.08.pdf.

[306] Karin Kloosterman, "Israeli- Arab study looks to get drugs out of water," *Israel 21c*, (28 April 2013), http://www.israel21c.org/social-action-2/israeli-arab-study-looks-to-get-drugs-out-of-water/.

[307] "PACBI Guidelines for the International Academic Boycott of Israel," *PACBI*, (31 July 2014), http://www.pacbi.org/etemplate.php?id=1108. For more about CHE's authoritative call see: http://www.pacbi.org/etemplate.php?id=2352.

إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.[308] وأن تجزئة الضفة الغربية ببناء المزيد من المستوطنات يذكرنا "بنظام البانتوستانات" العنصري في جنوب إفريقيا. متسائلا عن أهمية "عالمية العلوم" مادام واقع الحياة الأكاديمية بالمناطق المحتلة فيه من يقتل ويهان من الطلبة ودكاترة الجامعات، بالإضافة لمؤسسات أكاديمية تُغلق، وعليه يرى أنه من الضروري مقاطعة إسرائيل.[309] وخلافا لهذا الرأي، يعتقد "Daniel J Ncayiyana" نائب المستشار في "معهد ديربان التكنولوجي" أن المقاطعة أداة فعالة لا يجب استخدمها ضد إسرائل، كونها لم تفعل شيئا يرتقي لمستوى اللجوء لهذه الأداة، وعليه هو يدعم موقف المجلة الصحية البريطانية الرافض لدعم المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.[310]

أما فيما يتعلق بأوجه التشابه بين الحالتين في وسائل وأدوات النضال؛ فقد مارس الفلسطينيون كافة أشكال النضال الوطني كالعمليات الفدائية، والتفجير، والمواجهات العسكرية، والمظاهرات، والانتفاضات الشعبية، والمقاومة المدنية السلمية، والمواجهات السياسية والدبلوماسية، والمفاوضات المباشرة وغير المباشرة، وفي المقابل نجد أن المؤتمر الوطني الإفريقي اتخذ نفس المنحى تقريبا؛ فهو قد بدأ نضاله معتمدا على أسلوب الحوار مع الحكومة فقط، واستمر في ذلك قرابة نصف قرن، ثم بدأ بتصعيد المقاومة المدنية السلمية كالإضرابات وحملات التحدي والدعوة للعصيان المدني، ثم تبنى الكفاح المسلح في مستهل الستينات من القرن الماضي، لكنه ظل مؤمنا بالكفاح السلمي المدني. ثم ركز جهوده على الساحة الدولية من أجل ممارسة ضغط دولي على النظام عبر المقاطعة، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، وأخيراً لجأ إلى المفاوضات المباشرة.

---

[308] Nicholas S. Hopkinson, "BMJ: Academic Boycott Of Israel," *BMJ: British Medical Journal*, Vol. 326, No. 7391 (Mar. 29, 2003): 713- 714.

[309] For more information see: Huggler J., "UN demands end to Israel killing and beating of staff," *Independent*, (Dec. 4, 2002), http://www.independenlco.uk/storyjsp?story=358269.

[310] Hopkinson, "BMJ: Academic," 714.

وكما لأعمال المقاطعة دور في تدعيم حركة المقاطعة ككل، الحرب النفسية أيضا قد تساهم في تعزيز المقاطعة كأداة للمقاومة اللاعنفية. ففي ورقة ل "عمر البرغوثي" في المؤتمر السنوي الثالث للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات عن استراتيجيات المقاومة، جاء في مواقع متعددة العبارات التالية: "اسرائيل تشعر بتهديد على نحو غير معهود"، "قطعت اشواطاً كبيرة"، "بدأت تصل لبداية تحول نوعي" "تراجع مكانة اسرائيل بشكل حاد"، "نجاح في الداخل لدرجة كبيرة"، "حققت زخماً وشرعية"،[311] مثل هذه العبارات التي تعكس رضى عالياً عن الذات (عمل الحركة) تكمن أهميتها في الحرب النفسية الممارسة بالتزامن مع حراك المقاطعة الملموس على أرض الواقع. فخطاب الأنشطة يخاطب المشاعر أيضاً، لذلك يجب أن يتشبع بالأمل والإيجابية، فمن العبث أن تخاطب جمهورا تريد إشراكه في معركة التحرير – متهما إياه بالسلبية واليأس، كما سلف ايضاحه في خصائص المقاومة اللاعنفية.

وفي مقالة له قال الصحفي لاري درفنر الإسرائيلي من أصل أميركي إن المقاطعة ليست حربا اقتصادية ضد اسرائيل، إنها حرب نفسية، وحتى المتشككين يتفقون على عمق تأثيرها على رغبة اسرائيل في مواصلة المواجهات في الضفة وقطاع غزة... وفكرة تنامي المقاطعة قد زرعت في وعي الفرد الاسرائيلي، فما دامت إسرائيل تظلم الفلسطينيين، فالسقوط والرفض والعزلة هو مصيرها، وهذا ما لا يستطيع الإسرائيليون العيش معه.[312] وهذا ما أوضحه استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية لشهر كانون الثاني للعام 2014 في "مؤشر السلام،" حيث طلب من المستطلعين اليهود تقييم احتمالية تصاعد المقاطعة وفرض عقوبات

---

[311] عمر البرغوثي، "عرض السياسات حول المقاطعة،" *الؤتمر السنوي الثالث للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات* (نيسان/ أبريل 2014).

[312] Larry Derfner, “The boycott isn't economic warfare, it's psychological,” *+972 Magazine*, (2014), http://972mag.com/the-boycott-isnt-an-economic-warfare-its-psychological/87069/. للاضطلاع على الاستبيان كاملا،الرجوع للموقع الآتي:http://www.peaceindex.org/files/Peace_Index_Data_January_2014-Eng(3).pdf.

قاسية على إسرائيل، بما في ذلك المقاطعة الكاملة من تصدير للمنتجات من إسرائيل، فجاءت النتيجة كالآتي، 50% يرون فرصة حدوث ذلك عالية، و 47 % يتوقعونه ضئيلة الحدوث.[313]

وفي جنوب إفريقيا، ساهمت العقوبات الواقعة على السلطات الرسمية بفرض ضريبة نفسية على السكان البيض، فقللت من عزمهم على دعم حكومة نظام الفصل العنصري، وقد ارتسمت معالم هذه النهاية بجهود سكان جنوب إفريقيا من غير البيض وحلفائهم من السكان البيض من أجل تفكيك نظام الفصل العنصري.[314]

وبالمقابل شملت المقاومة اللاعنفية في حينه الحذر من الحرب النفسية التي شنها النظام العنصري، كعامل للتحرر من الخوف ومد الذات بالقوة، وحرص المؤتمر الوطني الإفريقي على التوعية بمخاطر الإشاعات وبث الفرقة والانقسام بين الأحزاب الوطنية المتحالفة، فجندت الكنائس لتتحول إلى منظمة سياسية يدعمها الحماس الديني إلى توعية الأفارقة بحقهم. وككذلك الأمر فلسطينيا، الحرب النفسية التي تلعبها حركة مقاطعة إسرائيل اليوم متممة لحملات التوعية بمخاطر بيع الأراضي لليهود مثلا التي مورست في السابق.

كما أن العلانية تساهم كاستراتيجية عامة في إشراك جهات كانت حتى الآن غير مطلعة على ماهية حركة المقاطعة، وأسبابها، وكيفية دعمها. فمثلا قرار الموافقة على المقاطعة سواء على المستوى المحلي في جنوب إفريقيا أو في الخارج، الذي أصدرته اللجنة الوطنية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في تشرين ثاني/نوفمبر عام 1959، مثّل أساس أخبار المقاطعة،وعليه إعلام العالم الخارجي بما يمكنهم تحقيقه إذا ما دعموا حملة مقاطعة حكومة جنوب إفريقيا لإنهاء نظام الفصل العنصري كما سبق توضيحه.[315]

---

[313] المرجع السابق.

[314] مجلس من أجل مجتمع الديمقراطيات، *دليل الدبلوماسيين*، 162.

[315] Vigne, *History of the Liberal*, 108.

كما ساهمت سلسلة إضرابات العمال في المصانع واحتجاجهم على الوضع الاقتصادي السيئ وعلى قوانين نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بلفت انتباه العالم، خاصة أن الأعمال التجارية والاستثمارية المعمول بها في "ديربان" وفي مدينة "الكاب" مملوكة من شركات دولية. ويفيد الناشط في مناهضة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا "ناظم آدم" بأن "إضرابات عمال المناجم كانت عاملا حاسما في تحويل مسار الأعمال الاستثمارية الكبيرة بعيدا عن جنوب إفريقيا في ظل الأبارتهايد."[316] وعليه بدأت موجة عارمة من الانتقادات في جميع أنحاء العالم بين 1970– 1980 بالتزامن مع النداءات الناجحة لسحب الاستثمارات في جنوب أفريقيا، ما عمق من مخاوف الشركات من عدم استقرار الاقتصاد فيها، فالنتيجة كانت سحب الاستثمارات منها.

ولحق ذلك مطالبة هيئة الأمم المتحدة حكومة جنوب افريقيا مرارا بالتخلي عن سياسة التفرقة، بالاضافة إلى استنكار دولي خاصة بعد مذبحة شربيفل في 21 آذار/ مارس عام 1960، كما تبع ذلك احتجاج وزارة الخارجية الأمريكية على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

كما سعى المؤتمر الوطني الإفريقي إلى تعزيز شرعيته وإعلام جمهور يجهل ما يحصل في جنوب إفريقيا، من خلال المشاركة في المؤتمرات، مثل "مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية" الذي عقد في شباط/ فبراير عام 1962 في "أديس أبابا" عاصمة "اثيوبيا"، والتواصل الشخصي مع شخصيات رسمية في دول مختلفة. وعليه، بيان المقاطعة الموحد، بالإضافة للمشاركة في المؤتمرات والمقابلات الشخصية، ساهم في إعلام الرأي العام المحلي والعالمي في قضية جنوب إفريقيا عبر التلفاز والأفلام وعروض المسارح. كما أن تقارير وتحقيقات الصحف الأجنبية عن الأحداث في البلاد قد أزعجت السلطات المحلية في جنوب إفريقيا لدرجة ان

[316] مقابلة إلكترونية مع ناظم آدم (Naazim Adam): ناشط في مناهضة الفصل العنصري، 14 كانون ثاني/ يناير عام 2014.

هذه الأخيرة أقدمت، على مدار سنتين خلال الثمانينيات على طرد 12 مراسلا صحفيا منتدبين من محطات إخبارية في العديد من الدول، بما في ذلك "نيويورك تايمز"، و"بي بي سي"، و"اي تي ان"، و"سي بي اس."[317] وبعد ما أحدثته حملة المقاطعة من جلبة إعلامية، يقول الناشط في مناهضة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، "ناظم آدم": "إن بعض قنوات الإعلام الرسمية باتت تتناول الصورة المظلمة لجنوب إفريقيا، مرجحة الميزان لصالح النضال ضد حكم الأقلية البيضاء."[318] كما أن خطاب حكومة البيض شكل بشكل غير مباشر قناة، عرف العالم من خلالها ما حل باقتصاد جنوب إفريقيا جراء المقاطعة، إلى جانب الزيارات المتواصلة ل"مانديلا" بعد خروجه من السجن عام 1990 لحشد التأييد لصالح ضمان استمرار العقوبات المفروضة على حكومة جنوب إفريقيا.

وكما الحال في مسيرة التحرير من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، العلانية أيضا عنصر أساسي لدى BDS في تحقيق المقاطعة ومفهوم عدم التعاون مع إسرائيل، لكسب المزيد من المتضامنين. وخير دليل، هو مواقع أعضاء في حركة المقاطعة العالمية أو لمؤيدين لها، مثل "Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign"، و"هيئة التضامن مع فلسطين في هارفرد كوليج،" و يهود لمقاطعة البضائع الإسرائيلية – المملكة المتحدة،" "يهود لمقاطعة البضائع الإسرائيلية – المملكة المتحدة،" و"بي دي أس لندن London BDS،" و"بي دي أس جنوب أفريقيا،" و"بي دي أس سويسرا BDS Switzerland،" و" جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية (الأردن)" وغيرها،[319] عدا عن المواقف الذاتية للأفراد سواء في فلسطين أو على المستوى العربي والعالمي، واستغلال مختلف وسائل الإعلام المكتوبة

---

[317] مجلس من أجل مجتمع الديمقراطيات، *دليل الدبلوماسيين*، 167.

[318] ناظم آدم، مقابلة.

[319] مقاطعة إسرائيل لتحقيق العدالة، مرجع شامل باللغة العربيّة عن حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، http://bdsarabic.net/.

كإصدارات "حاصر حصارك" أو التعريف بحركة المقاطعة (BDS) ضمن حوارات إذاعية وتلفزيونية، بالإضافة لمختلف الصفحات الإلكترونية عبر وسائل الإتصال الإجتماعي.

وأضاف التطور التكنولوجي والاتصالات نقطة ايجابية في رصيد حركة مقاطعة إسرائيل لتوسيع رقعة المقاطعة وشمل أناس لم يكونوا على علم بها إلى جانب المشاركة بالمؤتمرات سواء في دول عربية أو أجنبية، وإلقاء المحاضرات بمختلف الجامعات، إضافة إلى وجود جمعيات لمكافحة التطبيع، كما في الكويت مثلا.

كما أن إسرائيل نفسها تقر بأهمية عنصر العلانية بعمل حركة المقاطعة (BDS)، حيث تخصص وزارة الخارجية الإسرائيلية جزءا من موازنتها للتشويش على حملات المقاطعة في مختلف دول العالم وبث رسالة مضادة لتبيض صورة إسرائيل عبر داعمين لها، وعلى رأسهم جماعة "هاسبراه"؛ تبيض الوجه.[320]

فمثلا أظهرت استطلاعات الرأي العام العالمي السنوية التي تجريها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في الأعوام 2012/ 2013، أن إسرائيل باتت تنافس كوريا الشمالية على موقع ثالث أو رابع أسوأ الدول تأثيرا بين شعوب العالم، وهذا يشكل خيبة أمل للإسرائيليين الذين استثمروا بالمليارات لتلميع صورة إسرائيل على أنها "ديموقراطية".[321]

وفي محاولة للتصدي لحركة المقاطعة (BDS) قررت الحكومة الإسرائيلية رسميا في حزيران/ يونيو عام 2013 أن الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل باتت تشكل "تهديدا استراتيجيا" للنظام الإسرائيلي، بحيث نقلت مسؤولية محاربة حركة المقاطعة إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية، بعد أن كانت وزارة الخارجية تتولى هذا

---

[320] المرجع السابق.

[321] "Views of China and India Slide in Global Poll, While UK's Ratings Climb," *Globescan Poll for the BBC,* (22 May 2013), http://bit.ly/1DaJOjU.

الملف.[322] ومن قبلها إقرار الكنيست الإسرائيلي عام 2011 قانونًا يحاول منع الدعوة لمقاطعة إسرائيل ومنتجاتها، مع الإشارة إلى أن القانون مازال معلقا في التماس قُدّم إلى المحكمة حتى الآن.[323]

3-3. دور حركة التضامن الدولي في دعم المقاطعة

تكمن أهمية حشد التضامن الدولي، في مساهمته بكبح جماح من يدفع نحو تقوية البنية الاقتصادية والعسكرية للمضطهِد. فلسطينيا مثلا، وفق ما جاء في تقرير لمركز "من ينتفع"*، إسرائيل لا يوجد لديها ما يكفي من صناعة محليّة تختص في تصنيع الآلات الثقيلة لاستخدامها في الأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة، سواء لأغراض هدم البيوت؛ والسّيطرة على السّكان؛ وبناء المستوطنات؛ وبناء جدار الفصل العنصري والحواجز العسكريّة،[324] وإنما تعتمد على أوروبا الغربيّة، خاصّة المملكة المُتّحدة، والسّويد وألمانيا، والولايات المُتّحدة، واليابان، وكوريا الجنوبيّة وتركيّا، لتأمين احتياجاتها من الآلات الثقيلة، ومن أكبر الشّركات المُتعدّدة الجنسيّات التي تعمل في السّوق الإسرائيليّة نجد: بوبكات (Bobcat)، كاتربيلر ((Caterpillar، CNH) (Industrial)، دوسان (Doosan)، هايدروميك (Hidromek)، هيتاشي (Hitachi)، هيونداي (Hyundai Heavy Industries)، JCB)، ليبهير (Liebherr)، تِرِكس (Terex) وفولفو (Volvo)، وتقوم جميعها بتوزيع آلاتها ومعدّاتها الثّقيلة من خلال وكلاء إسرائيليّين محلّيّين.[325] وعليه الدعم الخارجي المباشر أو غير المباشر يقوي البنية الاقتصادية والعسكرية لنظام الاحتلال الإسرائيلي. وكذلك الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا،

---

[322] العريبي، "أحد مؤسسي."

[323] "Proposed Bill to Prevent Harm to the State of Israel by Means of Boycott," (27 June 2011). مدرج في الملاحق

[324] "تقرير جديد لمؤسسة من ينتفع: المعدّات الهندسيّة الثّقيلة والاحتلال الاسرائيلي،" *مقاطعة إسرائيل لتحقيق العدالة*، (20 أب/ أغسطس 2014)، http://bit.ly/1C663DH.

*من ينتفع: مركز أبحاث متخصص بفضح المشاركة التجارية للشركات إسرائيلية والدولية في مواصلة السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية.

[325] "Facts on the Ground: Heavy Engineering Machinery and the Israeli Occupatio," *Who Profits Research Center*, (july 2014), http://www.whoprofits.org/sites/default/files/bulldozer_report_web_0.pdf.

حيث دعمت الدول نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا من خلال الاستثمار فيه لما يوفر من أيدي عاملة رخيصة. فمثلا، في نهاية عام 1981، الاستثمار المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب إفريقيا وصل إلى 2.63 بليون دولار، وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف القيمة النقدية الفعلية للاستثمار المباشر للولايات المتحدة قبل عقد من الزمن.[326]

ومن هذا المنطلق، ترجع أهمية توفر التضامن الدولي مع حركة المقاطعة إلى قدرة هؤلاء الناشطين على وقف الدعم المقدم لنظام الفصل العنصري، وحثّ المودعين والزبائن في المصارف المتعددة الجنسيات، على سحب ودائعهم لإجبار المصارف على وقف القروض والاستثمار في جنوب إفريقيا، ما تسبب بفقدان المستثمرين الغربيين ثقتهم بالحكومة، كما انهارت بورصة "جوهانسبرج"، وبدأت عملة جنوب إفريقيا "الرند" بالهبوط حتى وصل إلى نصف قيمته مقابل "الإسترليني" بالمقارنة مع العام الذي سبقه. وعليه تطورت حركة المقاطعة، لتشمل شبكة من المنظمات والأفراد، تدعو لفرض عقوبات اقتصادية دولية ضد جنوب افريقيا، كما سلف ايضاحه.

وفلسطين، بالمقارنة مع تطور حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا، تقف أمام تحدٍ يتمثل بمدى قدرتها على تحويل الدعم والتضامن الشعبي لقضية فلسطين إلى حملات مناصرة وتأثير فعالة ومستدامة قادرة على تحقيق الانتصارات ضد الشركات والمؤسسات المتورطة في الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية ليس فقط من خلال المؤسسات المتعاونة مع الحركة وإنما أيضا بقرار رسمي من مختلف الحكومات.

[326] Jennifer Davis, James Cason and Gail Hovey, "Economic Disengagement and South Africa: The Effectiveness and Feasibility of Implementing Sanctions and Divestment," *International Law Journal* , Volume 15, No. 2 (1983): 545-546.

فالبعض وفقا لعمر البرغوثي يقف ضد المقاطعة لإسرائيل متناسين أن الأسياد والعبيد لا يتبادلون أي قواسم مشتركة، بالذات التعامل بإنسانية، مستشهدا برد "Enuga S. Reddy" مدير مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، عام 1984 على انتقادات من يدّعي أن المقاطعة الثقافية لجنوب إفريقيا يعد انتهاك لحرية التعبير، عندما قال إنه من المستغرب أن يصور نظام جنوب إفريقيا الذي ينكر الحريات... بأنه محامي حريات الفنانين والرياضيين في العالم، ولدينا قوائم بأسماء من أدوا في جنوب إفريقيا بسبب جهلهم بالحال أو طمعا بالمال أو لعدم اكتراثهم بالعنصرية الممارسة ضد السود في جنوب إفريقيا.[327]

فمثلا تبنّي اتّحاد الجامعات والكلّيات (UCU)؛ وهو أكبرُ نقابة أساتذة جامعات هناك، قراراتٍ تدعم، مسيرةَ المقاطعة الأكاديمية التدريجية لإسرائيل عام 2007، أثار سخط الحكومة على من يدعو لمقاطعة إسرائيل، حتى أن رئيس الوزراء البريطاني في حينه، توني بلير اتصل برئيس الوزراء الاسرائيلي لطمأنتة بأن مقاطعة اتّحاد الجامعات والكلّيات (UCU) لإسرائيل لا تعكس الرأي العام على نطاق أوسع.[328]

---

[327] Omar Barghothi, *Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights* (Chicago, IL: Haymarket Books, 2011), 120.

[328] Matthew Taylor, Suzanne Goldenberg and Rory McCarthy, "We will isolate them," *The Guardian,* (9 June 2007), http://www.theguardian.com/uk/2007/jun/09/highereducation.israel1.

الخاتمة والاستنتاجات

للمقارنة بين استخدامات المقاطعة كأداة مقاومة لا عنفية ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا أهمية خاصة، وازدادت أكثر بعد انهيار النظام الذي تمت إدانته عالميا وخروج الحزب الوطني من الحكم في جنوب إفريقيا أواسط التسعينيات من القرن الماضي. فنظام الأبارتهايد الإفريقي قد انتهى وطويت صفحته، إلا أن الأبارتهايد الإسرائيلي ما زال قائماً. وعليه بات من الممكن التعرّف على تجربة المؤتمر الوطني الإفريقي في مناهضة نظام الأبارتهايد، ومعرفة المصير الذي انتهى إليه هذا النظام. واستخلاص العِبر من هذه التجربة.

فالمقاومة اللاعنفية عموما والمقاطعة الدولية تحديدا كانتا أحد أبرز أدوات مناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا دون أن يتنازل المؤتمر الوطني الإفريقي كليا عن خيار الكفاح المسلح؛ الذي كان له دور في طرحه كفاعل مؤثر في السياسة الخارجية لحكومة الأبارتهايد. وعليه تنبه الفلسطينيون لضرورة حشد الدعم الدولي لمقاطعة إسرائيل، لإجبار إسرائيل على الانصياع للقانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وبالتالي انهاء الإحتلال واستعماره لكل الأراضي العربية.

فأعلن في نيسان/ أبريل عام 2004 مجموعة من الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين عن إطلاق الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل لتنضم إلى حركة المقاطعة الدولية المتنامية. وتضامن مع ندائها جمعيات عالمية عدة في 9 تموز/ يوليو عام 2005 بإدانة جدار الفصل العنصري والاحتلال الإسرائيلي برمته، ووقع أكثر من 170 اتحادا ومنظمة فلسطينية نداء يدعو إلى مقاومة مدنية عالمية ضد إسرائيل.

إلا أن هناك تباين رسمي وشعبي في استراتيجية مقاطعة إسرائيل ككل. وعليه كان موضوع إعادة إنعاش المقاطعة كأداة للمقاومة اللاعنفية من خلال حركة BDS حافزا لدى الباحثة لدراسة دور المؤثرات الداخلية والخارجية في حركة المقاطعة (BDS). وقد أخذت الدراسة من التجربة الفلسطينية حالة دراسية أساسية، مقاربة أحيانا بينها وتجربة جنوب إفريقيا في سياق المقارنة، لاستخلاص عوامل التشابه والاختلاف في المقدمات والنتائج. وقد حدد النطاق الزمني للدراسة فلسطينيا ما بعد عام 2004 أي ما بعد إطلاق نداء المجتمع المدني الفلسطيني للمقاطعة. مع العلم أن الباحثة لم تكتفِ بهذه المقيدات الزمنية، وإنما تعدتها لما تقتضيه الضرورة للعودة إلى أصول المقاطعة ونشأتها وتطورها.

ارتباطا بإشكالية البحث، حاولت الدراسة الإجابة على عدة أسئلة رئيسية: ما هو التأثير الذي أحدثته المقاومة اللاعنفية عموما والمقاطعة خاصة في بنية نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؟ كيف حصل المؤتمر الوطني الإفريقي على تلك المكاسب؟ وكيف استفاد منها في خدمة مطالبه؟ حول الدور الذي تلعبه الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS كأداة مقاومة لا عنفية شعبية وتأثرها بالفكر السياسي الفلسطيني الرسمي، على نحو يسهم في تأثيرها على البيئة الدولية؟ وكيف استفادت من تجربة جنوب إفريقيا؟ وعليه، كيف يمكن أن تحقق حركة BDS ما حققته المقاومة اللاعنفية وتحديدا المقاطعة في جنوب إفريقيا؟

استخدمت الدراسة بشكل رئيسي المنهج التحليلي والتاريخي. وبغية الإطلاع على خصوصية أثر وتأثر حركة BDS بالمقاربة مع تجربة جنوب إفريقيا، تمت الاستعانة بالمنهج المقارن.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المقاومة الشعبية اللاعنفية كانت شكلا نضاليا بارزا في كل من فلسطين وجنوب إفريقيا، وهنا تكمن أهمية المقارنة، لتشابه مقدمات النضال الوطني في كلتا الحالتين، وصولا إلى

إدراك ما قد يقدمه العالم الخارجي من دعم للمضطهَد، وبذات الوقت من قدرة على إضعاف قدرات المضطهِد. في جنوب إفريقيا، دعوة الدول إلى مقاطعة نظام الفصل العنصري جاءت استجابة مباشرة لفشل الاحتجاج اللاعنفي المحلي في ردع الحكومة من إقرار المزيد من القوانين العنصرية. فتبين أنه عندما قطع العالم الخارجي الإمدادات عن جنوب أفريقيا، أصبح من الممكن للعقوبات أن تعزل وتضعف النظام، وعليه الحد من قدرته على البقاء. وهذا ما حصل عندما خرجت الدعوة للمقاطعة عن مجموعة دولٍ إفريقية في عام 1961 وتبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1962، فمع عدم قدرة حكومة جنوب إفريقيا على اقتراض المزيد دوليا، اضطرت أن تنفق ما يقرب من نصف احتياطياتها من النقد الأجنبي خلال 14 أشهرا، لسد قروضها القائمة. وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات أدى إلى انخفاض قيمة عملة "رند" إلى أن عانت جنوب إفريقيا من التضخم بشكل مزمن.

وفي فلسطين أيضا أخذت الحركة الشعبية المحلية زمام المقاطعة اللاعنفية فشهدت ثورة عام 1936 أشكال مبكرة من المقاطعة، والإضرابات، والعصيان المدني، وبالانتفاضتين، وأيضا تم تشكيل لجان من مؤسسات المجتمع المدني، وأحزاب سياسية، وقوى شعبية ووطنية وإسلامية، وارتفعت درجة المشاركة لتشمل مختلف قوى الشعب بعقد مؤتمرات توعوية بأهمية مقاطعة إسرائيل، وطباعة شعارات معادية للبضائع الإسرائيلية، وعمل قوائم بالبدائل الفلسطينية، إلا أن الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية لم تردع قوات الاحتلال من الإمعان بانتهاكاتها للقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. إلا أن الفارق بين فلسطين وجنوب إفريقيا هو أن الخلافات على آلية النضال في الأخيرة كان مسيطرا عليها بشكل لم يقلل من أهمية الدعم الدولي للمقاطعة، بينما في فلسطين، لعب ومازال العامل المحلي إلى حد ما، يكبح جماح المقاطعة كأداة مستصاغة

يستطيع العالم أن يتفاعل مع القضية الفلسطينية من خلالها، ليدعم النضال الفلسطيني ضد دولة الاحتلال لإزالة ظروف الاضطهاد. فالزعامة الفلسطينية بقيت إلى ما قبل ثورة 1936، غير مقتنعة بفاعلية المقاطعة، بل مقتنعة أن استمرارها في التفاوض مع المسؤولين البريطانيين، مقرونا بشكل من أشكال الضغط الخفيف، سيمكنها من "حمل البريطانيين على تغيير سياستهم وتسليم مقاليد السلطة لها، وبقي الأمر على هذا الحال، فالسطلة الفلسطينية اليوم لا تؤمن بمقاطعة إسرائيل ككل، وإنما فقط مستوطناتها وتؤمن بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967. فالفكر السياسي الرسمي لا يتفق مع توجه حملة BDS المتمثل بمقاطعة إسرائيل كقوة الاحتلال. وعليه تشتتت طاقات الدعم الخارجي، فتوزعت الرغبة لدى بعض الدول بمساندة حملة BDS ودعم ما تنادي به وعليه مقاطعة مثلا المؤسسات الإسرائيلية وليس فقط المقامة على أرضي 1967، وبين من يتبنى وجهة النظر الفلسطينية الرسمية، فيقاطع المؤسسات الداعمة للمستوطنات فقط. كما أن المقاطعة الشاملة محليا مرتبطة بردات الفعل على العدوان الإسرائيلي، وغير مقترنة بقرارات حكومية ضمن سياسية مدروسة موحدة.

وفي جنوب إفريقيا استطاعت القيادة إدارة الصراع مع النظام دون تراجع، واستطاعت احتواء الأطراف الداخلية مثل حركة "الوعي الأسود" وتمكنت من تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ عليها، رغم الاقتتال الداخلي بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب "إنكاثا" المدعوم من حكومة الأبارتهايد.

وبالنظر إلى أوجه الشبه والاختلاف بين حركة المقاطعة الفلسطينية وبين الجنوب إفريقية، تبين أن عدم توفر إطار تنظيمي للمناصرة والدعم في الحالة الفلسطينية، ناجم عن عدم توافق الكل الفلسطيني على الآلية التي يجب التعامل فيها مع إسرائيل كقوة احتلال، وتعدد أوجه "التطبيع" في المجتمع الفلسطيني، بالضرورة خلق تباين في ردود الفعل حول مشروعية أداة المقاطعة لإسرائيل، على عكس ما تميزت به مقاومة

شعب جنوب إفريقيا بانفتاح المؤتمر الوطني الإفريقي على جميع التنظيمات الوطنية ما وفر الزخم اللازم للعمل الجماهيري، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة المحددة، فشكلت الأحزاب الوطنية "مجلس للتخطيط المشترك" لمطالبة الحكومة بإلغاء القوانين العنصرية، وأبدى في حينه المؤتمر الوطني الإفريقي موافقته على الاحتجاج غير العنيف طالما كان فعالا. وبالنسبة لمدى توفر الهدف المحدد لحركة BDS كي تكون أدة مقاطعة فعالة بناء على نظرية المقاومة اللاعنفية، وبالمقارنة مع جنوب إفريقيا، فهي فضفاضة، بحيث تدعو لمقاطعة إسرائيل بشتى الطرق حتى تعترف بحق الشعب الفلسطيني، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير، وحتى تنصاع بالكامل للقانون الدولي.

واستخلصت حركة BDS من تجربة جنوب إفريقيا أهمية إشراك المجتمع الخارجي في عملية المقاطعة، حيث بدأ المؤتمر الوطني الإفريقي نضاله معتمدا على أسلوب الحوار مع الحكومة فقط، واستمر في ذلك قرابة نصف قرن، ثم بدأ بتصعيد المقاومة المدنية السلمية كالإضرابات وحملات التحدي والدعوة للعصيان المدني، ثم تبنى الكفاح المسلح في مستهل الستينيات من القرن الماضي، لكنه ظل مؤمنا بالكفاح السلمي المدني. ثم ركز جهوده على الساحة الدولية من أجل ممارسة ضغط دولي على النظام عبر المقاطعة، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، وأخيراً لجأ إلى المفاوضات المباشرة. وعليه، فلسطينيا تم التعويض عن فقدان حركة المقاطعة لإطار تنظيمي موحد يمكنها من ممارسة ضغط دولي سياسي على النظام عبر المقاطعة، بالاعتماد على المنطلق الأخلاقي، في محاولة لقلب معادلة البقاء للأقوى.

وتشابه النموذجان في الدراسة بقدرتهما على التحرر من الخوف ومد الذات بالقوة عبر الحملات التوعوية بأهمية المقاطعة، بالتزامن مع العلانية بكل مراحل حراك المقاطعة.

إذاً تبينت صحة فرضية الأطروحة من أن فرص الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) في إزالة ظروف الاضطهاد تتأثر بمدى توفر المشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي ودعم السلطة الفلسطينية لخطاب حركة المقاطعة، إسوة بالنموذج الجنوب إفريقي الذي خرجت فيه الدعوة للمقاطعة عن مجموعة دولٍ إفريقية في عام 1961 وتبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1962.

إذا تأتي هذه الدراسة لتستخلص العبر من تجربة المؤتمر الوطني الإفريقي في مناهضة نظام الأبارتهايد، وللوقوف عند مدى توفرها في التجربة الفلسطينية، في محاولة لبعث الأمل في نفوس المناضلين ضد الظلم والاحتلال.

قائمة المراجع

المصادر الأولية:

الوثائق

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليه.

الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري.

المعجم الوسيط، ط.2 (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1973)، 746.

منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2001، 39- 40.

ميثاق الأمم المتحدة.

ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وثيقة "خطاب الاعتراف" 1993

المصادر الثانوية:

المصادر باللغة العربية

الكتب

أبو غربية، بهجت. *في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916-1949*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

اتحاد المحامين العرب. *نلسون مانديلا: القائد- المحامي- السجين*. القاهرة: مكتب النشر والإعلام، الأمانة العامة لإتحاد المحامين العرب، 1986.

أرونسون، جيفري. حسني زينة، ترجمة، *سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة*، ط.1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين، 1990.

أشكروفت، بيل، جاريث جريفيت وهيلين تيفين. *دراسات ما بعد الكولونيالية المفاهيم الرئيسية*، ط.1. المركز القومي للترجمة، 2010. العدد: 1681.

البستاني، فؤاد. *منجد الطلاب*، ط.38. بيروت: دار المشرق، دون سنة نشر.

البطمة، سامية، وعمر البرغوثي، *تأثير حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس*، 30 نيسان/ أبريل 2014.

التميمي، باسم. *المقاومة اللاعنفية في فلسطين: فلسفتها، أدواتها، وأثرها 1967– 1993*، رسالة ماجستير. رام الله: جامعة بيزيت، 2007.

حواوره، دعاء، شروق فطافطة، شيرين وحش، لانا نزال، مرام شماسنة، وهبة أبو عزة. *استجابة المواطن في الضفة الغربية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية*، مسح ميداني للمستهلك. رام الله: جامعة بيرزيت، 2015.

الجيوسي، عبد الفتاح. *الانتفاضة أربع سنوات من المواجهة: قراءة في الحقائق والأرقام*. عمان: د.ن، 1992.

الردام، عزيز عبد المهدي. *المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل*. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، 1979.

الشقيري، أحمد. *أربعون عاما في الحياة العربية والدولية*. بيروت: دار النهار للنشر، 1969.

الطاهري، حمدي. *قصة جنوب أفريقيا*. القاهرة: مكتبة الآداب، 2000.

العبيدي، عوني. *صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني*، ط.1. الزرقاء: مكتبة المنار، 1985.

العمري، احمد سويلم . *معجم العلوم السياسية الميسرة*. ط.1. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.

العويصي، صلاح. *المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ أوسلو– بلعين ونعلين نموذجا*، رسالة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر، 2013.

الغول، عمر. *التحولات الفلسطينية*، 1967– 1987، ط.1. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1992.

الكيالي، عبد الوهاب. *الموسوعة السياسية*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987.

---. *تاريخ فلسطين الحديث*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970.

---. *وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918- 1939* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968).

المصري، أبو الفضل. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، دون سنة نشر، ج. 8.

النتشة، رفيق. *تاريخ فلسطين وجغرافيتها المرحلة المتوسطة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

الهندي، إحسان. *المقاطعة العربية لإسرائيل*. بيروت: مركز الأبحاث، 1975.

الوحيدي، ميسون العطاونة. *مقاومة الاحتلال والفصل العنصري في فلسطين وجنوب إفريقيا*. رام الله: الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، 2014.

جودة، شاكر. *حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محليا- حالة تطبيقية على السلع الغذائية في محافظات غزة*، رسالة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية، 2006.

جيبسون، ريتشارد. *حركات التحرير الأفريقية*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

حامد، دلال. *الدبلوماسية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية*، رسالة ماجستير. رام الله: جامعة بيرزيت، 2010.

حوراني، فيصل. *جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948*. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية، 2003.

درعاوي، داود. *جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى*، سلسلة التقارير القانونية. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، تموز/ يوليو 2001.

دروزة، محمد. *القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات*. بيروت: المكتبة العصرية، 1959.

رينوفان، بيير. *مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية*. بيروت: مكتبة الفكر الجامعي، 1967.

زعيتر، أكرم. *وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918- 1939*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979.

---. *يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية 1935- 1939*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969.

سامبسون، انطوني. هالة النابلسي وغادة الشهابي، المترجمتان، *مانديلا: السيرة الموثقة*. الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.

شوفاني، الياس. *الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949*، ط1. بيروت: مؤسسات الدراسات الفلسطينية، 1996.

عبد الحكيم، أحمد عادل، ووائل عادل، وهشام مرسي. *أسلحة حرب اللاعنف*، ط 2. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

عبد الغني، محمد عبد الحميد. *قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل*. الرياض: جامعة الملك سعود، 1993.

ماركس، سوزان كولن. *مراقبة الريح: حل النزاعات خلال إنتقال جنوب إفريقيا الى الديمقراطية*. عمان: الأهلية، 2004.

ماريز، هاين. *جنوب أفريقيا حدود التغيير*. القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2004.

مانديلا، نلسون. مصطفى أبو إدريس، مترجم، *التجربة... الحصاد*. جوهانسبرغ: ليتل، 2000.

محافظة، علي. *الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية النتداب البريطاني 1918- 1948*، ط.2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.

محافظة، علي. *شخصيات من التاريخ، سير وتراجم موجزة*، ط.1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.

مغيزل، جوزيف. *المقاطعة العربية والقانون الدولي*. بيروت: منشورات مركز الأبحاث، 1968.

منصور، سيلفي. *جيل الانتفاضة*، ترجمة نصير مروة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، 1990.

موسى، عايدة العزب. *شخصيات إفريقية في السياسة والفن*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008.

مولر، جان ماري مولر. *استراتيجية العمل اللاعنفي*، ط.1. بيروت: حركة حقوق الناس، 1999.

المقالات والدوريات

أبو عامر، أ.عدنان. "حزب الاستقلال العربي في فلسطين: النشأة التاريخية والممارسة السياسية 1932-1933." *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*، المجلد 14، العدد 2 (يونيو/ حزيران 2006): 225- 255

أبو عطا، فداء. "العمل الدولي: فضاء غير محدود لدعم القضية." *قضايا جمعية*، عدد 4 (2009).

الأسطل. عوّاد. "عملية الاحتواء السياسي الاسرائيلية لمواطني الضفة الغربية والقطاع المحتلين." *شؤون فلسطينية*، عدد 174/ 175 (1987).

البصري، حيدر. "اللاعنف مدخل المفاهيم والرؤى." *مجلة النبأ*، عدد 54 (2001).

البرغوثي، عمر. "عرض السياسات حول المقاطعة. " *المؤتمر السنوي الثالث للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات* (نيسان/ أبريل 2014).

الحوت، شفيق، وبيان نويهض الحوت. "ملحق الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية." *الموسوعة الفلسطينية*، القسم الثاني، المجلد السادس (بيروت: 1990).

الخالدي، رشيد. ترجمة أسعد كامل إلياس. "الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسية للفشل." *الحرب من أجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1984*، (الرياض: مكتبة. العبيكان، 2004): 33- 71.

القشطيني، خالد. " المقاومة المدنية الفلسطينية." *الموسوعة الفلسطينية*، القسم 2، المجلد5 (1990): 283- 354.

تلحمي، داود. "الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والفعل في معسكر الأعداء." *الفكر الديمقراطي*، عدد 2، (1988): 32- 60.

حديث صحفي للدكتور "حيدر عبد الشافي" بشأن بعض القضايا المتعلقة بعملية السلام." *مجلة الدراسات الفلسطينية*، المجلد 3، عدد 10 (ربيع 1992).

جامعة الدول العربية- الأمانة العامة – المكتب االرئيسي. "مقاطعة اسرائيل- دمشق: مقاطعة اسرائيل- قواعدها وأهدافها." *منشورات المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل* (آب/ أغسطس 1956).

دريدا، جاك، وعز الدين الخطابي، مترجم. "عن الاعجاب بنيلسون مانديلا، أو قوانين التفكير والانعكاس." *مجلة رؤى التربوية*، عدد 26 (آذار/ مارس 2008).

شعراوي. حلمي. "مانديلا: أنا المتهم الأول." *مجلة العربي*، عدد 379 (أيار/ مايو 1990).

عاروري، نصير. "الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي والإدارة الأمريكية." *مجلة قراءات سياسية*، عدد1 (1994): 8- 20.

عوض، سمير. "الدبلوماسية العامة الفلسطينية." *شؤون فلسطينية*، عدد 246 (خريف 2011): 17- 35.

كارمي، بولس. "أثر الانتفاضة وتفاعلاتها على مواقف الجاليات اليهودية." *صوت الوطن*، عدد 3 (كانون أول/ ديسمبر 1989).

مشعل، شاؤول، ورؤبين أهروني. "دراسة في بيانات الانتفاضة." *مجلة السوار*، عدد 8 (1990): 136- 170.

ناشف، اسماعيل. "إحكام المقاطعة بأحكام المقاومة." *جدل– الصادرة عن مركز مدى الكرمل للأبحاث*، عدد 11 (أيلول/ سبتمبر 2011).

ياسين، عبد القادر. "ثورة 1936 وانتفاضة 1987 الفلسطينيتين، دراسة مقارنة." *مجلة قراءات سياسية*، عدد 4 (خريف 1992).

المصادر باللغة الإنجليزية

الكتب

Arkin, A. J., K. P. Magyar and G. J. Pillay. *The Indian South Africans*. Pinetown, 1989.

Barghothi, Omar. *Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights*. Chicago, IL: Haymarket Books, 2011.

Benson, Mary. *South Africa – the Struggle for a Birthright*. French: Penguin, 1966.

Berindranath, Dewan. *War and Peace in West Asia*. New Delhi: Tropical Publication, 1969.

Caballero, Jonas X.. *De-Shelving Apartheid, Re-Imagining Resistance: Boycott, Divestment, Sanctions and the Palestinian National Movement, Master thesis.* University of Cambridge, 2012.

Clark, Nancy L. and William H. Worger. *South Africa- The Rise and Fall of Apartheid*. Great Britain: Longman/Pearson, 2011.

Haas, Ernst B. and Allen S. Whiting. *Dynamics of International Relations.* New York: McGraw-Hill Book, 1956.

Mandela, Nelson. *Long Walk to Freedom*. Boston, 1994.

Minda, Gary. *Boycott in America: How Imagination and Ideology Shape the Legal Mind.* Southern Illinois: Board of Trustees, Southern Illinois University,1999.

Nauright, John. *Sport, Cultures, and Identities in South Africa*. London: Wellington House, 1997.

Orkin, Mark. *Sanctions Against Apartheid*. South Africa: David Philip Publisher.

Oxford University Press. *Oxford WordPower Dictionary: For Arabic-Speaking Learners of English*. Oxford University Press: USA, 2005.

Price, Robert M.. *The Apartheid State in Crisis: Political Transformation in South Africa, 1975- 1990.* New York: Oxforf University Press, 1991.

Schoc, Kurt. *Unarmed insurrections: people power movements in no democracies*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2005.

---. *The Methods of nonviolent action*. Boston: Porter Sargent Publishers, 1998.

Sharp, Gene. *Waging Nonviolent Struggle: 20th Century Practice and 21st Century Potential.* Boston: Porter Sargent Publishers, 2005.

Sparks, Allister. *The Mind of South Africa*. London: Knopf, 1990.

Thorndike, E.L. and Clarence L.Barnhart. *Advanced Dictionary*. Illinois: Scott Foresman and Company, 1979.

Vigne, Randplph. *History of the Liberal Party of South Africa, 1953–1968*. London: Macmillan Press, 1997.

المقالات والدوريات

Gordon, Michael A. "The labor boycott in New York City, 1880–1886." *Labor History* ,Volume 16, Issue 2 (1975).

Gurney, Christabel. “A Great Cause: The Origins of the Anti–Apartheid Movement, June 1959–March 1960.” Journal of Southern African Studies, Volume 26, Issue 1 (March 2000): 123– 144.

Hemson, Dave, Martin Legassick and Nicole Ulrich. “White Activists and the Revival of the Workers’ Movement.” *The Road to Democracy in South Africa*, Volume 2, (1970–1980): 243– 316.

Hopkinson, Nicholas S.. “BMJ: Academic Boycott Of Israel.” *BMJ: British Medical Journal*, Vol. 326, No. 7391 (Mar. 29, 2003): 713–714.

Jennifer Davis, James Cason and Gail Hovey, “Economic Disengagement and South Africa: The Effectiveness and Feasibility of Implementing Sanctions and Divestment,” *International Law Journal* , Volume 15, No. 2 (1983): 529– 563.

Kennedy, Randall. “Martin Luther King's Constitution: A Legal History of the Montgomery Bus.” *The Yale Law Journal*, Volume 98, Number 6 (April 1989): 999– 1067.

Koku, Paul Sergius and Aigbe Akhigbe and Thomas M. Springer, “The financial Impact of boycotts and threats of boycott.” *Journal of Business Research – Elsevier*, no. 40 (1997): 21– 36.

Ndlovu, Sifiso Mxolisi. “The ANC’s Diplomacy and International Relations.” *The Road to Democracy in South Africa*, Volume 2, (1970–1980).

Roy, Sara. “Palestinian Society and Economy: The Continued Denial of Possibility.” *Journal of Palestine Studies 30.4* (2001): 5- 20.

Shikaki, Khalil. “Palestinians Divided.” *Foreign Affairs 81: 1* (2002):89- 105.

Thörn, Håkan. “*Anti-Apartheid, New Social Movements and the Globalization of Politics.” Perspectives on the International Anti-apartheid Struggle: Solidarity and Social Movement (2003): 1.*

المواقع الإلكترونية:

باللغة العربية

إبراهيم، حسين وإبراهيم موسى، "عمر البرغوثي لـ «الراي»: الكويت استثناء عربي بالتزامها مقاطعة إسرائيل ... رسمياً وشعبياً." *الرأي الكوتي*، (6 تشرين ثاني/ نوفمبر 2013)، http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=463946.

البرغوثي، خلدون. "حملة المقاطعة: أسباب توجّس إسرائيل." *المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار*، (2 آذار/ مارس 2014)، http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=492#_edn7.

العربي، مينا. "أحد مؤسسي حركة مقاطعة إسرائيل: ما بعد مجزرة غزة لا يمكن أن يكون كما كان قبلها." *صحيفة الشرق الأوسط*، العدد 13062 (أيلول/ سبتمبر 2014)، http://www.aawsat.com/home/article/172156.

"المقاطعة العربية لإسرائيل – ما هي فعاليتها في عصر العولمة؟." *صوت اسرائيل، (تموز/ يوليو 2013)*، http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?entity=944121&type=5&topic=0

"أهمية حملة تشجيع المنتجات الوطنية ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية." *المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان – منظمة التحرير الفلسطينية*، دون تاريخ النشر، http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=mo7.

"تاريخ الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل." *الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PABI)*، (27 تموز/ يوليو 2009)، http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=109.

"تعريف التطبيع." *الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PABI)*، (21 تشرين ثاني/ نوفمبر 2007)، http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=50.

"تقرير جديد لمؤسسة من ينتفع: المعدّات الهندسيّة الثّقيلة والاحتلال الاسرائيلي." *مقاطعة إسرائيل لتحقيق العدالة*، (20 أب/ أغسطس 2014)، http://bit.ly/1C663DH .

"تمور المستوطنات تباع تحت مسمى (صنع في فلسطين)." *صحيفة القدس*، (15 أيلول/ سبتمبر 2014)، http://www.alquds.com/en/node/524355.

"جدوى حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية،" الجزيرة.نت، (17 آب/ أغسطس 2014)، http://bit.ly/1o6tNQb.

جمجوم، حازم. "من جنوب أفريقيا الى إسرائيل: القديم والجديد في نظم الأبارتهايد." *جريدة حق العودة*، ع. 29-30 (كانون الأول/ ديسمبر 2008)، http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/144-article06.

حمودي، عبد الكريم، "حصاد السلام المليارات لإسرائيل .. والفتات للعرب!!. " *جماعة العدل والإحسان*، (15 نيسان/ أبريل 2005)، http://www.aljamaa.net/ar/document/2311.shtml.

"صادرات إسرائيل للدول العربية تزيد بـ68%." *جريدة الوطن*، (28 آب/ أغسطس 2004)، http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=45.65&subcategoryid=261&categoryid=36.

عريقات، نورا. "البحث عن قيادة ذات استراتيجية تتجاوز المفاوضات العقيمة." *شبكة السياسات الفلسطينية-الشبكة*، دون تاريخ النشر، http://al-shabaka.org/node/373.

"كايروس فلسطين ترحب بقرار الكويكرز سحب استثمارتها من كاتربيلر." وكالة معا الأحبارية، (5 حزيران/ يونيو 2012)، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=492575.

"لجنة مقاطعة إسرائيل تؤكد رفضها للقاءات رأس المال الفلسطيني الإسرائيلي." *وكالة معا الاخبارية*، (11 أيلول/ سبتمبر 2012)، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=511737.

"مانديلا تلقى أول تدريب عسكري في صفوف جيش تحرير الجزائر." *العربية*، (6 كانون أول/ ديسمبر 2013)، http://bit.ly/1GCQQ1S.

"مبادئ ومعايير تطبيق المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي العام 1948." *الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل*، (29 آب/ أغسطس 2012)، http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=385.

مجلس من أجل مجتمع الديمقراطيات، *دليل الدبلوماسيين*. لدعم التنمية الديمقراطية واشنطن: مجلس من أجل مجتمع الديمقراطيات، دون تاريخ النشر، متوفر على الانترنت: http://www.diplomatshandbook.org/pdf/Arabic_Translation.pdf.

مقاطعة إسرائيل لتحقيق العدالة، مرجع شامل باللغة العربيّة عن حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، http://bdsarabic.net/.

"مقاطعة أكاديمية وثقافية واقتصادية." *ملحق الجمعة لصحيفة فصل المقال* (27 حزيران/ يونيو 2014): 4-5، http://arabs48.com/Public/images/molhak27-6-14.pdf.

"مقاطعة منتجات المستوطنات." *وكالة وفا*، (دون تاريخ النشر)، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9271.

موسى، حلمي. "مقاطعة ستيفن هوكينغ ضربة أكاديمية لإسرائيل." *جريدة السفير*، (10 أيار/ مايو 2013)، http://m.assafir.com/content/1368145870217832900/first.

مولر، جان ماري. "إستراتيجيَّة العمل اللاَّعنفي." *معابر* (21 حزيران/ يونيو 2008)، http://www.maaber.org/marmarita_2008/marmarit2008_11.htm

"مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الثاني في حيفا للعام 1935." *مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، http://bit.ly/1aBnmpK.

ناغلر، مايكل. "اللاعنف: سبعة مبادئ." *معابر*، دون تاريخ الناشر، http://www.maaber.org/issue_july13/non_violence3_a.htm

"ثورة 1936." *وكالة وفا*، (2011)، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4128.

"نيلسون روليهلاهلا مانديلا." *الأمم المتحدة– حقوق الإنسان* (6 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، http://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/NelsonRolihlahlaMandela.aspx

باللغة الإنجليزية

“Boycott.” *New world encyclopedia*, http://www.newworldencyclopedia.org/entry/boycott.

Cohn, Marjorie. “BDS: Non-Violent Resistance to Israeli Occupation.” *counter punch,* (2014), http://www.counterpunch.org/2014/03/25/bds-non-violent-resistance-to-israeli-occupation/#.UzMEz6uw_DU.facebook.

Derfner, Larry. “The boycott isn't economic warfare, it's psychological.” *+972 Magazine*, (2014), http://972mag.com/the-boycott-isnt-an-economic-warfare-its-psychological/87069/.

Ezzat, Dina. "Boycott Israel? Not so simple." *Al-Ahram Weekly* (11-17 April 2002), http://weekly.ahram.org.eg/2002/581/ec1.htm .

"Facts on the Ground: Heavy Engineering Machinery and the Israeli Occupation." *Who Profits Research Center*, (july 2014), http://www.whoprofits.org/sites/default/files/bulldozer_report_web_0.pdf.

Goldberg, Jasper. "Norwegian teachers prevent Nazi takeover of education, 1942." *Globale Nonviolent Action Database*, (11 Nov. 2009), http://nvdatabase.swarthmore.edu/content/norwegian-teachers-prevent-nazi-takeover-education-1942.

Goldman, Yoel. "Abbas: Don't boycott Israel." *Times of Israel*, (December 13, 2013), http://www.timesofisrael.com/abbas-we-do-not-support-the-boycott-of-israel/.

Halpern, Orly. "Arab Boycott Largely Reduced to Lip Service." *Jerusalem Post*, (28 Feb. 2006), http://www.jpost.com/Middle-East/Arab-boycott-largely-reduced-to-lip-service.

"HTIA Annual Conference 2012: In Tribute of the Technion's Cornerstone Centennial." *HTIA 2012*, (July 2012), http://events.eventact.com/oscar/htia2/tentative-program-12.08.pdf.

"Introducing the BDS Movement." *BDS Movement Freedom Justice Equality,* http://www.bdsmovement.net/bdsintro.

Kloosterman, Karin. "Israeli- Arab study looks to get drugs out of water." *Israel 21c*, (28 April 2013), http://www.israel21c.org/social-action-2/israeli-arab-study-looks-to-get-drugs-out-of-water/

Kurtz, Lester, "The Anti-Apartheid Struggle in South Africa (1912-1992)," International Center on Nonviolent Conflict, (June 2010), http://bit.ly/1NNnRsE.

"Olympic Games Boycotts and Political Events." *Topend Sports*, (without date), http://www.topendsports.com/events/summer/boycotts.htm.

"PACBI Guidelines for the International Academic Boycott of Israel." *PACBI*, (31 July 2014), http://www.pacbi.org/etemplate.php?id=1108.

"Palestinian BDS National Committee." *BDS movement freedom justice equality*, http://www.bdsmovement.net/bnc.

"Palestinian Civil Society Call for BDS." *BDS*, (July 9, 2005), http://www.bdsmovement.net/call#Arabic.

Reinhart, Tanya. "Academic boycott: In support of Paris VI." *The Electronic Intifada*, (February 4, 2003), http://electronicintifada.net/content/academic-boycott-support-paris-vi/4387.

Rose, Hilary and Steven Rose. "Stephen Hawking's boycott hits Israel where it hurts: science," *The Guardian,* (13 May 2013), http://www.theguardian.com/science/political-science/2013/may/13/stephen-hawking-boycott-israel-science.

"Stevie Wonder: It's Wrong" to sing for Israeli Apartheid." *Global Women's Strike*, http://www.globalwomenstrike.net/content/stevie-wonder-%E2%80%9Cit%E2%80%99s-wrong%E2%80%9D-sing-israeli-apartheid.

Taylor, Matthew, Suzanne Goldenberg and Rory McCarthy. "We will isolate them." *The Guardian*, (9 June 2007), http://www.theguardian.com/uk/2007/jun/09/highereducation.israel1.

"U.S. campaign focused specifically on a boycott of Israeli academic and cultural institutions." *USACBI*, http://www.usacbi.org/.

"Views of China and India Slide in Global Poll, While UK's Ratings Climb." Globescan Poll for the BBC, (22 May 2013), http://bit.ly/1DaJOjU.

المقابلات:

مقابلة هاتفية مسجلة مع عمر البرغوثي: أحد مؤسسي حملة مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، 3 تشرين أول/ اكتوبر 2013.

مقابلة هاتفية مسجلة مع زيد شعيبي: مسؤول التواصل والتشبيك مع العالم العربي في BDS، 5 كانون ثاني/ يناير 2014.

مقابلة إلكترونية مع ناظم آدم (Naazim Adam): ناشط في مناهضة الفصل العنصري، 14 كانون ثاني/ يناير 2014.

الملاحق

الملحق رقم (1): مشروع قانون مقترح لمنع إيذاء دولة إسرائيل بوسيلة المقاطعة

الملحق رقم (2): نداء المقاطعة

الملحق رقم (3): نص ميثاق الحرية في جنوب أفريقيا

الملحق رقم (1): مشروع قانون مقترح لمنع إيذاء دولة إسرائيل بوسيلة المقاطعة

Proposed Bill to Prevent Harm to the State of Israel by Means of Boycott

27 June 2011

Definition:

1. In this bill, "a boycott against the State of Israel" – deliberately avoiding economic, cultural or academic ties with another person or another factor only because of his ties with the State of Israel, one of its institutions or an area under its control, in such a way that may cause economic, cultural or academic damage.

Boycott – a civil wrong:

A. Knowingly publishing a public call for a boycott against the State of Israel will be considered a civil wrong to which the civil tort law [new version] applies, if according to the content and circumstances of the publication there is reasonable probability that the call will bring about a boycott and he who published the call was aware of this possibility.

B. In regards to clause 62 [A] of the civil tort law [new version], he who causes a binding legal agreement to be breached by calling for a boycott against the State of Israel will not be viewed as someone who operated with sufficient justification.

C. If the court will find that an wrong according to this law was deliberately carried out, it will be authorized to compel the person who did the wrongdoing to pay damages that are not dependent on the damage (in this clause – damages, for example); in calculating the sum of the damages for example, the court will take into consideration, among other things, the circumstances under which the wrong was carried out, its severity and its extent.

Regulations pertaining to limitation on participation in tenders:

3. The Finance Minister is authorized, with the agreement of the Justice Minister and the approval of the Knesset's Constitution, Law and Justice Committee, to set the regulations of this matter [special cases where it will be limited] and to limit the participation of he who knowingly published a public call for a boycott against the State of Israel, or who committed to take part in a boycott, in a tender that must to be carried out according to legislation.

Regulations pertaining to the suspension of benefits

4.

A. The Finance Minister, with the approval of the Justice Minister, may decide in the case of someone who knowingly published a public call for a boycott against the State of Israel or committed to take part in a boycott [in special cases] that –

1. He will not be considered a public institution as to clause 9 (2) of the income tax ordinance;

2. He will not be eligible for receiving money from the council of sports gambling according to clause 9 of the law regulating sports gambling, 1967;

3. He will not be considered a public institution as far as receiving support according to clause 3(A) of the budget foundations law, 1985;

4. He will not be subject to the orders of the guaranteeing law on behalf of the state, 1958

5. He will not be eligible to enjoy benefits given according to the law to encourage capital investment, 1959, and according to the law to encourage research and development in industry, 1984.

B. Putting into practice the authority of the Finance Minister according to small clause (A)(2) will be carried out with the approval of the Sports Minister. Putting into practice the authority of the Finance Minister according to small clause (A)(3) will be carried out with the approval of the minister that the government had decided is responsible for the budget as is stated in paragraph (2) of the definition of who is "responsible for the budget clause" within the budget foundations law, 1985. Putting into practice the authority of the Finance Minister according to small clause (5) will be carried out with the approval of the Minister of Industry, Trade and Labor.

Implementation

5. The Minister of Justice is appointed to implement this law.

الملحق رقم (2): نداء المقاطعة

مؤسسـات المجتمـع
المدنـي الفلسطينـي تنـادي بمقاطعـة إسرائيـل وسحـب الاستثمـارات منـها
وفـرض العقوبـات عليـها حتـى تنصـاع للقانـون الدولـي والمبـادئ
الدوليـة لحقـوق الإنسـان

9 تمـوز/ يوليو 2005

لقد مر عام على صدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية، والذي اعتبر أن قيام اسرائيل ببناء الجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة عمل غير قانوني. ومع هذا، فإن إسرائيل مستمرة في بناء جدارها الكولونيالي متجاهلة قرار المحكمة المذكور. ثمانية وثلاثون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (ومن ضمنها القدس الشرقية)، قطاع غزة وهضبة الجولان، وإسرائيل مستمرة في توسيع مستعمراتها. كما أنها قامت بضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية من طرف واحد، وضمت عملياً – بسياسة الأمر الواقع – أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية بواسطة الجدار. كما تخطط إسرائيل، تحت غطاء خطة إعادة الانتشار من غزة، لبناء وتوسيع مستعمراتها في الضفة الغربية. بعد مرور سبعة وخمسين عاماً على إنشاء دولة إسرائيل، والتي اقيمت بمعظمها على أراضٍ فلسطينية تم "تطهيرها" عرقياً من أصحابها الفلسطينيين، فإن غالبية الفلسطينيين هم لاجئون، وأغلبهم "بدون جنسية". إضافة إلى ذلك، فإن نظام التمييز العنصري الإسرائيلي ضد المواطنين العرب الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية لا يزال مستشرياً انطلاقاً من انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي، وعلى ضوء تجاهل إسرائيل منذ عام 1948 لمئات من قرارات الأمم المتحدة التي أدانت سياساتها الاستعمارية والعنصرية، واعتبرتها غير قانونية، ونادت بحلول فعالة ومناسبة، وبما أن كل أشكال الوساطة الدولية وصنع السلام لم تتمكن لغاية الآن من إقناع أو إجبار إسرائيل على الإذعان للقانون الإنساني واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وإنهاء احتلالها واضطهادها للشعب الفلسطيني، وعلى ضوء حقيقة أن أصحاب الضمير في المجتمع الدولي قد تحملوا تاريخياً المسؤولية الأخلاقية في مناهضة الظلم، كما حدث في النضال من أجل إلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بأشكال متعددة من المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، واستلهاماً من نضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهايد، وبروح التضامن العالمي والانسجام الأخلاقي والتزاماً بمحاربة الظلم والاضطهاد، **نناشد، نحن ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني، منظمات المجتمع المدني في العالم وكل أصحاب الضمائر الحية بفرض مقاطعة واسعة لإسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها، في خطوات**

مشابهة لتلك المطبقة ضد جنوب أفريقيا خلال حقبة الأبارتهايد. كما ندعوكم لممارسة الضغوط على حكوماتكم من أجل فرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل. ونتوجه إلى أصحاب الضمائر في المجتمع الإسرائيلي لدعم هذا النداء من أجل تحقيق العدالة والسلام الحقيقي.

يجب أن تستمر هذه الإجراءات العقابية السلمية حتى تفي إسرائيل بالتزاماتها في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني – غير القابل للتصرف– في تقرير المصير، وحتى تنصاع بالكامل للقانون الدولي عن طريق:

• إنهاء احتلالها واستعمارها لكل
الأراضي العربية وتفكيك الجدار
• الإعتراف بالحق الأساسي بالمساواة
الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين
• إحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين
الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار
الأمم المتحدة رقم 194 .

.

وقــع عليــه:

إتحـادات وشبكـات

• **القوى الوطنية والاسلامية**

•**الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن**

اتجاه–اتحاد جمعيات عربية، حيفا/ هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية– لبنان/ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين/ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية/ الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين/ اتحادات نقابات إساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية/ مجمع النقابات المهنية/ اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية/ لجان العمل الصحي، الضفة الغربية/ اتحاد لجان العمل الزراعي/ اتحاد لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية/ اتحاد لجان العمل الصحي، قطاع غزة/ إتحاد المزارعين الفلسطينيين/ مبادرة الدفاع عن فلسطين/ وهضبة الجولان السورية المحتلتين/ الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين/ اتحاد لجان العمل النسائي في الضفة الغربية/ الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لاسرائيل/ الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل

العنصري/ نقابة المعلمين في المدارس الخاصة/ اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني–طولكرم/ نقابة اطباء الاسنان–مركز القدس/ نقابة المهندسين الفلسطينيين–مركز القدس/ نقابة المحامين الفلسطينيين النظاميين شبكة محو الامية وتعليم الكبار/ لجنة تنسيق اللجان المحلية للتأهيل–مخيمات الضفة الغربية/ تكتل المنظمات الأهلية اللبنانية (150 من مؤسسات المجتمع المدني)/ هيئة التضامن مع حقوق الانسان الفلسطيني (شبكة لطلبة من الجامعات الكندية).

مؤسسات ومنظمات تعنى بحقوق اللاجئين

اتحاد مراكز الشباب الاجتماعي، مخيمات فلسطين/ اتحاد مراكز النشاط النسوي، مخيمات الضفة الغربية/ الائتلاف الفلسطيني لحق العودة (فلسطين، الدول العربية المضيفة، اوروبا، أمريكا الشمالية)/ العودة–تحالف حق العودة الى فلسطين – تورنتو، كندا/ العودة–تحالف حق العودة الى فلسطين، الولايات المتحدة الأمريكية/ الكونفدرالية الأوروبية للدفاع عن حق العودة (النمسا، الدانمارك، فرنسا، المانيا، ايطاليا، هولندا، النرويج، بولندا والسويد)/ اللجان الشعبية للخدمات، الضفة الغربية/ اللجان الشعبية للخدمات، مخيمات قطاع غزة/ اللجنة الشعبية، مخيم الدهيشة، بيت لحم/ اللجنة الشعبية، مخيم العزة (بيت جبرين) بيت لحم/ اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة – الأردن/ اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين، مخيم الدهيشة–بيت لحم/ اللجنة المحلية للتأهيل، مخيم قلنديا/ اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة–رام الله/ اللجنة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن حق العودة، سوريا/ المؤتمر العالمي لحق العودة/ المركز النسوي–مخيم الدهيشة/ بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين/ تجمع اهالي القرى والمدن االفلسطينيين المدمرة والمهجرة– رام الله/ جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل/ جمعية العودة الخيرية، بيت جالا/ رابطة العودة الفلسطينية، سوريا/ شمل، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، رام الله/ لجان الأرض للدفاع عن حق

العودة، سوريا/ لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، مخيم بلاطة، نابلس/ لجنة حتمية العودة، سوريا/ مجموعة عائدون، سوريا/ مجموعة عائدون، لبنان/ مركز الرواد الثقافي، مخيم عايدة، بيت لحم/ مركز حنظلة، مخيم العزة (بيت جبرين)، بيت لحم/ مركز لاجئ، مخيم عايدة، بيت لحم/ مركز يافا الثقافي، مخيم بلاطة، نابلس/ ملتقى الشباب الفلسطيني لحق العودة، سوريا/ ملتقى العودة الفلسطيني، سوريا/ ملتقى شباب جرمانا للدفاع عن حق العودة، سوريا/ هيئة فلسطيننا للدفاع عن حق العودة في سوريا

منظمات

أريج، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس/ اتحاد الشباب الديمقراطي (أشد)، لبنان/ الاغاثة الطبية لفلسطين، كندا// التجمع الوطني لاسر الشهداء/ الجمعية العربية الأورثودكسية الخيرية، بيت ساحور/ الجمعية العربية الأورثودوكسية الخيرية، بيت جالا/ الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك، غزة/ الجولان للتنمية (الجولان السوري المحتل)/ الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال، فرع فلسطين، رام الله/ السياحة البديلة، بيت ساحور/ اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين، نابلس/ اللجنة المحلية للتنمية والتطوير المجتمعي، نابلس/ المؤسسة التعليمية العربية، بيت لحم/ المؤسسة العربية لحقوق الانسان، الناصرة/ المرصد العربي في الجولان السوري المحتل/ المركز الحمائي لحقوق الانسان، لبنان/ المركز العربي للتنمية الزراعية/ المركز الفلسطيني للارشاد، القدس/ الملتقى الفكري العربي، القدس/ النادي الأورثودكسي العربي، بيت ساحور/ النادي الأورثودوكسي العربي، بيت جالا/ برنامج غزة للصحة النفسية/ تجمع الطلاب العرب، جامعة تورونتو/ جمعية أبناء البلد، نابلس/ جمعية أنصار السجين، مجد الكروم/ جمعية اصدقاء الاسرى والمعتقلين، ام الفحم/ جمعية الاسرى المحررين/ جمعية الاصلاح الخيرية، بيت لحم/ جمعية التبادل الثقافي الخليل–فرنسا/ جمعية التغريد للثقافة والفنون، قطاع غزة/ جمعية التنمية الذاتية، الخليل/ جمعية التنمية الزراعية–غزة/ جمعية الجيل الجديد–حيفا/

جمعية الخدمة الاجتماعية/ جمعية الشابات المسيحية فلسطين./ جمعية الشبان المسيحية، القدس الشرقية،/ جمعية الشبان المسيحية، فلسطين/ جمعية العمل التطوعي والثقافي، أم الفحم/ جمعية العنقاء الثقافية، الخليل/ جمعية العودة للفولكلور الفلسطيني، الخليل/ جمعية الكرامة الثقافية، أم الفحم/ جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية/ جمعية المرأة العاملة الفلسطينية من أجل التنمية/ جمعية المزارعين الفلسطينيين، غزة/ جمعية المساعدات الشعبية، غزة/ جمعية الوفاء الخيرية/ جمعية إنعاش الاسرة/ جمعية بادر للتنمية والاعمار، غزة/ جمعية تنمية وترفيه الطفل الفلسطيني، طولكرم/ جمعية حماية لحقوق الانسان، وحقوق المعتقلين والسجناء، الناصرة–أم الفحم/ جمعية سانت ابرهام، بيت لحم/ جمعية سانت فنسنت دو باول، بيت جالا/ جمعية غسان كنفاني التنموية، غزة/ جمعية لجان العمل الاجتماعي، طولكرم/ جمعية نادي الأسير الفلسطيني، الضفة الغربية/ جمعية يازور الخيرية، نابلس/ دار المسنين البيتجالية، بيت جالا/ دار الندوة الدولية، بيت لحم/ سلطة جودة البيئة، جنين/ شبكة "معا" للتلفزة المحلية، بيت لحم/ شبكة المنظمات المسيحية في بيت لحم/ طاقم شؤون المراة، رام الله وغزة/ غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة واللواء/ فرقة الفنون الشعبية، رام الله/ لجان المشاركة الشعبية، طولكرم/ لجان كفاح المرأة الفلسطينية/ لجنة زكاة قرية الخضر، بيت لحم/ لجنة زكاة مخيم الدهيشة، بيت لحم/ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، رام الله/ مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين وحقوق الانسان، غزة/ مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، رام الله/ مؤسسة فرح الفلسطينية للأطفال، سوريا/ مؤسسة فلسطين الكندية في كوبيك–كندا/ مؤسسة نجدة–لبنان/ مجلس كنائس الشرق الأدنى، برنامج اللاجئين، قطاع غزة/ مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين–غزة

•مجموعة صمود للتضامن مع الاسرى السياسيين، تورنتو/ مركز أبحاث الاراضي، القدس/ مركز ابداع المعلم، رام الله/ مركز التطوير المجتمعي، نابلس/ مركز التعليم البيئي، بيت لحم/ مركز الدراسات النسوية،

القدس/ مركز الدفاع عن الحريات/ مركز الدوحة الثقافي للأطفال، بيت لحم/ مركز العلم والثقافة/ مركز الفنون الشعبية، البيرة/ مركز القدس لحقوق الانسان والمساعدة القانونية/ مركز القدس للنساء، القدس/ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس/ مركز المغازي الثقافي، غزة/ مركز الميزان لحقوق الانسان، قطاع غزة/ مركز الهدى الاسلامي، بيت لحم/ مركز انسان للديمقراطية وحقوق الانسان، بيت لحم/ مركز جفرا الشبابي، سوريا/ مركز جندر، مخيم العزة (بيت جبرين) بيت لحم/ مركز خليل السكاكيني الثقافي، رام الله/ مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان/ مركز وئام، بيت لحم/ مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتدعيم الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله/ ملتقى الطبلة الجامعيين العرب للسلام والديمقراطية، الخليل/ ملتقى تعاون الشبابي، الخليل/ ملتقى حلحول الثقافي، الخليل/ منتدى غسان كنفاني، سوريا/ مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ نادي يافا للتربية والثقافة والعلوم، الضفة الغربية/ هولي لاند تراست، بيت لحم.

الملحق رقم (3): نص ميثاق الحرية في جنوب أفريقيا

نص ميثاق الحرية في جنوب أفريقيا

كيب تاون، 26 حزيران/ يونيو 1955

نحن، شعب جنوب أفريقيا، نعلن لبلادنا وللعالم أجمع ليعلموا أن:

. جنوب افريقيا هي وطن كل من يعيش فيها سواء كان أسود أو أبيض وإن كل الاعراق يجب ان يكون لها الحقوق نفسها:

لا يمكن لأي حكومة تبرير إدعاءها لإحكتار السلطة ما لم يكن ذلك قائما على إرادة كل الناس؛ قد تم سلب شعبنا من حقوقهم الطبيعية في الحرية والأرض والسلام من خلال شكل من أشكال الحكومة يقوم على الظلم وعدم المساواة؛ سوف لن تكون بلادنا مزدهرة أو حتى حرة حتى يعيش كل أفراد شعبنا في إخاء ، ويتمتعون بالمساواة في الحقوق والفرص؛ فقط الدولة الديمقراطية، القائمة على أساس إرادة الشعب كافة، هي التي يمكنها تأمين كل حقوق مواطنيها الطبيعية بدون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو المعتقد؛ وبالتالي، نحن ، شعب جنوب افريقيا كله من السود والبيض معا متساوون، مواطنون وإخوة، نتبني ميثاق الحرية هذا؛ ونتعهد بإنفسنا أن نسعى معا، دون تغييب لأي إرادة وشجاعة، حتى تتحقق التغييرات الديمقراطية التي حددت هنا.

الشعب سوف يحكم، لكل رجل وامرأة الحق في التصويت والترشح لجميع الهيئات التي تضع القوانين، ولجميع الناس الحق في المشاركة في إدارة البلاد، حقوق أفراد الشعب ينبغي أن تكون متساوية، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس. وجميع هيئات قوانين حكم الأقلية، والمجالس الاستشارية، ومجالس الهيئات والسلطات ينبغي تستبدل بهيئات ديمقراطية للحكم الذاتي. كل المجموعات الوطنية سواسية في الحقوق. وجميع الفئات الوطنية والأجناس في وضع على قدم المساواة في هيئات الدولة. وجميع الناس يتمتعون بحقوق متساوية في استخدام لغاتهم الخاصة ، وتطوير ثقافتهم الشعبية وعاداتهم وتقاليدهم. وكل المجموعات الوطنية محمية بموجب القانون ضد أي إهانة لجنسهم و كبريائهم الوطني. أي دعوة وممارسة للتمييز أو الاحتقار بناء على الجنس أو اللون تمثل جريمة يعاقب عليها القانون، وكل قوانين وممارسات نظام "ابارتايد" العنصري سيلقى جانبا. أبناء الشعب شركاء في ثروة البلاد! الثروة الوطنية لبلادنا، وتراث

الأفارقة الجنوبيين، تعاد إلى الشعب. والثروة المعدنية تحت الأرض، والمصارف، والصناعات المحتكرة، تحول إلى ملكية الشعب ككل. ويتم التحكم في كل الصناعات الأخرى لمساعدة تحقيق الرفاهية للشعب.

جميع أبناء الشعب لهم الحق بالتساوي في التجارة في المكان الذي يختارونه، وكذلك في التصنيع وفي جميع المهن والحرف والوظائف. والأرض يتقاسمها الذين يستغلونها ويعملون بها. انتهت القيود على ملكية الأراضي على أساس عنصري ، وجميع الأراضي يعاد تقسيمها بين أولئك الذين يوظفونها لإبعاد خطر المجاعة وفقر الأرض. والدولة ستقوم بمساعدة الفلاحين بالجرارات والبذور والسدود لحفظ التربة ومساعدة الذين يحرثون، وحرية التنقل مكفولة للجميع الذين يعملون على الأرض، والجميع لهم الحق في امتلاك الأرض أينما يختارون، فلا يجوز أن يحرم الناس من ماشيتهم، أو يجبروا على العمل ، كما تلغي سجون المزارع. الجميع متساوون أمام القانون. لن يسجن أو يرحل أو تقيد حركة أي أحد دون محاكمة عادلة، ولن يدان أحد بأمر من أي مسؤول في الحكومة، والمحاكم ينبغي أن تمثل جميع الناس، وعقوبة السجن ينبغي أن تكون فقط لمرتكبي الجرائم الخطيرة ضد الناس، ويكون هدفها إعادة التأهيل، وليس الانتقام. وقوات الشرطة والجيش ستكون مفتوحة للجميع على قدم المساواة ، وتكون مساعدة وحامية للناس.

تلغى جميع القوانين التي تميز على أساس العرق أو اللون أو المعتقد. جميع الناس متساوون في التمتع بحقوق الإنسان. والقانون يكفل للجميع حقهم في التعبير ، والتنظيم، والاجتماع، والنشلا، والعبادة، وتعليم أطفالهم. حرمة البيت من مداهمات الشرطة محمية بموجب القانون.

الجميع يملكون حرية السفر بدون قيود من الريف إلى المدينة، ومن محافظة إلى محافظة، ومن جنوب أفريقيا إلى الخارج. تلغى قوانين التمرير والتصاريح وغيرها من القوانين التي تقيد هذه الحريات.

الحق في العمل والأمن. جميع العمال أحرار في تشكيل نقاباتهم ، وانتخاب مسؤوليها ، ووضع اتفاقيات الأجور مع أرباب العمل، فالدولة ينبغي أن تعترف بحق وواجب العمال، وأن توضح المنافع الكاملة لهم إثناء البطالة، والرجال والنساء من كل الأعراق يحصلون على أجور متساوية مقابل أعمال متساوية. ينبغي أن يكون هناك أربعون ساعة عمل في الأسبوع ، وهو الحد الأدنى للأجور، وأن تكون هناك إجازة سنوية، وإجازات مرضية لجميع العمال، وإجازة الأمومة بعد الولادة، مدفوعة الأجر بالكامل لجميع الأمهات العاملات؛ عمال المناجم والمنازل، وعمال الزراعة، وموظفي الخدمة المدنية يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الآخرين. وتلغى عمالة الأطفال، والعمالة المركبة، ونظام تدريب الصبيان والعمل بالعقود.

أبواب التعلم والثقافة مفتوحة. على الحكومة اكتشاف وتطوير وتشجيع المواهب الوطنية من أجل تعزيز حياتنا الثقافية، وجميع كنوز الحضارة الإنسانية مفتوحة للجميع، من خلال التبادل الحر للكتب والأفكار

والتواصل مع غيرها من الأراضي. ينبغي أن يكون الهدف من التعليم هو تربية الشباب على حب الناس وثقافتهم، وتكريم الأخوة الأنسانية، والحرية والسلام. التعليم الاساسي ينبغي أن يكون مجانيا وإلزاميا وعالميا، وأن يكون متكافئ لجميع الأطفال، التعليم العالي والتدريب التقني مفتوح للجميع عن طريق إعانات الدولة والمنح الدراسية التي تمنح على أساس الجدارة. الأمية بين الكبار ينبغي أن تنتهي من خلال خطة الدولة للتعليم الشامل، فالمعلمون لهم جميع حقوق المواطنين الآخرين.

تلغى شرائط الألوان في الحياة الثقافية، وفي الرياضة والتعليم، توفير البيوت والأمان والراحة. يجب أن يتمتع جميع الناس بالحق في العيش حيثما يريدون ، والحق في توفير مساكن لائقة لهم، وتكوين عائلاتهم في راحة وأمن؛ فمساحة المساكن غير المستخدمة متاحة للشعب.

كما ينبغي خفض أسعار الإيجار وتوفير الغذاء ولا أحد ينبغي أن يجوع، ينبغي أن يتم تشغيل نظام الصحة الوقائية من قبل الدولة؛ يجب توفير الرعاية الطبية المجانية والاستشفاء للجميع، مع عناية خاصة للأمهات والأطفال الصغار. كما يجي أن يتم هدم الأحياء الفقيرة، وإنشاء الضواحي الجديدة التي تبنى فيها جميع وسائل النقل والطرق والإنارة، والملاعب، ودور الحضانة والمراكز الاجتماعية، وعلى كبار السن والأيتام والمعاقين والمرضى أن تتم رعايتهم على حساب الدولة.

حق الراحة والترفيه والاستجمام للجميع، المواقع المسيجة والأحياء المعزولة، ينبغي أن تهدم، وأن تلغي كل القوانين التي تفكك الأسر. ينبغي أن يكون هناك سلام وصداقة. جنوب أفريقيا ينبغي أن تكون دولة مستقلة تماما وتحترم حقوق وسيادة جميع الدول. جنوب افريقيا ينبغي أن تعمل جاهدة للحفاظ على السلام العالمي وتسوية كافة النزاعات الدولية عن طريق التفاوض وليس الحرب، ويجب تأمين السلام والصداقة بين جميع أبناء شعبنا من خلال التمسك بالحقوق المتساوية وأن تكون الفرص والمراكز مكفولة للجميع؛ شعوب المحميات، (باستولاند 1 و 2) وسوازيلاند حرة في أن تقرر لنفسها مستقبلها، يجب الاعتراف بحق جميع شعوب أفريقيا في الاستقلال والحكم الذاتي، ويجب أن يكون ذلك أساسا لتعاون الوثيق. دع جميع الناس الذين يحبون شعوبهم وبلدانهم يقولون الآن، كما نقول هنا:

نحن سنقاتل من أجل هذه الحريات ،جنبا إلى جنب ، طوال حياتنا حتى نفوز بحريتنا.